وزارة التعليـــــــم العـــــــالـــي و البحـــــــث العلمـــــــي
جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:..... السنة الجامعية :2018/2017

قسم :العـلـوم الإقـتـصـاديـة والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي

– دراسة تحليلة للبلدان العربية المصدرة للنفط –

(2006–2016)

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

– تحت إشراف:

* د– العابد برينيس شريفة

من إعداد الطلـبة:

* فلاح أيوب

* غماري عبد النور

شكر وعرفان

من لم يذق مر التعليم ساعة ...تجرع ذل الجهل طول حياته.

الحمد والشكر أولا لله الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد والذي سدد خطانا وأنار سبيلنا ويسر لنا إتمام هذا العمل و وفقنا في المشوار الدراسي.

نشكر الأستاذة "العابد برينيس شريفة" التي تحملت عناء هذه المذكرة وكونها لم تبخل في متابعتنا وتوجيهنا وإرشادنا من أجل تقديم عمل قيم .

ونشكر كل الأساتذة من التعليم الابتدائي إلى التعليم الجامعي وكل مساعدي إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد.

على إستقبالهم لنا وعلى المعلومات التي قدموها إلينا

الاهداء

قال الله تعالى: (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا)

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى و أعز الناس أمي و أبي

إلى امي الغالية التي غمرتني بحبها و عطفها و حنانها و دعواتها ووقوفها بجانبي طوال هذا المشوار.

إلى أبي العزيز الذي رباني وأحاطني برعايته وحبه ودعواته فهو نعم الأب رحمه الله

إلى صاحب القلب الطيب الذي ساعدني بالفعل و الكلمة الطيبة :شارني يحي

الى كل الاصدقاء و الزملاء في الحرم الجامعي شادلي بن جديد.

أشكر كل من ساعدني في هذا العمل و لو بالكلمة الطيبة.

* غماري عبد النور

الاهداء

قال الله تعالى: (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا)

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى و أعز الناس أمي و أبي

إلى امي الغالية التي غمرتني بحبها و عطفها و حنانها و دعواتها ووقوفها بجانبي طوال هذا المشوار.

إلى أبي العزيز الذي رباني وأحاطني برعايته وحبه ودعواته فهو نعم الأب رحمه الله.

إلى أختي شهرزاد و اخوتي هشام ،عبد الغاني ،وليد ،عبد الحق و أبنائهم .

إلى أصدقائي ابراهيم ، عامر ،أكرم ،نصرالدين،ضياء ، عبدالجليل ،سارة ،ياسمين ،

الى كل الاصدقاء و الزملاء في الحرم الجامعي شادلي بن جديد.

أشكر كل من ساعدني في هذا العمل و لو بالكلمة الطيبة.

* فلاح أيوب

الملخص

تسعى هذه الدراسة الى ابراز أثر تقلبات أسعار النفط على الاداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط ،فتقلبات أسعار هذا الاخير تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية لاقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط ، اما بشكل ايجابي في حالة ارتفاع أسعاره أو بشكل سلبي في حالة انخفاضها. وقد تم التركيز في هذه الدراسة على تحليل وضعية الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط.

وقد خلصت الدراسة أن تقلبات أسعار النفط النفط تؤثر بشكل متقارب تقريبا في حالة ارتفاع أسعار النفط ، أما في حالة الانخفاض كان التاثير مختلف من دولة لاخرى و يرجع ذالك لتبني بعض الدول لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي .

أما بالنسبة للجزائر فقد كان تأثير قوي جدا على الاقتصاد الجزائري رغم المجهودات التي بذلتها في سبيل تحقيق الاستقرار في موازنتها العامة وفك ارتباطها المفرط بقطاع المحروقات ، وبالتالي يجب عليها العمل على رفع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات، وتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري.

- الكلمات المفتاحية:

تقلبات أسعار النفط ، العائدات النفطية ، الاداء الاقتصادي ، استراتجية التنويع الاقتصادي

Abstract

This study seeks to highlight the impact of fluctuations in oil prices on the economic performance of Arab Petroleum Exporting Countries, the latter rates affect economic variables of the economics of Arab Petroleum Exporting Countries, either positively in the case of price rise or negatively in the case of decline.

It has been the focus of this study to analyze the status of the general budget of Arab Petroleum Exporting Countries with reference to the situation of Algeria for the period from 2006 until 2016.

The study concluded that oil price fluctuations affecting contiguously almost in a state of high oil prices, in the case of decline the impact was different from one State to another and back piece to adopt some of the strategies for economic diversification.

As for Algeria, it was a very strong impact on the Algerian economy despite the toward stability in balanced and disengagement of general budjet, excessive and therefore must work on raising growth in other economic sectors outside the oil sector.

-key words :

Oil revenue,oil fall prices , economic diversification strategy ,economic performance.

1- مدخل الدراسة

يعتبر النفط مادة حيوية استراتيجية وعنصر فعال في نسيج الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، باعتباره المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية والحياة اليومية لمختلف سكان العالم، أين عبر السياسي الفرنسي Georges Clemenceau[1] عن مدى أهميته قائلا « قطرة بترول تعادل قطرة دم». ونظرا للتغيرات والتطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدها الاقتصاد العالمي في العقود المنصرمة والتي حملت في طياتها دلالات هامة ارتبطت بالسير المتسارع نحو العولمة المالية على البيئة الاقتصادية بالاضافة الى تزايد ارتباط الحياة المعاصرة باستخدام الطاقة وبالأخص النفط مما جعل تغيرات أسعار البترول تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أي دولة في العالم، سواء أكانت منتجة أم مستهلكة، مسببا حالة من عدم الاستقرار حيث يمكن لصدمة نفطية واحدة أن تكون كفيلة بشل اقتصاديات العالم .

تعتبر اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط من الاقتصاديات الريعية الهشة والتي تعتمد بشكل يمكن أن يوصف بالكلي على الايرادات البترولية ويتضح ذلك من خلال ما مرت به أسعار النفط من هزات منذ السبعينيات إلى يومنا هذا تارة بالهبوط وتارة أخرى بالارتفاع والتي نتجت عنه آثار سلبية أو ايجابية على التوازنات الداخلية والخارجية، حيث يرى العديد من الاقتصاديين والمختصين بأن حركة أسعار النفط مصدر رئيسي لتقلبات الدورة الاقتصادية ، دافعا بالكثير من الاقتصاديات لتحليل الآليات التي تؤثر بها أسعار النفط على مختلف متغيراتها الاقتصادية الكلية باعتبارها مقياس حقيقي لنجاح الدولة المعا صرة كونها المحرك المنظم والمعدل للتوازن الاقتصادي من خلال التكييف الكمي لحجم النفقات الحكومية والتي تتأثر بدورها بحجم ايراداتها والتي تمثل الايرادات البترولية أهم مصدر لها .

ففي حال ما ارتفعت اسعار النفط سيتسبب في ارتفاع الايرادات المالية مما يدفع إلي زيادة الانفاق، هذه الزيادة يصعب الغاؤها فيما بعد عند انخفاض اسعار النفط ونقص الموارد المالية مما يدفع الدولة الى حالة عدم الاستقرار، موضحا أن لارتفاع اسعار النفط مشاكل لا تقل صعوبة عن انخفاضها ، فهي الأخرى لها آثار عديدة على اقتصاديات التي يمثل النفط عنصرا هاما في مدونة صادراتها فانخفاضه يعني شح المردود والعائد لهذه الأخيرة مما يعني اختلال مسببا آثار سلبية على المدى المتوسط والطويل وهذا أكبر دليل أن للصدمة النفطية آثار مباشرة وغير مباشرة على الدورة الاقتصادية للدول العربية المصدرة للنفط .

[1] Pierre fontaine, la geurre froide du pétrole,edition je sers,paris,1956,p8

2- اشكالية الدراسة

وانطلاقا مما سبق جاءت هذه الدراسة حول مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الاداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط ، مندرجة في التساؤل الرئيس التالي :

- **ماهو أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة الممتدة من 2006 الى غاية 2016 ؟**

وعلى ضوء هذا السؤال يمكن أن نطرح عدة **أسئلة فرعية** هي:

- ما هي التأثيرات الناجمة عن التغيرات في أسعار النفط على الأداء الاقتصادي للدول العربية النفطية المصدرة؟
- ما اثر تغير أسعار النفط على الاداء الاقتصادي الجزائري؟
- هل يمكن فك الاعتماد المفرط على النفط في الجزائري الاقتصاد بالاستفادة من تجارب بعض الدول المصدرة له؟

3- الفرضيات:

في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها تستند الدراسة على الفرضيات الرئيسة التالية:

- **الفرضية الأولى:** تؤثر تقلبات اسعار النفط على الاداء الاقتصادي للدول المصدرة للنفط .
- **الفرضية الثانية** : يوجد اختلاف في تأثير تقلبات اسعار النفط فيما بين الدول العربية المصدرة للنفط.
- **الفرضية الثالثة:** هناك تاثير قوي لتقلبات اسعار النفط على الاداء الاقتصادي الجزائري.
- **الفرضية الرابعة:** يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب بعض الدول المصدرة للنفط لتنويع اقتصادها.

4- أهميـة الدراسـة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة لفت أنظار القائمين على الاقتصاديات العربية إلى أهمية النفط في تحديد السياسات الدولية باعتباره أهم دعائم الكيان الاقتصادي حيث يشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي للبلد المنتج له فهو أهم للطاقة في العالم، ليس كوقود ومصدر للحرارة والدفء فحسب وانما كمادة أولية في الصناعة الكيمياوية.

تزداد أهمية هذه الدراسة خصوصا بعد ما عرفه العالم في هذه الفترة من تقلبات وتخوف نتيجة لانخفاض الغير المسبوق لأسعار النفط هذا ما يشغل الدول العربية المصدرة للنفط والدول الصناعية على حد سواء

5- أهداف الدراسة

نظرا للمكانة الكبيرة التي يحظى بها النفط في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط ، تهدف الدراسة أساسا قياس أثر تقلبات أسعار النفط عليها بشكل عام وعلى الاقتصاد الجزائري بشكل خاص بهدف الصول الى نتائج

وتقديم اقتراحات من شأنها احداث اضافة في الأدبيات المتعلقة بموضوع تقلبات أسعار البترول وتأثيرها على الاداء ، ومن هذا الهدف العام تتفرع جملة من الأهداف التفصيلية والمتمثلة في :

1- تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على اجمالي الايرادات الحكومية في الدول المصدرة للنفط ومن بينها الجزائر.

2- تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على اجمالي النفقات الحكومية للدول العربية المصدرة للنفط والاشارة لحالة الجزائر.

3- تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلية للدول العربية المصدرة للنفط والاشارة لحالة الجزائر.

6- الدراسات السابقة

أولا: الدراسات باللغة العربية

1-(دراسة العمري علي، 2008)دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر (1970 –2006) مذكرة في اطار متطلبات نيل شهادة الماجيستر.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر سعر النفط الخام على النمو الاقتصادي الجزائري، خلال الفترة الممتدة بين ، 1970-2006 معتمدين على بيانات سنوية، وقد تم استخدام مزيج من المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي، فالمنهج التاريخي استخدم في سرد الباحث للتطور التاريخي لسوق النفط العالمية، بينما المنهج التحليلي فقد تم الاعتماد عليه في تحليل بعض النماذ الاقتصادية، وأخيرا المنهج الاستقرائي فقد خصصه للفصل الأخير اين قام الباحث بقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة المدروسة والمتمثلة في كل من سعر النفط الخام، والناتج الداخلي الخام الحقيقي والجباية البترولية، مستخدما نموذج الانحدار الذاتي(**VAR**) .

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها التأثير الكبير لأسعار النفط العالمية الى الناتج الداخلي الخام، والذي ينعكس من خلال تأثير ذلك الأخير على الجباية البترولية، كما أوضح ان كل من الناتج الداخلي الخام والجباية البترولية لا تفسر أسعار النفط وهو ما يتوافق مع المعطيات النظرية.

2-دراسة نعيمة حمادي سنة 2009 : مذكرة في اطار متطلبات نيل شهادة الماجيستر تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة1986 – 2008

تعنى هذه الورقة البحثية الى ابراز أثر تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية. وتمت معالجة الموضوع من خلال تطبيق سلسلة زمنية تمتد من 1986الى 2008 واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالاضافة الى اعطاء تصور وقياس العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في أسعار النفط والمتغير التابع المتمثل في حجم تكوين رأس المال الاجمالي لـ 17دولة عربية. وقد تم تقدير نموذج الانحدارOLS

توصلت الدراسة الى النتائج أهمها: وجود علاقة طردية بين ارتفاع اسعار النفط والموارد المالية بالنسبة للدول العربية النفطية. كما خلصت الى أن معظم الدول الخليجية وليبيا والجزائر من بين أكثر الدول العربية تأثرا بتقلبات أسعار النفط، تنخفض درجة التأثر بالنسبة للدول الغير نفطية والمنتجة للنفط كسوريا، اليمن، السودان ومصر، ويكون هذا التأثير محدودا جدا بالنسبة للدول الغير نفطية.

3- دراسة قويدري قويشح بوجمعة سنة 2009: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية . مذكرة في اطار متطلبات نيل شهادة الماجيستر.

عملت هذه الدراسة بالبحث في مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إثارة الأزمات البترولية التي تعرض لها العالم منذ الأزمة البترولية، خلال الفترة الممتدة بين 1986- 2007 باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، (OLS) لدراسة الأثر قصير الأجل بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في: الميزان التجاري، الناتج المحلي الاجمالي، والميزانية العامة للدولة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: أن التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة الى نقص الامدادات، وانما الى عوامل أخربليس للدول المصدرة دخل فيها.

كما أثبتت النتائج أن التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط مما يؤدي الى زيادة الفوائض المالية التي بدورها تسبب نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحسن الميزان التجاري، وانخفاض الدين، وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي.

4- دراسة احمد حسين علي هيتي 2011 : مذكرة في اطار متطلبات نيل شهادة الدكتوراه بعنوان :

أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسواق النقط على مؤشرات أداء الأسواق المالية الخليجية، كون اغلبها يعتمد وبصورة كبيرة على القطاع النفطي وعوائده كسلعة أساسية لتمويل برامجها التنموية وتم الاعتماد على عينة منها والمتمثلة في كل من السعودية والامارات العربية، خلال الفترة الممتدة بين ،1980-2005 معتمدين على مجموعة من المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج والمكونة من سعر الصرف وعرض النقد ومعدل التضخم، وعوائد الأسواق النفطية، بالإضافة الى المتغيرات التابعة والمتمثلة في القيمة السوقية للاسهم، وحجم التداول بالإضافة الى المؤشر العام لأسعار الأسهم مستخدما طريقة المربعات الصغرى.

وقد توصل الباحثان ان للمتغيرات الخارجية والمتمثلة في عرض النقد وسعر الصرف وتقلبات العوائد النفطية لها تأثير مباشر وغير مباشر على أداء الأسواق المالية. وفي الأخير خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والمتمثلة في ضرورة

توجه دول الخليج نحو تنويع وتوسيع القاعدة الاستثمارية في دول الخليج العربي بغرض تشجيع المدخرين بالتعامل في هذه الأسواق وتامين توظيف الأموال في الداخل، وذلك للتخفيف من عبئ التبعية المفرطة للقطاع النفطي.

5- دراسة زرواط وبورواحة، 2015 : أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة 1980-2014

جاءت هذه الدراسة للبحث في الأثر الناجم عن تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة الممتدة من 1980الى 2014.مستخدما كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، موضحا ما يزخر به الاقتصاد الجزائري من عوائد نفطية وغازية ومدى اعتماد هذا الاخير عليها في مخططاته التنموية، أما النموذ القياسي فقد تم اعتماد 34مشاهدة زمنية للمتغيرات الاقتصادية المتمثلة في أسعار النفط، ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، و اجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ومعدلات البطالة.

معتمدين في ذلك على تحليل التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ. وقد توصلت الدراسة من خلال اختبار جرانجر وجود علاقة سببية في المدى القصير بين سعر النفط واجمالي الاستثمارات من جهة وبين سعر الصرف ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من جهة أخرى، ووجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين اسعار النفط وكل من معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة واجمالي الاستثمارات .

ثانيا :الدراسات باللغة الاجنبية

1-دراسة Tan Juat Hong سنة 2010.

impact of Oil Price Shocks on Government Revenue and Expenditure: Evidence for Malaysia

سعت هذه الورقة البحثية لدراسة أثر صدمات أسعار البترول على كل من الايرادات والنفقات الحكومية بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة ،(1970-2008) وقد استخدم الباحثون نموذج VAR لدراسة الأثر قصير وطويل الأجل، من خلال المتغيرات الاقتصادية التالية: أسعار البترول، النفقات الحكومية، الإيرادات الحكومية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن وجود علاقة متبادلة بين كل من تقلبات سعر البترول والسياسة الموازنية، حدوث صدمة ايجابية في اسعار البترول ستكون لها أثر كبير على النفقات الحكومية وبالتالي الايرادات، بينما حدوث صدمة بترولية سلبية سيكون لها أثر سلبي على الايرادات الحكومية.

2-دراسة mohammad reza Farzanegan سنة 2011.

Oil Revenue Shocks and Government Spending Behavior in Iran

سعت هذه الورقة البحثية الى قياس الاثر الديناميكي لصدمات البترول على النفقات الحكومية خلال فترة الممتدة من 1959-2007 معتمدة على نموذج VAR وقد تم حصر المتغيرات الاقتصادية التالية: أسعار البترول، الانفاق العسكري، نفقات الخدمات الامنية، نفقات تعليمية، نفقات الصحة والعلاج، نفقات الخدمات الترفيهية والثقافية.

وقد خلصت الدارسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: حدوث صدمة في الايرادات البترولية سيكون لها أثر ايجابي على كل من النفقات العسكرية والخدمات الامنية، بينما باقي النفقات الخدمية الاجتماعية ليس لها استجابة للصدمة .

ثالثا :الدراسة الحالية

جاءت هذه الدارسة لمناقشة موضوعين في غاية الأهمية والمتمثلين في التقلبات السعرية للنفط والأداء الاقتصادي، باعتبارهما متغيرين أساسيين في الحياة الاقتصادية .

و تم بناء منهجية الدارسة من خلال تحديد المشكلة بالإضافة إلى تحليل تقلبات أسعار النفط وأثرها على الأداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط وعلى أداء الاقتصاد الجزائري. أما ما يميز الدارسة الحالية عن باقي الدارسات السابقة يمكن توضيحه من خلال النقاط التالية:

- ✓ تختلف هذه الدارسة عن الدارسات السابقة العربية والأجنبية من خلال المؤشرات التي أخذت مجتمعة والمتمثلة في أسعار النفط و الإيرادات والنفقات الحكومية والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ،و متغيرات الاقتصاد الكلي من تضخم ،بطالة ونمو اقتصادي.
- ✓ تحاول هذه الدارسة أن تسلط الضوء أكثر عما سببته الثروة النفطية من آثار عكسية مست الميزانية العامة بالتالي الاداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط والاقتصاد الجزائري، خصوصا في الفترة الاخيرة وماسببه الانهيار السعري للنفط لمحاولة الدفع بصانعي القرار من أجل التوجة نحو التنويع الاقتصادي و تجنب الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية.

7- منهج الدراسة

إن معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على أسئلة الدراسة مع إثبات أو نفي صحة الفرضيات المعتمدة، تستدعي ضرورة المزج بين مجموعة من الأساليب والأدوات المنهجية وبما أن الدراسة تحليلة فإن ذلك يستوجب الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري الذي يعنى بوصف وتفسير الأهداف والظواهر الممثلة في الجوانب النظرية الخاصة بالنفط من جهة والموازنة العامة من جهة أخرى، أما الجزء التطبيقي فسيتم الإعتماد على منهج دراسة الحالة الذي سيتم من خلاله تحليل التطورات الخاصة بأسعار النفط وتأثيرها على الاداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط وعلى اداء الاقتصاد الجزائري.

8-حدود الدراسة

سيتم من خلال هذه الدراسة عرض أثر تقلبات أسعار النفط وذلك خلال فترات مختلفة من الزمن وأماكن متفرقة من إقتصاديات العالم، ولتحقيق ذلك تم إنجاز هذا البحث ضمن الحدود والأبعاد التالية :

-**الحدود الزمنية** : نظر لكون أسعار النفط تحظى بتقلبات سريعة وكبيرة تؤثر على مختلف المتغيرات الإقتصادية ، تمتد فترة الدراسة من سنة 2006 الى غاية سنة 2016.

-الحدود المكانية : دراسة حالة الدول العربية المصدرة للنفط بشكل عام و الجزائر بشكل خاص.

– **الحدود الموضوعية**: تتمثل حدود الموضوع في دراسة الاداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط التي تعتمد إقتصادياتها على قطاع النفط في ظل التقلبات الحادة في الأسعار.

9– هيكل الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على خطة من ثلاثة فصول ، فالفصل الأول قد خصص للتأطير النظري للسعر النفطي كونه المتغير الأساسي الذي تقوم على أساسه الدراسة بتوضيح ماهية النفط، تلاها توضيح ماهية السعر النفطي وأنواعه ومحدداته في المبحث الاول، أما في المبحث الثاني تم التطرق الى السوق النفطية والاطراف الفاعلة فيها ، وفي المبحث الثالث تم توضيح ماهية الاداء الاقتصادي و مختلف مؤشراته بالاضافة الى عرض البدائل الاقتصادية المتاحة بأنواعها .

وقد تم في الفصل الثاني تم عرض اهمية و مكانة النفط العربي في العالم من خلال ابراز الامكانيات النفطية ثم تحليل وضعية الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط ، بعرض انعكاس تقلبات اسعار النفط على الايرادات العامة ،ثم على النفقات العامة وعلى بعض مؤشرات من تصخم و بطالة .

وفي الفصل الثالث تم التطرق الى واقع و اهمية النفط في الاقتصاد الجزائري و تطور الايرادات و النفقات العامة ثم تحليل اثر تقلبات اسعار النفط على حجم الايرادات و النفقات العامة ، وفي الاخير تم عرض ماهية التنويع الاقتصادي و مؤشرات قياسه و استعراض اسراتيجية التنويع في بعش الدول العربية مع تقديم مقترحات للتنويع الاقتصاد الجزائري وفقا لما تم عرضه.

الفصل الأول :نظرة عامة حول النفط و الأداء الاقتصادي

تمهيد

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وذو أهمية إستراتجية باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة، كما ترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة، وبما يمكن أن ينتج عنه من طاقة، هذا ما جعله يكتسب مكانة هامة ضمن أطر التجارة الخارجية، وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، بحيث أصبح النفط سمة من سمات الحضارة الإنسانية في القرن العشرين وما بعده، والذي يمكن أن يطلق عليه قرن النفط أو قرن الصناعة النفطي، نظرا للأثر الهام الذي تركته هذه المادة على الكثير من المعالم الأساسية التي أحاطت بعالمنا المعاصر.

ولقد أدت هذه الأهمية الخاصة للنفط إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام، وذو ميزة خاصة سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، حيث أصبحت أسعار النفط مرتبطة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي الأمر الذي جعل السوق النفطية تتميز بعدم الاستقرار والثبات .

واعتبارا من أن الدول العربية تتبوأ مكانة مرموقة على خارطة سوق النفط العالمية هذا ما جعل للنفط دورا أساسيا في اقتصادياتها، إذ كان له أكبر الأثر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية والسياسية للمنطقة العربية، وربط مشكلات التنمية العربية ربطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية العالمية.

المبحث الأول: أساسيات حول النفط

بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة إلا أنه لا يزال النفط يعد عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة لاسيما في قطاع النقل، كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول الناشئة زاد من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي للطاقة، وهذا ما زاد من أهميته وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: ماهية النفط

باعتبار النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان وباعتباره عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأول والأساسي للتنمية الاقتصادية، سيتم في هذا المطلب التعرف على أصل النفط وأنواعه.

أولا: نشأة النفط

يتكون زيت النفط من خليط من المركبات الهيدروكربونية التي تكونت من بقايا مواد حيوانية ونباتية ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في بحار ومسطحات مائية تتسم بضحالتها ودفء مياهها، وقد ضمرت هذه المواد تحت طبقات من الرمال، وقد لعبت القشرة الأرضية دورا هاما مما ساعد على نشاط البكتيريا التي أزالت الاكسجين والآزوت من هذه المواد كما عملت على ارتفاع نسبة البروتينات والكربوهيدرات بها مما أدى في النهاية إلى تحول هذه المواد، ويتكون زيت النفط في مراحل متتالية وبصورة تدريجية وليس مرة واحدة، ففي أولى مراحل تكونه تتحول البقايا العضوية السابق الإشارة إليها إلى ما يعرف باسم الكيروجين وهي مادة هلامية تمثل النفط غير تام التكوين، ويبدأ النفط لأنه أقلها تكونا أو نضجا إن صح التعبير، الذي يتحول بدوره إلى الزيت الثقيل ثم الزيت الخفيف البرافيني(الشمعي) الذي تزداد درجة خفته بطوال فترات تكونه حتى يتحول إلى غاز طبيعي، و يترسب النفط بعد تكونه خلال الطبقات الأرضية المسامية التي تتسم بارتفاع نسبة الرمل والجير بها ويتجمع في النطاقات المعروفة بمصايد النفط بكميات كبيرة[1].

ثانيا: تعريف النفط

إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية Petroleum وتعني Petr صخر + Oleum زيت أي بمعنى زيت الصخر يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما ومما سبق يستخلص أن النفط هو مادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونية ولها خصائص مختلفة وذات تركيبات جزئية متنوعة [2].

---

[1] بيرار خرسي ، البترول أهميته مخاطره و تحدياته، الطبعة الأولى، أربيل، العراق، 2006، ص6.

[2] أمينة مخلفي، مدخل إلى الاقتصاد البترولي، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، ص6-7.

وهناك عدة تعاريف للنفط بحسب أشكاله:

–النفط هو مزيج من النباتات والهيدروكربونات الثقيلة التي تستخلص بشكل رئيسي من مخازن النفط الخام. وعندما توجد النباتات والهيدروكربونات الثقيلة في مخازن الغاز الطبيعي تعرفان بالمتكثف. وفي الواقع يطلق المتكثف على أنه نفط كما يمكن أن تنتج مخازن النفط هيدروكربونات سائلة خفيفة مثل البروبان والبوتان، وهذه يتم تصنيفها على أنها غازات طبيعية سائلة.[1]

–النفط مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما انه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة حسب الكثافة النوعية[2] لمادة النفط الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرة الكربون في مادة النفط الخام .[3]

ثالثا : أنواع النفط

من التعاريف السابقة التي تم التطرق إليها في الفرع السابق يتوضح أن للنفط أنواع متعددة، فالنفط الخام الموجود في الطبيعة كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا انه لا يكون على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيماوية، أو بالكثافة أو باللزوجة أو بحسب احتواءه على المواد الكبريتية.

فالنفط يختلف ويتباين في نوعه من منطقة وبلد إلى آخر، و حتى داخل الحقل الواحد لا يتواجد نفط واحد في نوعه بل قد يتواجد أنواع متعددة، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية، والنفط العربي في المنطقة الأسيوية يختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية وهكذا فقد يكون نفطها بارفينيا وهو النفط المحتوى على نسبة عالية من المركبات الهيدوركربونية البرافنية، أو قد يكون نفطا نافتينيا، وهو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات النافتينية، أو يكون من المواد الإسفلية (العطرية، الأرومايتة.)

هناك نفط خفيف، ثقيل، متوسط، وهناك نفط بحسب درجة الكثافة النوعية(العالي أو المنخفض) ،كما يوجد نفط حلو أو مر للدليل على مقدار ونسبة احتوائه على المادة الكبريتية، هذا إلى جانب الأوصاف الأخرى.[4]

[1] رمضان أحمد مقلد ،أحمد رمضان نعمة الله ، اقتصاديات الموارد و البيئة ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، مصر ،2003،ص199

[2] الكثافة النوعية لمادة معينة هي نسبة وزن حجم معين من تلك المادة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارة المادة مع درجة حرارة الماء.

[3] أمينة مخلفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 7

[4] ابراهيم طه ،عبد الوهاب، محاسبة البترول ،المكتبة العصرية ،مصر ،2005 ،ص21

المطلب الثاني: أهمية النفط

تكمن أهمية النفط في عمليات التنقيب والتكرير وعمليات الاستخراج والنقل بالإضافة إلى عمليات التسويق فهو يعد المادة الخام للكثير من المنتجات الكيميائية مثل الأدوية والأسمدة والمبيدات، والنفط مهم في الكثير من الصناعات وله دور رئيسي في الكثير من الاستخدامات يتم تلخيصها فيما يلي[1] :

- ✓ يستخدم في النقل والمواصلات وإنتاج الزيوت المعدنية.
- ✓ يعد مصدر مهم في الصناعات البتروكيماوية.
- ✓ النفط من أهم وأنظف مصادر الطاقة بالمقارنة مع الوقود والفحم الحجري.
- ✓ يدخل النفط في الصناعات البلاستيكية والألياف الصناعية والأصباغ.

وتظهر الأهمية الكبيرة للنفط في تزايد الطلب العالمي عليه من جهة والإيرادات المالية الكبيرة التي تستفيد منها الدول المنتجة والمصدرة له، والتي يتم عرضها كالأتي:

أولا: الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال سنة 2016 بمقدار 1.3 مليون برميل/اليوم وبمعدل نمو بلغ حوالي 1.3 % منخفضا عن نظيره المسجل في العام السابق وهو 1.9 %ويعود ذلك إلى التراجع في وتيرة الطلب على النفط من المجموعات الدولية المختلفة، والشكل رقم 01 والجدول 01 يوضح إجمالي الطلب العالمي على النفط للسنوات 2012-2016.

الشكل 1-1 : إجمالي الطلب العالمي على النفط من 2012-2016

(مليون برميل /اليوم)

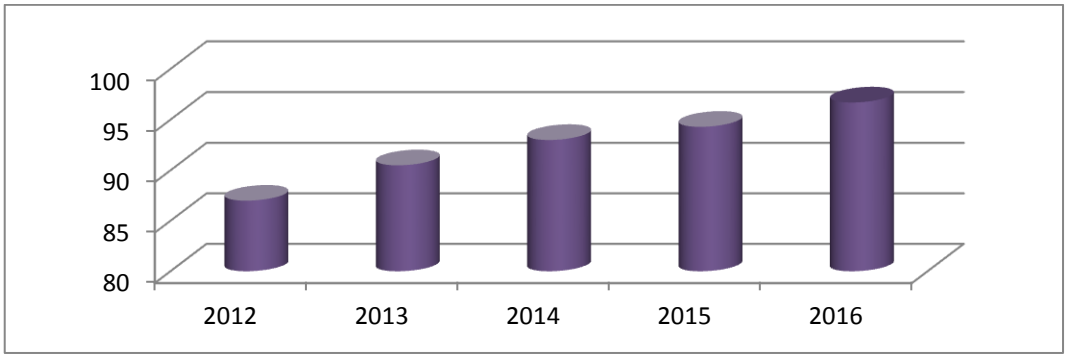

المصدر:من اعداد الطالبين بالاعتماد على ،منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2012-2016.

[1] احمد شاكر العسكري ،سعد خضر عباس ،القوة التنافسية للنفط مع مصادر الطاقة البديلة و افاقها المستقبلية ،المجلة العلمية لكلية التجارة ،العدد34،جامعة اسيوط،مصر،2003،ص159.

الجدول1-1 : الطلب العالمي على النفط، الإجمالي والتغير السنوي 2012-2016

(مليون برميل/اليوم)

	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الطلب العالمي	**89.0**	**90.4**	**91.4**	**93.2**	**94.4**
التغير في الطلب (م ب/ي)	**0.9**	**1.4**	**1.1**	**1.8**	**1.2**
نسبة التغير %	**1.0**	**1.6**	**1.2**	**1.9**	**1.3**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الامين العام السنوي 2016.

يبين الجدول ارتفاع مستوى الطلب على النفط في مجموعة الدول الصناعية خلال عام 2016 إلى 400 ألف برميل /اليوم ليصل إلى 49.5 مليون برميل/اليوم، بينما ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع 900 ألف مليون برميل/اليوم.

وقد أدى تغير مستوى طلب كل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2015 إذ انخفضت حصة الدول الصناعية من 49.8 % إلى 49.5 بالمئة سنة 2016 بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 50.2 سنة 2015 إلى 50.5 % سنة 2016، كما يتضح من الشكل رقم 1- 2 و الجدول رقم 1-2:

الشكل 1-2: توزع الطلب العالمي للنفط وفق المجموعات الدولية، 2012-2016

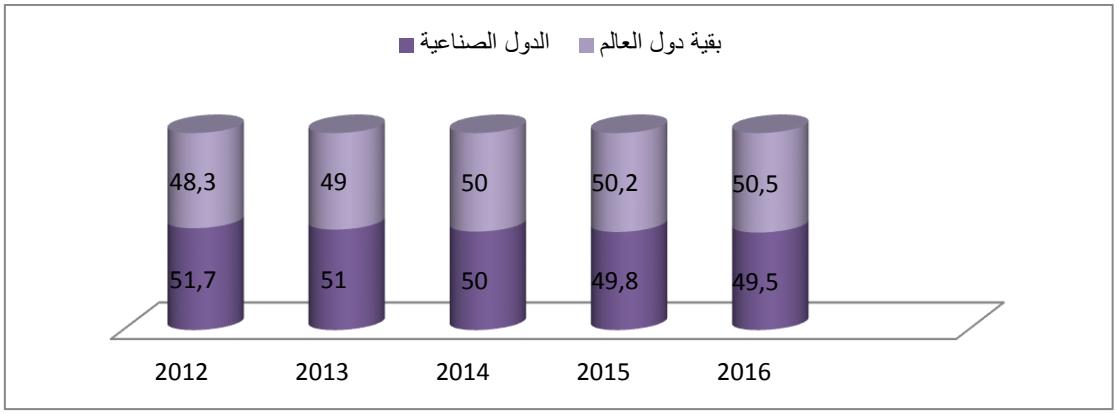

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ،تقرير الأمين العام السنوي سنة 2016.

الجدول1–2: الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية 2012–2016، مليون/برميل

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الدول الصناعية	46.0	46.1	45.7	46.4	46.7
دول العالم الأخرى	43.0	44.3	45.7	46.8	47.7
إجمالي العالم	89.0	90.4	91.4	93.2	94.4

المصدر : أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة الأوبك سنة 2015–2016 .

يوضح الجدول و الشكل أعلاه ان طلب الدول الصناعية الكبرى مجتمعة أكبر من بقي دول العالم الامر الذي يوضح اعتماد هذه الاخيرة بشكل كبير جدا على النفط ، كما يبرز من جهة أخرى أهمية النفط في اقتصاديات الدول الصناعية الذي يعتبر المادة الاساس في مختلف الصناعات التحويلية والكيماوية .ويفيسر تراجع الطلب من جهة دول العالم الاخرى الى اعتماد على النفط كمصدر للإيرادات و التركيز على انتاج و تصدير النفط لتدعيم اقتصادها بعائداته المالية الكبيرة.

ثانيا : قيمة صادرات النفط لأعضاء الأوبك

تؤثر معدلات أسعار النفط على قيمة صادرات النفط التي تعد المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية والداعم الرئيسي لاحتياطات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانيتها، حيث تأثرت قيمة صادرات النفط لهذه الدول بتقلبات أسعار النفط والتي انخفضت من 248.5 مليار دولار سنة 2015 إلى 221.4 مليار دولار سنة 2016 ما يمثل انخفاض قيمة 10.9 %. والشكل التالي يوضح قيمة صادرات النفط للدول الأعضاء في منظمة الأوبك من سنة 2000 إلى سنة 2016:

الشكل 1–3 :القيمة الاسمية والحقيقية لصادرات النفط الخام للدول الأعضاء منظمة الأوبك من 2000–2016 (مليار دولار)

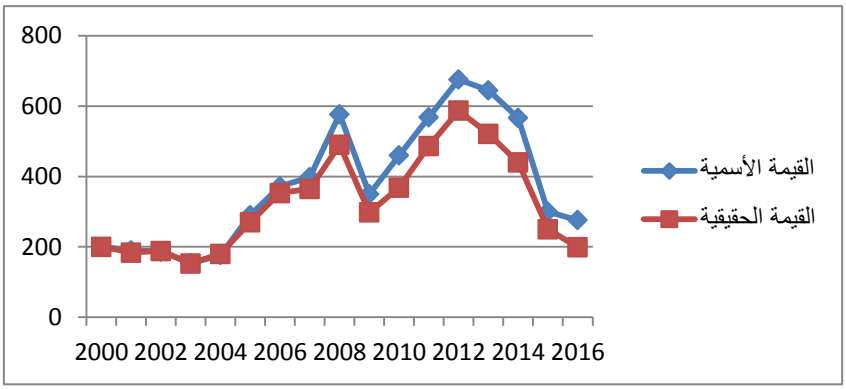

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2016.

ملاحظة: الأسعار الحقيقية تشير إلى العائدات بموجب مخفض الناتج المحلي في الدول الصناعية كما ينشرها صندوق النقد الدولي.

المطلب الثالث: ماهية أسعار النفط

عرفت السوق البترولية أساليب مختلفة في تسعير السلعة البترولية ومن خلال هذا المطلب سيتم عرض سعر البترول وأنواعه ، بالإضافة إلى تطورات الأسعار، محددات الأسعار والعوامل المؤثرة فيها.

أولا : :تعريف سعر النفط

هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنفط، خلال فترة زمنية محددة و تحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية ، سياسية ..... الخ .

ولقد تطور السعر النفط منذ اكتشافه حيث كان يتحدد سعره عند آبار النفط ثم في الموانئ بعد اتساع صناعة النفط في بلدان عديدة لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري نتيجة احتكار الشركات للسوق النفطية بغية تعظيم أرباحها ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل العرض و الطلب وهذا لدخول بلدان منتجة للنفط لسوق النفطية .[1]

إن للنفط أنواع تختلف باختلاف درجة الكثافة النوعية التي تتراوح ما بين 1و 60 درجة، و يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع تتمثل في:

- النفط الخفيف التي تكون فيه درجة الكثافة النوعية تفوق 35 درجة.
- النفط المتوسط التي تكون فيه درجة الكثافة النوعية بين 28 و35 درجة.
- النفط الثقيل التي تكون فيه درجة الكثافة النوعية اقل من 28 درجة.

إن أسعار النفط تختلف باختلاف مناطق العالم ويرجع ذلك إلى اختلاف درجة الكثافة النوعية لكل نوع، حيث كلما كانت درجة الكثافة النوعية للنفط مرتفعة كلما كانت أسعار النفط مرتفعة والعكس صحيح.

[1] حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ،الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص240.

ثانيا : أنواع أسعار النفط

بعد التطرق إلى ماهية سعر النفط تستدعي الضرورة إلى التطرق إلى أنواع أسعار النفط وهذا لتعدد أنواع النفط وتعدد نوع السعر لكل نوع وتعدد المصطلحات التي تطلق على كل نوع، ويتم عرضها في ما يلي [1]:

السعر المعلن the posted prices :هو السعر الرسمي الذي يحدده الطرف العارض (فرد،شركة أو مؤسسة بترولية) للسلعة البترولية في السوق وهو يجسد قيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم وقد ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاند اند أويل[2].

- **السعر المتحقق: the realized prices**

هو السعر المتحقق جراء تسهيلات وحسومات متوافق عليها من طرف البائع والمشتري بنسبة مئوية من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع.

وهو عبارة عن السعر المعلن منقوصا منه الحسومات والتسهيلات من الطرفين وظهر هذا السعر في أواخر الخمسينات وعملت به الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية.

- **سعر الإشارة: the spot prices**

ظهر هذا النوع من الأسعار في الستينيات نتيجة لتوقيع اتفاقيات مشاركة نفطية جديدة بين العديد من الشركات الأجنبية البترولية المستقلة والشركات الاحتكارية وكان هذا بعد ظهور السعر المتحقق وأعتُمِد هذا السعر في حساب قيمة البترول من أجل توزيع وقسمة العوائد البترولية بين الطرفين حيث أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، وطبق هذا السعر في العديد من البلدان البترولية ومثال ذلك الجزائر وفرنسا سنة 1965م.[3]

- **سعر الكلفة الضريبية: the tax-plad cost prices**

هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام، حيث يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتغير فوقه الأسعار المتحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بخسارة.

[1] حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية ، مذكرة ماجيستر، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة بن بوعلي، الشلف، 2009/2008، الصفحة ص 10-15

[2] سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط ، الطبعة الخامسة ، جدة ، 1997، الصفحة 272-271

[3] سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط ،مرجع سبق ذكره ، ص272.

•السعر الفوري:the actueal price

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوريا في السوق البترولية الحرة، حيث أنه يجسد قيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية آنياً[1].

ثالثا :محددات أسعار النفط

يعتبر النفط عصب الاقتصاد العالمي حيث يؤثر على حجم النشاط الاقتصادي فهو سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وبالتالي تتعدد العوامل التي تؤثر على أسعار النفط، وسيتم التطرق إلى مختلف هذه العوامل كما يلي: [2]

1-العوامل الاقتصادية:

يعتمد استقرار سوق النفط العالمي على كمية العرض والطلب على النفط بالإضافة إلى المخزون العالمي باعتباره سلعة إستراتيجية لها دور أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي، ومن بين العوامل الاقتصادية التي تؤثر عليه نذكر:

أ-الطلب العالمي على النفط :

ينقسم الطلب العالمي للنفط إلى نوعين، فهناك من يقوم بطلب النفط بغرض الاستهلاك باعتبار النفط مادة أولية في العديد من الصناعات وهناك من يقوم بالطلب على النفط بغاية المضاربة وتحقيق أرباح جراء ذلك.

ب-العرض العالمي على النفط :

تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة مختلف احتياجاتها النفطية أو بغرض تصديره من أجل الحصول على موارد نقدية أو الاحتفاظ به إلى الأجيال المستقبلية، ومن العوامل المؤثرة على العرض العالمي للنفط الطلب على النفط والمخزون التجاري الاستراتيجي، وقد اتجهت الدول المنتجة للنفط والمصدرة له إلى إنشاء كيان مؤسسي ينضم العلاقة بين أطراف السوق، والتي تتمثل في الدول المصدرة للنفط، الشركات العالمية الكبرى للنفط والتي سوف يتم التطرق إليها.

2-العوامل الجيوسياسية :

تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في ارتفاع أسعار النفط، حيث أن الاضطرابات والتوترات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط، والذي يهدد تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، من ما ينتج عنه ارتفاع أسعار النفط من أمثلة ذلك :

-أحداث 11-09-2001 ودورها في تدني أسعار النفط

[1] نواف الرومي ، منظمة الاوبك و اسعار النفط الخام العربي ،الطبعة الاولى ،الدار الجماهيرية للنشر و الاعلان و التوزيع ،2000،ص24

[2] عماد الدين محمد ،العوامل لمؤثرة على أسعار النفط ،مجلة جامعة الأزهر ، غزة ، العدد1 ،2010 ،ص340/333.

-توتر العلاقات بين إيران ومجلس الأمن بسبب برنامج طهران النووي وفرض عقوبات عليها والتي تعتبر ثاني اكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية.

3-العوامل المناخية :

هي عوامل مرتبطة بالتقلبات المناخية المفاجئة كالأعاصير ومختلف الكوارث الطبيعية ومن أمثلة ذلك :

-إعصار (كاثرينا) وإعصار(امبرتو) الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحددة الامريكية.

-رداءة وشدة برودة الطقس في أوروبا والولايات المتحددة الذي يعني زيادة الطلب على مشتقات النفط بغرض التدفئة في الربعين الأول والرابع من سنة 2007.

-إغلاق وحدات ومنشآت مصافي النفط في المكسيك والولايات المتحددة اثر إعصار(دين). [1]

4-العوامل النفسية:

تؤدي العوامل النفسية دورا لا يقل في أهميته عن باقي العوامل الأخرى بل تتداخل جميع العوامل لتشكل الصورة النهائية لسوق النفط، فالتأثيرات النفسية للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة تدفع المتعاملين في السوق النفطية إلى المراهنة على ارتفاع أسعار النفط وكذلك فعلت التهديدات المستمرة للمتمردين في نيجيريا وتهديد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحددة الأمريكية لإيران بوقف أعمالها النووية.

5-العوامل النقدية:

إن هبوط سعر الدولار يقلل من القدرة الشرائية لدول الأوبك مما يجعلها تحجم عن زيادة إنتاجها من النفط، وقد أدى انخفاض الدولار إلى زيادة الشراء من السوق الأمريكية التي أصبحت ارخص من السوق الأوروبية، فالتحول الكبير إلى السوق الأوروبية سيتطلب وقتا طويلا يستمر الدولار ضعيفا أمام الاورو والجنيه الاسترليني.

6-عامل الندرة :

يعتبر النفط سلعة نادرة فهو لا يتواجد إلى في مناطق محدودة في العالم، بالإضافة إلى أن عمره غير محدود وغير معلوم بشكل دقيق وبالتالي يساهم هذا العامل بشكل كبير في أسعار النفط.[2]

رابعا :تطورات أسعار النفط للفترة 2010-2017

لم يخضع تاريخ تطور أسعار النفط لوتيرة ثابتة فقد كان يتم وفق مصالح الاحتكارات النفطية، وهذا ما يفسر ظهور

[1] عماد الدين محمد ،العوامل لمؤثرة على أسعار النفط ، مرجع سبق ذكره ، ص 336.

[2] عماد الدين محمد ،العوامل لمؤثرة على أسعار النفط ، مرجع سبق ذكره ، ص340.

أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى:[1]

أسعار النفط سنة 2010: شهد عام 2010 استقراراً نسبياً لأسعار النفط العالمية، برغم من التقلبات خلال العام، بالمقارنة مع حالة عدم الاستقرار التي اتسمت بها حركة الأسعار خلال العامين السابقين، حيث استقر معدل سلة خامات أوبك ليتحرك ما بين 70 إلى 85 دولار / برميل في أغلب الأوقات خلال العام. وبلغ المعدل السنوي لسعر سلة أوبك 77.4دولار/برميل، بالمقارنة مع 61 دولار/برميل خلال عام 2009، أي بارتفاع قدره 16.4 دولار/برميل، ما يعادل حوالي 27%.

وبقدر تعلق الأمر بحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط، فقد وصل معدل سعر سلة أوبك إلى 75.4 دولار/برميل خلال الربع الأول من العام، بارتفاع 1.1 دولار/برميل، ما يعادل 1.5 % بالمقارنة مع الربع الرابع من العام السابق، ثم ارتفع السعر قليلاً ليصل إلى 76.6 دولار/برميل خلال الربع الثاني من العام، مرتفعاً بحدود 1.2 دولار/برميل، ما يعادل 1.6 % بالمقارنة مع الربع الأول. بالمقابل، شهد الربع الثالث انخفاضاً في السعر بواقع 2.8 دولار/برميل، ما يعادل 3.7 % بالمقارنة مع الربع الثاني ليصل إلى 73.8 دولار/برميل. أما بالنسبة للربع الرابع فقد ارتفع معدل السعر بواقع 10.0 دولار/برميل، ما يعادل 13.6% بالمقارنة مع الربع الثالث ليصل إلى 83.8 دولار/برميل. وقد حافظ المعدل الشهري لسعر سلة أوبك على مستويات تفوق 72 دولار/برميل لكامل أشهر السنة وعلى مستويات تفوق 75 دولار/برميل لستة أشهر وأكثر من 80 دولار/برميل لثلاثة أشهر، نيسان/أفريل – تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر.

وقد بلغ المعدل الشهري للسلة 88.6 دولار/برميل خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر2010 كحد أقصى بالمقارنة مع 72.5 دولار/برميل خلال شهر تموز/يوليو من العام كحد أدنى، أي بفارق مقداره 16.1 دولار/برميل خلال العام، بالمقارنة مع 34.9 دولار/برميل، كفرق ما بين أعلى وأدنى معدل شهري لأسعار السلة خلال عام 2009[2].

[1] منظمة الاقطار العربية المصدرة للنقط، تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك ، أعداد مختلفة من 2016/2010 .

[2] منظمة الاقطار العربية المصدرة للنقط، تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك ، 2010 .

الشكل 1-4 المعدل الاسبوعي لاسعار سلة الاوبيك 2010 مليون دولار/برميل

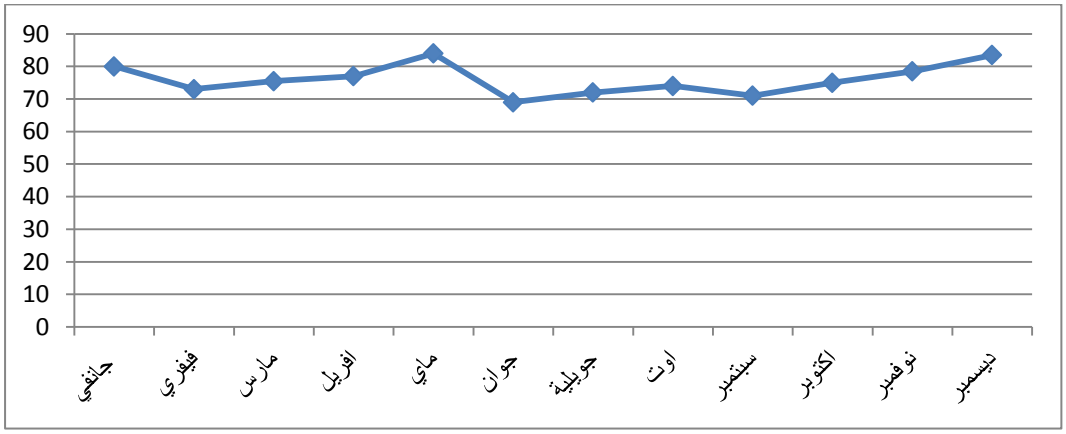

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للنقط، تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك ، أعداد مختلفة من **2016/2010** .

أسعار النفط 2011: شهد عام 2011 ارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط العالمية حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر سلة خامات الأوبك عتبة 100 دولار للبرميل، ليصل إلى 107.5 دولار للبرميل مقارنة مع 77.4 دولار للبرميل سنة 2010 أي ارتفاع بقيمة 30.1 دولار وبنسبة 39 % للبرميل.

وتميز النصف الأول من العام بدرجة عالية نسبيا من التقلبات السعرية بالمقارنة مع العام السابق لتتراوح المعدلات الشهرية لسلة الأوبك مابين 92.8 دولار و118.1 للبرميل لكن الأسعار عادت واستقرت في النصف الثاني للسنة متراوحة ما بين 106.3 و111.6 دولار للبرميل[1] .

الشكل 1-5 المعدل الاسبوعي لاسعار سلة الاوبك لسنة 2011

مليون دولار/برميل

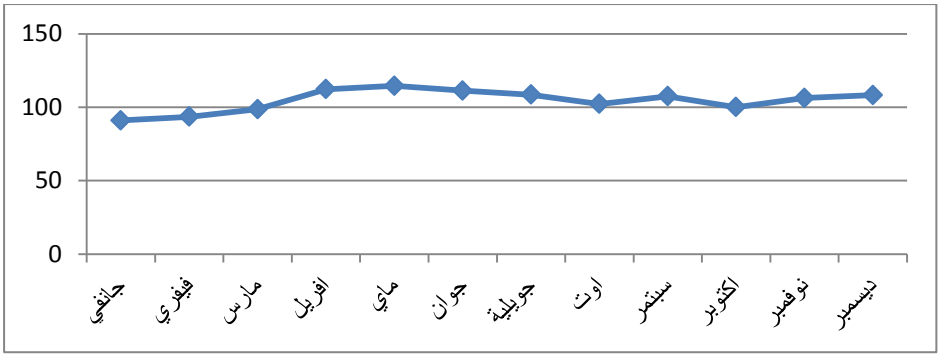

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للنقط، تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك ، **2011** .

أسعار النفط 2012:

[1] منظمة الاقطار العربية المصدرة للنقط، تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك ، 2012 .

تميزت سوق النفط العالمية سنة 2012 بحالة من التوازن النسبي، واستقرت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات الأوبك متراوحة ضمن نطاق محدد مابين حوالي 108 و 1118 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة وحقق المتوسط السنوي للسلة مستوى قياسي بلغ 109.5 دولار للبرميل مرتفعا بقيمة 02 دولار عن العام السابق 2011 .

وشهد النصف الأول من العام درجة أعلى نسبيا من التقلبات السعرية لتتراوح خلاله المعدلات الشهرية لسعر سلة الأوبك مابين 94 و123 دولار للبرميل، بلا مقارنة مع النصف الثاني من العام لتتراوح مابين 100 و111 دولار للبرميل[1] .

أسعار النفط 2013 :

تميزت أسعار النفط العالمي لسنة 2013 بحالة من الاستقرار النسبي، بالرغم من انخفاضها لأول مرة من سنة 2009 وأن كان بدرجة متواضعة حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات الأوبك ضمن نطاق محدد ما بين 101 و109 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة وبلغ المتوسط السنوي للسلة 105.9 دولار للبرميل أي انه انخفض بقيمة 3.6 دولار وبنسبة 03% مقارنة مع 2012 [2].

أسعار النفط 2014:

انخفضت أسعار النفط العالمية خلال سنة 2014 بشكل ملحوظ، لتصل إلى أقل مستوياتها مند سنة 2010، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات الأوبك ضمن نطاق كبير ما بين حوالي 59.5 و107.9 دولار للبرميل، خلال أشهر السنة. وبلغ المتوسط السنوي للسلة 96.2 دولار للبرميل خلال العام منخفضا بـ9.7 دولار للبرميل ما يعادل انخفاض نسبته 9 بالمئة مقارنة مع سنة 2013 [3].

وشهد النصف الأول من العام تقلبات سعرية محدودة لتتراوح خلاله المعدلات الشهرية لسعر سلة الأوبك 104.2، 107.9 دولار للبرميل مقارنة مع النصف الثاني الذي شهد انخفاض حاد في الأسعار.

أسعار النفط 2015:

انخفضت أسعار النفط العالمية خلال سنة 2015 بشكل ملحوظ لتصل لأقل مستوياتها من سنة 2005 حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات الأوبك ضمن نطاق واسع لتتراوح ما بن 33.6 و62.3 دولار للبرميل،

[1] منظمة الاقطار العربية المصدرة للنقط، تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك ، 2013

[2] منظمة الاقطار العربية المصدرة للنقط، تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك ،2014

[3] منظمة الاقطار العربية المصدرة للنقط، تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك ، 2015 .

وبلغ المتوسط السنوي للسلة 49.5 دولار للبرميل مشكلا بذلك انخفاضا بحدود 46.7 دولار للبرميل أي ما يعادل نسبة انخفاض 48.5% مقارنة مع سنة 2014[1].

وشهد النصف الأول من العام تحسنا نسبيا للأسعار تجاوزت من خلاله المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات الأوبك حاجز 60 دولار للبرميل، بالمقارنة مع النصف الثاني لسنة 2015 والتي شهدت تراجع كبير للأسعار إلى ما دون حاجز 40 دولار للبرميل.

أسعار النفط 2016:

انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2016، لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2005حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح ما بين26.5 و 51.7 دولار/ برميل خلال أشهر العام، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 40.7دولار/ برميل مشكلاً بذلك انخفاضاً بحدود 8.8 دولار/برميل، أي ما يعادل نسبة انخفاض 17.8% بالمقارنة مع مستويات عام 2015[2].

وشهد النصف الأول من عام 2016 تحسناً كبيراً للأسعار تجاوزت خلاله المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك حاجز 45 دولار/برميل. أما النصف الثاني من عام 2016، فقد شهد تباين في اتجاهات معدل سعر سلة خامات أوبك ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، ليتجاوز حاجز 51 دولار/برميل مع نهاية العام.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط، فقد انخفض معدل سعر سلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2016 بواقع 9.7 دولار/ برميل، أي ما يعادل حوالي 24.4بالمقارنة مع الربع الرابع من العام السابق ليصل إلى 30 دولار/برميل، وهو أقل مستوى له منذ الربع الثالث من عام 2003، ليرتفع بعد ذلك خلال الربع الثاني إلى 42.3 دولار/ برميل، وخلال الربع الثالث واصلت أسعار النفط الارتفاع ليصل معدل سعر سلة خامات أوبك إلى42.9 دولار/ برميل وتحقق أعلى معدل فصلي لسعر سلة خامات أوبك خلال الربع الرابع من العام عندما بلغ 47.6 دولار/برميل، أي بما يعادل ارتفاع بنسبة 11% بالمقارنة مع الربع الثالث، وهو أعلى مستوى له منذ الربع الثالث من عام 2015.

المبحث الثاني: ماهية أسواق النفط العالمية

[1] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك ،مرجع سبق ذكره ،2016

[2] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك ،مرجع سبق ذكره ،2015 .

نظرا للأهمية التي يحظى بها النفط وأسعاره على المستوى العالمي والدولي سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الأسواق العالمية لهذا المورد وذلك من خلال إلقاء نظرة حول التطورات التاريخية التي مرت بها أسواق النفط وتعريفها، وأنواعها أهم الخصائص التي يتميز بها، والأطراف المؤثرة في هذه الأسواق.

المطلب الأول: التطور التاريخي لأسواق النفط العالمية

منذ اكتشاف النفط وقيام الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية، مرت السوق النفطية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كالتالي:[1]

1- خلال الفترة 1857-1870

تعد هذه المرحلة الأولى منذ بداية الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية الكبرى، حيث تميزت السوق النفطية بالتنافسية الكبيرة بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت في الاستثمار في مجال النفط خاصة في الولايات المتحدة ونتيجة هذه المنافسة اندماج بعضها وزوال بعضها الأخر حتى صارت شركات كبيرة وقوية.

2- خلال الفترة 1870-1960

هذه الفترة تمتد من ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى تأسيس منظمة الأوبك وأصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير، وهذه الفترة عرفت اتفاقية أكنا كاري بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع في 01-09-1927 حيث أن هذه الاتفاقية تنص على تقسيم السوق النفطية العالمية ومنابع النفط في العالم بينها ، وبهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط.[2]

3- خلال الفترة 1960-1973

إن تأسيس منظمة الأوبك في 1960 ساهم في الحد من احتكار الشقيقات السبع للسوق النفطية وتحول السوق إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك وبوجودها عملت الدول المنتجة للنفط على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها، حيث أنه بعد سنة 1973 عندما قررت الدول الأعضاء في الأوبك وقف إمداداتها النفطية على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات الكبرى.

4- خلال الفترة 1973-1980

[1] حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية ، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2] سعد الله داوود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط واثرها على استقرار الاسعار من2008-2010 ، مجلة الباحث،عدد09 ،ص215-216

في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار القلة الدول الأعضاء لمنظمة الأوبك ، حتى عندما ارتفعت أسعار النفط وتضررت مصالح الدول المستهلكة فقط للنفط، وزاد إنتاج الدول النفطية خارج الأوبك اثر سلبيا على مكانتها وموقفها في وقف إمداداتها للنفط وبالتالي بدأت المنظمة تفقد دورها وقوتها في التحكم في السوق النفطية العالمية.

5- خلال الفترة 1980-2000

تميزت هذه المرحلة بسيادة قانون العرض والطلب في السوق النفطية حيث أصبحت هذه الأخيرة تضم عددا كبيرا من المنتجين والمستهلكين، فأصبحت سوق تنافسية قبل اختلال العرض والطلب النفطي سنة 1981 [1]بسبب زيادة الإمدادات النفطية خارج منظمة الأوبك، وبالتالي تميزت السوق في باقي الفترة باختلالات عديدة بين الحين والآخر بين انخفاض في السنوات وارتفاع في سنوات أخرى.

6- سوق النفط مطلع القرن21

عرف نصف العقد الأول من مطلع الألفية تقلبات حادة في أسعار النفط لم يألفها السوق النفطي منذ السبعينيات من القرن الماضي إذ بعد أن استقرت الأسعار عند معدل 25دولار للبرميل خلال الأعوام الممتدة من 2000 إلى 2003 هي الفترة التي عملت خلالها منظمة الأقطار المصدرة للنفط بالدفاع على نطاق سعري يتراوح بين 22 و28 دولار للبرميل باعتباره السعر الذي يمكن أن يحقق التوازن في الأسواق إلا أن هذه الصورة اختلفت تماما بدءا من عام 2004 مع ارتفاع الأسعار الذي بلغ ذروته عام 2006 حيث وصل 68.9 دولار للبرميل في حين لامست أسعار النفط في الأسواق المحلية الخام الأمريكي الخفيف 78دولارا للبرميل في الفترة ذاتها وعلى الرغم من أن الأسعار أخذت بالتراجع التدريجي عام 2006 لارتفاع المخزونات التجارية خصوصا وقود التدفئة ليستقر نحو 58 دولار للبرميل.

وفي عام 2014 ومع التراجع الكبير في أسعار النفط الذي انعكس بتغيرات شكلية مهمة في السوق النفطية التي دخلت حقبة سجل فيها العرض نمو أقوى من الطلب حيث يطرح هذا التراجع مشكلة كبيرة بالنسبة للعديد من الدول المنتجة التي يحتاج إلى سعر مرتفع من أجل تمويل نفقاتها أما المستفيد الأكبر من هبوط الأسعار هو الدول المستوردة.

المطلب الثاني: تعريف الأسواق النفطية وأهم المتعاملين فيها

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب، المؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا المطلب لتعريف السوق النفطية وأهم المتعاملين فيها.

[1] امينة مخلفي ، اثر تطور منظمة استغلال النفط على الصادرات " دراسة حالة الجزائر " ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص دراسات اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ،2012 ، ص49-52.

أولا: تعريف السوق النفطية

السوق النفطية هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة وهي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هنا كعوامل أخرى، كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.[1]

ومما سبق يستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.

تتميز السوق النفطية بثلاث خصائص هي:[2]

- **سوق احتكار القلة**: يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات وهو نوع من الاحتكار الجزئي ، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.
- **الاتجاه نحو التكامل الرأسي**: حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج النفط، نقله، تكريره، وتسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج النفط الخام إلى غاية تحويله على شكل مشتقات مختلفة.
- **الاتجاه نحو التكتل**: تدل حركة الشركات في السوق النفطية على اتفاقات مسبقة في ما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه إلى التكامل الكامل .

ثانيا : الفاعلون في السوق النفطية[3] :

1- من ناحية الدول المنتجة:

أ- منظمة الأوبك: أنشأت هذه المنظمة في بغداد في 10-09-1960 وتضم الدول المنتجة للبترول منها فنزويلا، العراق، إيران، الكويت، العربية السعودية، ويعود السبب الرئيسي لإنشائها إلى الاختلاف بين الشركات النفطية والدول المنتجة للنفط بعد قيام الشركات النفطية بالتخفيض في الأسعار المعلنة دون استشارة هذه الأخيرة مما حملها خسائر كبيرة في إيراداتها والتي بلغت نسبة 15% وتعتبر هذه نقطة تحول كبرى في طبيعة العلاقات الاقتصادية

[1] قويدري قوشيح بوجمعة ، انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجيستير ، غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص نقود ومالية ،ص45

[2] امينة مخلفي ، اثر تطور منظمة استغلال النفط على الصادرات " دراسة حالة الجزائر " ، مرجع سبق ذكره ،ص54

[3] قروفة وليد ، الشركات النفطية العالمية و أثرها على السوق البترولية ، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، الجامعة، 2011/2010.ص37

الدولية وانضمت إلى هذه المنظمة على التوالي الدول التالية : قطر، ليبيا، اندونيسيا، الإمارات، الجزائر، نيجيريا، الإكوادور. [1]

ب- الدول المنتجة خارج الأوبك: أحست الدول المنتجة للنفط والغير الأعضاء في منظمة الأوبك بوجوب حماية مصالحها الفردية المشتركة في السوق النفطية العالمية بعد التقلبات العديدة لأسعار النفط واحتكاره من قبل الشركات النفطية ثم منظمة الأوبك وقد تجسد هذا في 08-03-1988 في لندن عبر اجتماع كل من مصر، المكسيك ، أنغولا، ماليزيا. وأطلقت هذه الدول على نفسها اسم الدول المستقلة المصدرة للنفط وكان هدفها رئيسي ضم اكبر عدد ممكن من الدول إلى هذا التنظيم الغير الرسمي.

2- من ناحية الدول المستهلكة :

أ- وكالة الطاقة الدولية: منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 ضمت 18 دولة صناعية بدعوة من الولايات المتحددة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن، وتهدف إلى وضع خطط مشتركة لمواجهة أي ظرف يهدد إمداداتها النفطية وكذلك إقامة شبكة لتجميع ودراسة المعطيات والمعلومات الخاصة للسوق العالمية للنفط، تقوم هذه المنظمة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها نذكر منها:

- تشجيع التطبيق العملي ودعم جهود البحث والتطوير؛
- تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة؛
- إحلال المصادر البديلة ووضع كل دولة عضو برنامج وطني يهدف إلى خفض الواردات البترولية.

ب- الشركات النفطية العالمية: سيطرت مجموعة من الشركات العالمية النفطية على صناعة النفط تعرف بي الشقيقات السبع وهي مملوكة لكل من بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، هولندا ، حيث سيطرة على 80% من الإنتاج النفطي العالمي ومن بينها نذكر اكسون، قولف، تيكساكو، موبيل أويل وخامس الشركات الأمريكية تسمى شيفرون، بالإضافة إلى الشركة الهولندية شال والبريطانية بريتش بتروليوم. بالإضافة إلى الشركات المذكورة قد احتلت الشركات النفطية الوطنية مراكز مهمة في السوق النفطية بسيطرتها على 78% إنتاج النفط في العالم من بينها شركة النفط الإيرانية الوطنية وشركة اراماكم السعودية.[2]

المطلب الثالث: أنواع الأسواق النفطية العالمية

إن أهمية النفط كمورد أساسي للطاقة في العالم جعلته يتعرض إلى مجموعة من الأحداث التي أثرت على الصناعة النفطية من أسعار النفط إلى طبيعة أسواق النفط ثم إلى خصائص هذه الأسواق.

[1] محمد ازهر السماك ، اقتصاديات النفط ، الطبعة الاولى ، دار الكتب للطباعة والنشر1981،ص146.
[2] حسين سيد ابو العينين ، الموارد الاقتصادية ، دار الثقافة الجامعة للنشر والطبع والتوزيع ، بيروت ، لبنان ،1979، ص331.

أولا: أسواق الفورية للنفط الخام

هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى اجلها 15 يوما والموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط، ليس لها مكان مادي معين وهي سوق تراضي لا يوجد أي بنك يسجل عملياتها من أهم هذه الأسواق روتردام بهولندا. وتتحدد الأسعار في هذه الأسواق نسبة إلى النفط الخام المرجعي وهو البرينت، أما التوازن العام لها يكون وفق آلية العرض والطلب وتتم التعاملات فيها في إطار اتفاقيات عامة بين المتعاملين على سعر النفط المتبادل بناءا على سعر النفط المرجعي .[1]

ثانيا : الأسواق الآجلة

تعتبر هذه الأسواق مجالا لتحقيق الأرباح للمضاربين كما تسهل الاستثمار بصورة كبيرة ويستند المستثمرين في الأسواق الفورية للنفط على تحركات أسعار النقود في الأسواق الآجلة ولهذه السوق شكلان هما:

1- الأسواق النفطية المالية الآجلة : تشبه هذه الأسواق النفطية الفورية لكن بآجال أطول منها بـ 15يوما، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع التسليم بآجال لاحقة، والتعامل في هذه السوق يكون بعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبنزين، الديزل ووقود الطائرات، وهذه الأسواق ليست منظمة في الغالب.

2- الأسواق النفطية المالية النفطية الآجلة (البورصات): ظهرت بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط، لها طابع سندات المالية وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء. وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي:

-سوق نيويورك المتبادل التجاري nymex

-سوق المبادلات النفطية العالمية لندن ips

-سوق سنغافورة النقدي العالمي simex

نلاحظ ثلاث عمليات مهمة في هذه السوق وهي:

***التغطية**: وهي التعاملات في السوق المالية النفطية التي تتم وفق عملية شراء أو بيع أسهم مالية حيث تنتقل هذه الأوراق من يد إلى يد أخرى قبل وصول أجل استحقاقها وهذا من أجل التغطية أو الاحتياط من مخاطر تغيرات الأسعار المفاجئة.

1 قويدر قوشيح، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في جزائر، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة تخصص نقد ، ومالية، جامعة الشلف، 2009 ، ص45

***المضاربة** : وهي مرحلة انتقالية لتحقيق ربح فقط من خلال التغيرات في سعر السلعة، فالمضاربين يبنون قراراتهم على تخمينات وليس على الواقع والتي قد تكون خاطئة، فتدخلاتهم تؤدي إلى تضخيم المعاملات في الأسواق وبالتالي التأثير على الأسعار.

***الموازنة** : تؤدي عملية الموازنة إلى التسويق والاتصال بين مختلف الأسواق حيث تقوم بتصحيح مختلف الانحرافات التي تحدث بين الأسعار لمنتج واحد في سوقين مختلفين.[1]

المبحث الثالث: بدائل النفط والأداء الاقتصادي

المطلب الأول: بدائل النفط

تشكل الطاقات المتجددة مصادر مستقبلية هامة للطاقة بحيث تكون بديلا للنفط ويتمثل الدافع الرئيسي الأول للاهتمام بهذا النوع من الطاقة التقلبات العديدة لأسعار النفط وتأثيرها الكبير على الاقتصاد العالمي ككل وخاصة الدول المنتجة للنفط، وسيتم ضمن هذا العنصر توضيح مفهوم الطاقات المتجددة وأهم مصادرها.

أولا: مفهوم الطاقات المتجددة :

يقصد بالطاقات المتجددة تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى أنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ، كما تعرف الطاقة المتجددة بأنها الطاقة التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب وهي متوفرة في أي مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة. تتميز الطاقات المتجددة بأنها أبدية وصديقة للبيئة، وهي بذلك على خلاف الطاقات غير المتجددة قابلة للنضوب.[2]

ثانيا: مصادر الطاقات المتجددة:

ويمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين هما الطاقة المتجددة التقليدية، والطاقة المتجددة الجديدة.

1-الطاقة المتجددة التقليدية:

وتعرف بطاقة الكتلة الحيوية وهي من مصادر الطاقة التي كانت شائعة في القرون الماضية، خاصة قبل ظهور النفط، وتعتمد على استعمال مواد الكتلة الحية التي تنتج محليا، ومن خلال الكتلة الحيوية يمكن إنتاج الوقود، الديازيل الحيوي والايثانول ويعد هذا الأخير من أفضل أنواع الوقود المستخدمة من الكتلة الحيوية، وعلى الرغم من التطورات الحاصلة في مجالات استعمال الطاقة، لا يزال هذا النوع مصدرا وحيدا للطاقة لأكثر من بليون نسمة

1 مجلد ميلود ، الجباية البترولية لعقول البحث والانتاج نحو ملائمة اكثر مع السوق ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2002ص70 .

[2] فروحات حدة، الطاقات المتجددة كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث ،جامعة ورقلة ،2013، ص149 ،ص150.

يعيش معظمهم في جنوب أسيا وفي أوساط إفريقيا كما أنها تشكل حوالي 10% من المصادر الأولية للطاقةالعالمية، علما أنه من الصعب جدا تقدير كميات الكتلة الحية عالميا، ومذه الأرقام هي الأرقام العالمية التقديرية فقط.[1]

2-الطاقة المتجددة الجديدة :

من أنواعها ما يلي :

أ . الطاقة الشمسية:

لا تعتبر الطاقة الشمسية من الطاقات المتجددة النظيفة التي لا تنضب ما دامت الشمس موجودة، كما أن جميع مصادر الطاقة الموجودة على الأرض قد أنشأت أولا من الطاقة لشمسية، وهذه الطاقة يمكن تحويلها بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى حرارة وبرودة وكهرباء وقوة محركة، وأشعة الشمس أشعة كهرومغناطيسية وطيفها المرئي يشكل 49%وغير المرئي 2% وهي الأشعة الفوق بنفسجية والأشعة دون الحمراء تشكل 49بالمئة وقد كان استخدام الطاقة الحرارية للشمس معروفا منذ آلاف السنين في المناطق الحارة، حيث استخدمت في تسخين المياه وفي تجفيف بعض المحاصيل لحفظها من التلف، أما في الوقت الحالي فان الأبحاث والتجارب تقوم على استغلال طاقة الشمس في محاولة إنتاج طاقة كهربائية وفي التدفئة وتكييف الهواء وصهر المعادن وغيرها، والطاقة الشمسية تختلف حسب حرارتها وبعدها عن الأرض، كما أنها تصل إلى الأرض ضوء أو إشعاعية. فهي مصدر وفير لو أمكن تجميعه وتجدر الإشارة إلى أن الطاقة الشمسية تعتبر المرشح الأقوى لتحل محل النفط بعد نضوبه في إنتاج الكهرباء، ومن المتوقع أيضا نجاح ألواح الفوتوفولتيك التي تحول أشعة الشمس إلى كهرباء. وتعتبر الطاقة الحرارية الشمسية تكنولوجيا جديدة نسبيا وواعدة إلى حد بعيد فمواردها كثيرة وآثارها على البيئة محدودة وتؤمن للبلدان أكثر عرضة للشمس في العالم فرصة مماثلة لتلك التي تؤمنها حاليا مزارع الرياح في البحار الأوروبية ذات الشواطئ الأكثر عرضة للرياح، ومن بين المناطق الأكثر عرضة : جنوبي غربي الولايات المتحدة وأفريقيا والدول الأوروبية المطلة على المتوسط والصين وأستراليا وفي عدد من مناطق العالم يكفي كلم واحد من الأرض لتوليد مابين 120/100جيغاوات/ ساعة من الكهرباء في السنة من خلال استخدام تكنولوجيا الحرارية الشمسية.[2]

ب . طاقة الرياح:

لقد استخدمت طاقة الرياح منذ القدم في دفع السفن الشراعية وفي إدارة طواحين الهواء التي استعملت في الكثير من البلدان في رفع المياه من الآبار وفي طحن الحبوب، وقد أجريت أبحاث وتجارب لإنشاء محطات توليد

[1] فروحات حدة، الطاقات المتجددة كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،مرجع سبق ذكره ،ص150.

[2] Commission européean _MANAgENERGY_des ressources sur lenergie renouvlables .
http// learn-energy.net/education . consolter le 12/03/2018.

الكهرباء بالطاقة الهوائية وتجسدت في اكبر طاحونة في أمريكا يبلغ ارتفاعها 55م، وقد تم الحصول على طاقة كهربائية 1250 كليو واط، ويتم إنتاج الطاقة من الرياح بواسطة محركات أو توربينات ذات أذرع تديرها الرياح وتوضع على قمة أبراج طويلة وكما تعمل المراوح ولكن بطريقة عكسية، فعوض استخدام كهرباء لإنتاج الرياح كما تفعل المراوح تقوم هذه التوربينات باستعمال الرياح لإنتاج الطاقة، وتستطيع التوربينات كبيرة الحجم المصممة لمؤسسات إنتاج الكهرباء للاستعمال العام توليد ما يقارب 650 كيلوواط[1].

ج. الطاقة المائية

إن الطاقة الكهرومائية مصدر رئيسي لإنتاج الطاقة على المستوى العالمي حيث وصل إنتاجها إلى 3000 حوالي (TWH) تيرواط ساعة عام 2002 وبالتالي فهي تشكل حوالي 18 % من إنتاج الكهرباء في العالم، كما أن نموها خلال السنوات الأخيرة كان أعلى قليلا من معدل نمو الطلب على الطاقة عالميا. وتوجد في العالم مصادر واسعة جدا لزيادة استغلال الطاقة المائية إلا أن تكاليفها وبعدها عن مصادر الاستهلاك يحول بينها وبين الاستثمار. كذلك فإن الطاقة المائية تعاني من مشاكل بيئية كبيرة ناتجة من غمرها لمناطق واسعة مما يتطلب تحريك وإعادة إسكان أعداد كبيرة من الناس بعد تنفيذ السدود.[2]

د . طاقة الحرارة الجوفية :

يتمثل مبدأ حرارة الأرض الجوفية في استخراج الطاقة الموجودة في التربة لاستعمالها في شكل تدفئة أو كهرباء، حيث ترتفع الحرارة أساسا من سطح الأرض نحو باطنها، وارتفاع درجة الحرارة يتغير حسب العمق، ويتم إنتاج هذه الحرارة أساسا عن طريق النشاط الإشعاعي الطبيعي للصخور المكونة للقشرة الأرضية، ولا يتم الحصول على هذه الحرارة إلا إذا كانت المكونات الجيولوجية لباطن الأرض تحتوي على مسامات ونفوذية وتحتوي أيضا على طبقات خازنة للماء وطبقات جوفية بها الماء.[3]

المطلب الثاني: الأداء الاقتصادي

أولا: مفهوم الأداء الاقتصادي

قبل التطرق إلى مفهوم الأداء الاقتصادي يجب معرفة مفهوم الأداء والذي يعبر عنه عن مدى بلوغ الأهداف وانجاز المهام كما يعني الأداء إعطاء كلية الشكل لشيء ما ، وهذا حسب معنى اللفظة اللاتينية la performance .

[1] conseil européean de lenergie geothermique EGEC .http// egec.info/publication.com.

[2] Association européean des énergies marines EU-OEA.http// www.eu.oea.com/technologie-2.

[3] فروحات حدة، الطاقات المتجددة كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،مرجع سبق ذكره ،ص150

ليس هناك تعريف محدد للأداء الاقتصادي وبالتالي ومما سبق يمكن القول أن الأداء الاقتصادي هو قياس مدى بلوغ بلد ما لمجموعة من الأهداف الاقتصادية عن طريق استخدام مجموعة من المؤشرات كالتضخم، البطالة والنمو الاقتصادي كقاعدة بيانات معينة لتشخيص الحالة الاقتصادية.

ثانيا: مؤشرات الأداء الاقتصادي

1- مفهوم المؤشرات الاقتصادية :

هي مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، بالإضافة إلى القدرة على التنبؤ للحالة الاقتصادية في المستقبل.

وتصدر المؤشرات الاقتصادية بصفة دورية سنوية، شهرية، أسبوعية، وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية لكل دولة، وبصفة عامة يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية إلى سبع أنواع رئيسية:[1]

- ميزان المدفوعات : balance of paiment

ويطلق عليه أحيانا اسم مؤشرات التجارة الخارجية، وهذا النوع من المؤشرات يستخدم لمتابعة عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات بالإضافة إلى الاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال.وتكمل أهمية هذا النوع من المؤشرات في كونه يوضح التغير في العرض والطلب على منتجات الدولة.

- مؤشرات الإنتاج gdp and output indicators

وتقيس هذه المؤشرات المستوى العام للإنتاج داخل الدولة، وتتم متابعة هذه المؤشرات بشكل يعطي صورة عامة عن مستوى النمو الاقتصادي في الدولة ومن أشهرها مؤشر إجمالي الناتج المحلي.

- مؤشرات الثقة confidence and sentiment indicators

هي مؤشرات تعكس مدى ثقة ودرجة تفاؤل أو تشاؤم الفئات المكونة للاقتصاد كالمنتجين والمستهلكين أو المستثمرين.

[1] عبد المالك مزهودة ، مداخلة بعنوان الأداء بين الكفاءة والفعالية ، ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ،2012، صفحة86.
1

– مؤشرات الأسعار والأجور price wages and sales indicators

وهي مؤشرات تقيس معدل التغير في الأسعار والأجور وحجم إنفاق المستهلكين فهي بذلك تعكس مستويات التضخم في الاقتصاد .

– تقارير السياسة النقدية ومعدلات الفائدة monetary policy and interest rates statement

هي تقارير تحركات البنك المركزي ونتائج اجتماعات لجان السياسة النقدية فيها وخطة التعامل مع الأوضاع الاقتصادية ، وإقرارات معدل الفائدة ويعتبر هذا النوع من التقارير احد أقوى محركات السوق .

– مؤشرات التوظيف وسوق العمل employment indicators

وتشمل معدلات التوظيف، البطالة، العمالة، وهي أكثر ما يشغل صناع القرار في أي دولة.[1]

المطلب الثالث : نظرة حول أداء الاقتصاد العالمي

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم حيث يؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي العالمي، والعلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة ارتباط وثيق حيث أن التغير في اتجاهات معدلات النمو في الاقتصاد العالمي يصاحبه التغير في اتجاه الطلب على النفط من طرف المجموعات الدولية والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل1–6 : النمو الاقتصادي العالمي ونمو الطلب على النفط 2012–2016

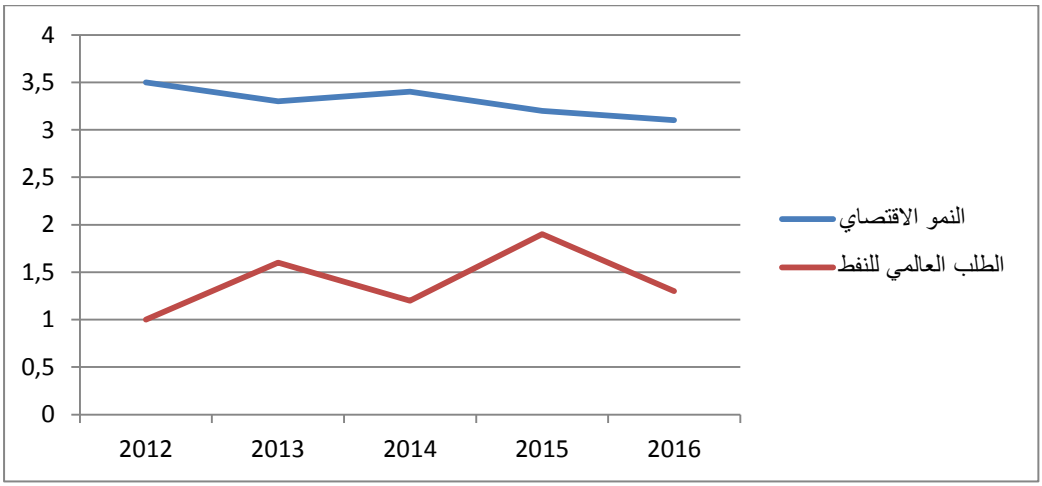

المصدر : **منظمة الاقطار العربية المصدرة للنقط، تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك ،سنة 2016** .

لقد شهد عام 2016 تباطؤ في نمو الاقتصادي العالمي، حيث تراجعت معدلات النمو من 3.2 % خلال عام 2015 إلى 3.1% خلال عام 2016 الأسباب تعود بدرجة رئيسية إلى تباطؤ النمو في اقتصاديات الدول الصناعية.

[1] عبد المالك مزهودة ، مداخلة بعنوان الأداء بين الكفاءة والفعالية ، ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ،2012، صفحة86.

1

ومن بين الدول الصناعية تراجع معدل النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير من 2.6% عام 2015 إلى 1.6 % عام 2016. كما تراجع معدل نمو منطقة الاورو وإن كان بدرجة اقل من 2 %عام 2015 إلى 1.6% عام 2016 في حين بلغ معدل نمو الاقتصاد الياباني 0.5 % وهو نفس المستوى المسجل العام السابق وبالنسبة لمجموع الدول النامية في آسيا فقد شاهدت معدلات نموها انخفاضا في سنة 2016 من 6.5 % مقارنة بالعام السابق 6.6 %.

كما ارتفع الانكماش في اقتصاد مجموع دول أمريكا اللاتينية من 0.03 عام 2015 إلى انكماش بمعدل 0.6 عام 2016 ، بينما ارتفع معدل النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 2.1 % سنة 2015 إلى 3.2 % عام 2016، وتراجع معدل النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية من 3.6 عام 2015 إلى 1.4 % عام 2016 و الشكل التالي يوضح النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2015 و 2016.

الشكل 1-7 : النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2015-2016

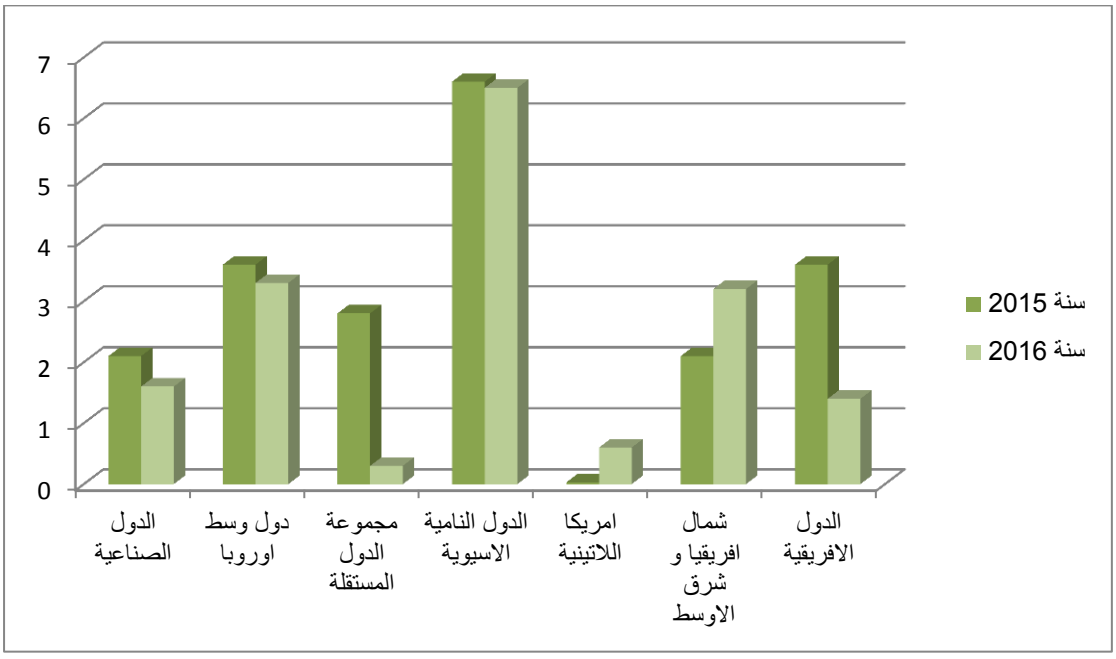

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2015-2016

خلاصة الفصل

لقد تم التعرض في هذا الفصل لنظرة عامة حول النفط، حيث تم التطرق إلى كل الجوانب النظرية للنفط وأسعاره والأسواق العالمية النفطية وتم استخلاص أن النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، وعوامل السوق كما يتميز بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي، والسياسي، العسكري، والمالي. حيث مر النفط وأسعاره بعدة تطورات جعلت لهذا الأخير عدة أنواع حسب تكلفة الإنتاج، نوعية النفط وكذلك مناطق الإنتاج والتصدير.

يتحدد سعر النفط ويتأثر بالعديد من العوامل والتي لعل أهمها عوامل السوق التي تؤثر عليها عوامل أخرى حيث تتميز السوق النفطية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي، ويتأثر سلوك الأسواق العالمية النفطية بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها كمنظمة الأوبك والشركات النفطية العالمية الكبرى.

الفصل الثاني:أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط

تمهيد

تعتمد الدول العربية المنتجة للنفط بشكل اساسي على الايرادات التي تحققها من استغلال مواردها الطبيعية ، وبالتالي فان النفط يمتلك مكانة كبيرة في اقتصاديات هذه الدول ويعتبر اداة فعالة في تحريك النشاط الاقتصادي وتحسين الحياة الاجتماعية. وتسبب تقلبات اسعار النفط تذبذب الايرادات النفطية التي تشكل اكبر نسبة من الايرادات العامة وهذا ما يؤثر مباشرة بشكل سلبي او ايجابي على اقتصاديات هذه الدول.

حيث ان هذه التقلبات تؤدي الى تذبذبات كبيرة في ارصدة المالية العامة للدول العربية المصدرة للنفط وهذا ما سيتم التطرق اليه من خلال هذا الفصل عن طريق تحليل وضعية الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط .

المبحث الاول : مكانة النفط واهميته في اقتصاديات الدول العربية

يمثل النفط اهم مصادر الطاقة في العالم وهذا ما جعله يلعب دورا اساسيا في اقتصاديات الدول العربية ، اذ كان له دور كبير في رسم الخريطة الاقتصادية والسياسية لهذه الدول ، حيث ترتبط مشكلات التنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا بالتطورات العالمية للنفط ، فهو يمثل اهم مصادر الدخل القومي للدول العربية المصدرة للنفط وتشكل عائداته العمود الفقري والمحرك الاساسي لعملية التنمية داخل هذه الدول .

المطلب الأول : الطبيعة الريعية لاقتصاديات الدول العربية

يعتبر النفط مورد ذو طبيعة استنفاديه فهو مصدر غير متجدد من الطاقة ، فعائد النفط ليس دخل لرأسمال مملوك وانما هو تصرف في هذا الأصل ومن هذا المنطلق فان الدول العربية المصدرة للنفط تملك اصولا داخل باطن الارض تتمثل في ابار النفط وبالتالي فانها تستبدل هذه الاصول العينية بأصول نقدية او مالية ، التي تمثل نسبة كبيرة من صادراتها الوطنية وناتجها المحلي الاجمالي .

– مميزات الاقتصاديات العربية الريعية

تتميز الدول العربية بمجموعة من الخصائص تجعلها من الاقتصاديات الريعية ، يمكن حصر هذه المميزات في مايلي: [1]

1–الريع الخارجي كمصدر اساسي للدخل : حسب تصنيف البنك الدولي يعتبر اقتصاد ما ريعيا كل اقتصاد تتجاوز نسبة الريع 10% من الناتج المحلي الاجمالي واكثر من 40% من اجمالي الصادرات ، وهذا ما ينطبق على الدول العربية المصدرة للنفط والتي تعتمد على النفط بشكل أساسي .

2–ضعف الايرادات الضريبية ضمن هيكل ايرادات الدولة : تعتبر الضرائب اهم مصادر الدخل ويعتمد الوعاء الضريبي فيها بشكل اساسي على حجم القاعدة الانتاجية المحلية ومدى تقدمها ،لما تملكه من اهمية بالغة في تعزيز التمويل الداخلي وزيادة الموارد المالية التي تتطلبها عملية التنمية ، وفي حالة الدول العربية ترتبط الايرادات الغير نفطية بالايرادات النفطية [2]،اذ ان الضرائب الجمركية ،الدخل و ضرائب الشركات تعتمد على النشاط الاقتصادي الذي يعتمد بدوره على الايرادات النفطية في ظل ضئالة حجم الايرادات الضريبية المحلية هذا نتيجة السياسة المالية المسترخية تجلت في تبني سياسة الحد الادنى من الضرائب .

[1] حامد عباس محمود المرزوك، اتجاهات الانفاق العام في الدول العربية الريعية، "المملكة العربية السعودية نموذج "، اطروحة الدكتورة في العلوم الاقتصادية كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة ، العراق ،2008 ، ص 24.

[2] يوسف خليفة يوسف ، هل القطاع النفطي محرك للتنمية المعوق لها ، تجربة دول مجلس التعاون الخليفي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد32 ، العدد01 ، جامعة الكويت ، الكويت ،2004 ،ص 11 .

3-انفضام العلاقة بين العائدات النفطية والجهد الانتاجي للمجتمع : تتحدد اسعار النفط في السوق النفطية العالمية ، والتي تعتبر منفصلة عن تكاليف الانتاج المحلي له ، حيث ان المدخلات المطلوبة لاستخراج والتنقيب عن النفط تعتبر ضئيلة مقارنة بالعائدات النفطية ، فاسعار النفط تتحدد وفق مجموعة من العوامل الخارجية قد تم التطرق اليها ،ليس للجهد الانتاجي للمجتمع علاقة بها [1].

4-دور للدولة في الاقتصاد : تمتلك الدولة ملكية الحقول النفطية حيث انها تقوم بدور الوسيط بين القطاع النفطي المنتج وباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى ، من خلال الانفاق الحكومي للعائدات النفطية الضخمة حيث يتمثل دورها الاساسي في اعادة توزيع هذه العائدات على افراد المجتمع.

5-توليد دخول مشتقة من الايرادات : تشكل العائدات النفطية مصدر اساسي للدخل في الدول العربية الريعية ، يؤدي ذلك الى توليد دخول مشتقة من خلال برنامج الانفاق العام على مشروعات البناء والتشييد وكذا تحويلات ومدفوعات الرخاء[2] ، وتشكل الدولة من خلال الايرادات النفطية محفظة من الاستثمارات الاجنبية الخارجية ، هذا ما يؤدي الى تعميق الطبيعة الريعية للاقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة تولد نوع جديد من الدخل كالسندات والاسهم ... الخ.

المطلب الثاني : اهمية النفط العربي في السوق النفطية العالمية

تستحوذ الدول العربية المصدرة للنفط على الجزء الاكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط ، وتساهم باكبر نسبة من الانتاج العالمي للنفط ويعتبر النفط العربي مصدرا هاما للاستثمارات من اجل سد متطلبات العالم من الطاقة .

أولا : خصائص النفط العربي :

يتميز النفط العربي بمجموعة خصائص تميزه عن باقي انواع النفط الاخرى في العالم من بينها : [3]

*تكاليف انتاج النفط في الدول العربية منخفضة بكثير عن انتاجه في باقي مناطق العالم ، ويعتبر نفط الكويت والسعودية من ارخص انواع النفط بكثافة انتاج اقل من دولار واحد للبرميل مقابل 15دولار للبرميل في الولايات المتحددة الامريكية .

*امتلاك الدول العربية احتياطات غزيرة تمتاز بقربها من سطح الارض والتدفق العالي ، اذ يقل عمق بعض المكامن عن 1000متر في حقول الشمالية لدولة العراق .

[1] محمود عبد الفوضيل ، السلوك والاداء الاقتصادي للدولة النفطية الريعية في المنطقة العربية ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة العاشرة، العدد 103 ، بيروت ، لبنان ، 1987، ص94 .

[2] محمود عبد الفوضيل ، السلوك والاداء الاقتصادي للدولة النفطية الريعية في المنطقة العربية ، المرجع نفسه ،ص98

[3] Ghazi m.haider, economics of oilfilds devlopment ventures in iraq, in middle east economic survey *MEES* , FEBRUARY 23,2004, DI .page 15

*يمتلك النفط العربي جودة عالية لانخفاض نسبة الكبريت وخلوه من الشوائب ، على غرار البلدان الاخرى التي تكون فيها نسبة الكبريت مرتفعة .

*اعتماد الدول الصناعية الكبرى على النفط العربي كمصدر اساسي ومادة خام لمختلف الصناعات التحويلية والبتروكيمياوية ، نتيجة ضخامة الاحتياطات العربية من جهة ومن جهة اخرى التكاليف المرتفعة لانتاجه في باقي مناطق العالم .[1]

ثانيا : تطور الاحتياطات النفطية العربية

شهدت احتياطات الدول العربية المؤكدة من النفط خلال الفترة 2006-2016 تطورا ملحوظا والشكل التالي يوضح ذلك .

الشكل2-1 تطور الاحتياطات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط 2006-2016

الوحدة : مليار برميل/يوم

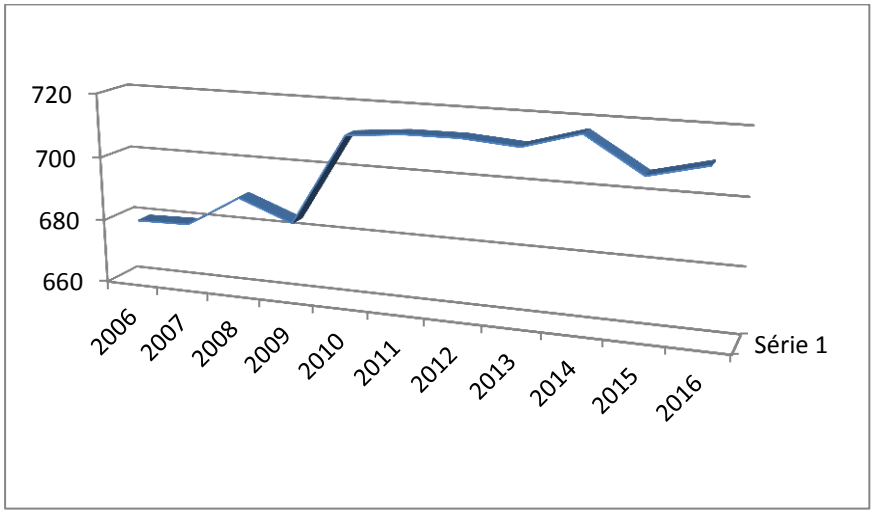

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على : منظمة الدول المصدرة للنفط ، تقرير الامين العام السنوي اعداد مختلفة 2010-2017، 43-38 .

من خلال الشكل اعلاه لم تكن تمتلك الدول العربية المصدرة للنفط سوى 679.34مليار برميل من الاحتياطات النفطية والذي يشكل 58.52% من الاحتياطي العالمي الذي بلغ مستوى 1160.8 مليار برميل في ذلك الوقت، وقد اخذ حجم الاحتياطات العربية المؤكدة من النفط في الارتفاع ليصل الى مستوى 713.08 مليار برميل / اليوم سنة 2011 مسجلا ارتفاعا بنسبة 4.96 % مقارنة بسنة 2006 ليستقر ما بين 711 و710 مليار برميل/اليوم ما بين سنوات 2013-2016 على غرار سنة 2015 التي شهدت انخفاض في مستوى الاحتياطي النفط لأول مرة منذ

[1] فاتح بيرول ، الافاق المستقبلية للطاقة العالمية : انعاكاسات على النمو وفرص الاستثمار في الشرق الاوسط ، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج ، الامكانيات والقيود، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، الامارات العربية المتحدة ، 2007، ص363-364.

2006 مسجلا مستوى 706.45 مليار برميل/اليوم وهذا راجع الى تداعيات الازمة النفطية الاخيرة نهاية 2014 ، وفي سنة 2016 عاد احتياط النفط العربي للارتفاع مسجلا مستوى 710.72مليار برميل/اليوم اي نمو بمعدل طفيف 0.60% .

وعند مطابقة بيانات احتياطات وانتاج النفط في الدول العربية يتضح وجود امكانيات كبيرة لها تمكنها من زيادة طاقاتها الانتاجية المستقبلية ، نتيجة ضخامة الاحتياطات النفطية المتوفرة لديها ، وتجدر الاشارة الى انه رغم امتلاك الدول العربية المصدرة للنفط اكثر من نصف الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط الا انها لا تساهم سوى باقل من ثلث الانتاج العالمي وهذا ما يشكل مفارقة ضمنية .

ثالثا: الصادرات العربية من النفط :

تشكل الصادرات النفطية للدول العربية اهمية بالغة في الاقتصاد العالمي نتيجة لمساهمتها بشكل كبير في اجمالي الصادرات العالمية والجدول الموالي يوضح تطور مساهمة الصادرات العربية من النفط في إجمالي الصادرات العالمية خلال الفترة 2006-2016 .

الجدول 2-1 :تطور صادرات العربية للنفط الخام خلال الفترة 2006-2016

الوحدة : مليون /برميل

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
اجمالي الصادرات العالمية	43.66	20.27	41.02	38.09	38.15	54.60	55.30	56. 5	58.20	61.20	65.50
الصادرات العربية	17	17.18	17.82	15.63	16.02	16.13	18.67	17.70	16.87	17.30	20.7
نمساهمة الصادرات العربية لإجمالي الصادرات العالمية %	38.93	42.66	43.41	42.03	41.99	34.80	37	35.4	35.6	34.6	34.5

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على : منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، تقرير الامين العام السنوي ، اعداد مختلفة 37-43 ،2010-2017.

من خلال الجدول اعلاه مرت صادرات الدول العربية للنفط الخام خلال الفترة الممتدة 2006-2016 بمراحل مختلفة اتسمت بالارتفاع تارة وبالانخفاض تارة اخرى متأثرة بتقلبات اسعار النفط في كل فترة ، ففي سنة 2006 سجلت مستوى 17 مليون برميل/اليوم والذي شكل ما نسبته 38.93% من اجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ، لترتفع سنة 2008 لتشكل ما نسبته 43.41% من اجمالي الصادرات العالمية متأثرة بتحسن اسعار النفط نتيجة الطفرة النفطية خلال نفس السنة ، اما سنة 2009 فقد شهدت انخفاضا ملحوظا مسجلة مستوى 15.63 مليون

برميل/اليوم، شكل ما نسبته 2.19% مقارنة بسنة 2008 وهذا راجع الى تداعيات الازمة المالية العالمية لتعود صادرات الدول العربية من النفط الى الارتفاع مجددا متأثرة بتعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الازمة المالية وتحسن اسعار النفط لتصل الى مستوى 18.67 مليون برميل/اليوم والذي شكل ما نسبته 37 % من اجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ، وفي سنة 2015 عادت صادرات الدول العربية من النفط الى الانخفاض مجددا وقد كان ذلك طرديا مع انخفاض اسعار النفط نهاية سنة 2014 نتيجة الأزمة النفطية لتشكل الصادرات النفطية العربية نسبة 34.6% من اجمالي مساهمتها في الصادرات الاجمالية العالمية وهي اقل نسبة مساهمة لها خلال فترة الدراسة .

رابعا : انتاج النفط عربيا

مر انتاج النفط في الدول العربية المصدرة للنفط خلال فترة الدراسة الممتدة من 2006-2016 بعدت مراحل ، وقد كانت لكل مرحلة تأثير على مستويات الانتاج تبعا للظروف التي تميزت بها بالاضافة الى ما تتخذه منظمة الاوبيك من قرارات تتعلق بالحصص الانتاجية لكل دولة ، والشكل التالي يوضح تطور انتاج النفط عربيا.

الشكل 2-2 :تطور انتاج النفط الخام في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006-2016

الوحدة : مليون برميل/اليوم

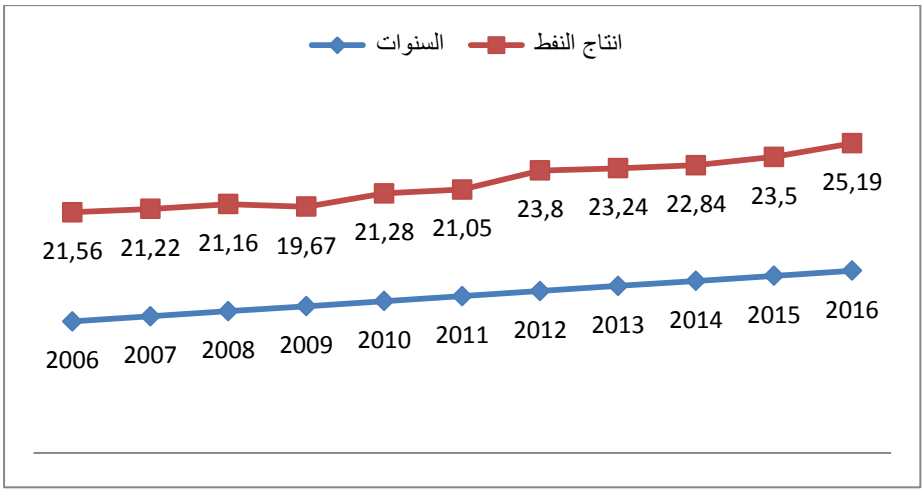

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على : صندوق النقد العربي ، تقرير الاقتصادي العربي الموحد ، اعداد مختلفة 2010-2017

-منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، تقرير الامين العام السنوي ، اعداد مختلفة ،2010-2017.

من خلال الشكل 2-2 وصل انتاج الدول العربية من النفط الخام مستوى 21.56مليون برميل/اليوم سنة 2006 اي ما يشكل نسبة 31.40% وهو اعلى مستوى انتاج مسجل الى غاية سنة 2011 ، ويعود هذا المستوى من الانتاج الى قرارات منظمة الاوبيك برفع الحصص الانتاجية بهدف تحقيق الاستقرار في السوق النفطية العالمية ، لكن الظروف سنة 2009 نتيجة الازمة المالية العالمية ادت الى انخفاض الانتاج العربي من النفط الخام الى 19.67مليون برميل/اليوم رغم رفع الاوبيك للحصص الانتاجية ويعتبر هذا المستوى ادنى مستوى انتاج مسجل خلال فترة الدراسة

الممتدة 2006-2016 ، وقد شهدت سنوات 2012-2015 ارتفاعا مستمرا لمستويات الانتاج وقد كان ذلك طرديا مع ارتفاع اسعار النفط من جهة ، وتعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الازمة المالية من جهة اخرى .سجلت سنة 2016 اعلى مستوى انتاج محقق خلال فترة الدراسة مسجلة 25.19مليون برميل/اليوم .

المطلب الثالث : دور العائدات النفطية في اقتصاديات الدول العربية المنتجة للنفط

ساهمت العائدات النفطية في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة في الدول العربية المصدرة للنفط ، حيث تعتبر العمود الفقري والمحرك الاساسي في عملية التنمية فيها ، ولإبراز الدور الهام والاثر الذي خلفته على اقتصاديات هذه الدول لا بد من دراسة تأثيرها على المتغيرات الرئيسية كناتج محلي اجمالي ، الميزانية العامة وميزان التجاري .

أولا : تطور حجم العائدات النفطية

ان تقلبات اسعار النفط اثرت على مستويات الانتاج وحجم الصادرات النفطية وهذا ما يبينه الجدول التالي :

الجدول 2-2 : تطور العائدات النفطية للدول العربية المنتجة للنفط تبعا لتتطور اسعار خامات سلة الاوبيك خلال الفترة 2006-2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
اسعار النفط دولار /برميل	61	69.1	94.1	61	77.4	107.5	109.5	105.9	96.3	49.5	40.7
العائدات النفطية مليون دولار	428.8	435.4	623.9	389.5	491.5	550.31	617.3	574.4	492.9	269.3	242.00

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على: صندوق النقد العربي ، تقرير الاقتصاد العربي الموحد ، اعداد مختلفة 2010-2017 .

متاح على الموقع الالكتروني www.amf.org.ae تم الاطلاع عليه بتاريخ 23-03-2018.

من خلال الجدول أعلاه يتبين انه في ضوء التطورات التي شهدتها اسعار النفط خلال الفترة 2006-2016 شهدت العوائد النفطية العربية تطورا ملحوظا تناسب طرديا مع ارتفاع اسعار النفط الى 94.1 دولار برميل سنة 2008 حيث انتقلت من 428.81 مليون دولار سنة 2006 الى 623.90 مليون دولار سنة 2008 مسجلة معدل نمو 45.52% مقارنة ب 2006 متلازما مع تطور الاسعار ، لكن سنة 2009 شهدت انخفاضا كبيرا في العوائد النفطية نتيجة لتداعيات الازمة المالية سنة 2008 وتدهور مستوى الاسعار النفط مسجلا 61 دولار/البرميل ما يمثل معدل انخفاض قيمته 35.02% سنة 2008 تلازم طرديا مع انخفاض العوائد النفطية الى مستوى 389.5 مليون دولار خلال نفس السنة بنسبة انخفاض 37.57 % ، أما سنوات 2010 حتى سنة 2012 فقد شهدت العوائد النفطية انتعاشا نتيجة لارتفاع اسعار النفط الى اعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة مسجلة 109.5 دولار /برميل بينما سجلت

العائدات النفطية 617.33 مليون دولار/برميل من جهة و من جهة اخرى نتيجة لتعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الازمة المالية سنة 2008 ، شهدت نهاية سنة 2014 وبداية سنة 2015 انخفاضا كبيرا لأسعار النفط ألقى بظلاله على قيمة العائدات النفطية العربية التي وصلت الى ادنى مستوى لها خلال فترة الدراسة سنة 2016 مسجلة 242مليون دولار/برميل مقارنة ب 428.81 مليون دولار/برميل سنة 2006 أي بمعدل انخفاض 43.56 % ، والتي اقترنت بانخفاض اسعار النفط الى أدنى مستوى منذ 2006 مسجلة 40.7دولار للبرميل .

ثانيا : أثر العائدات النفطية على اقتصاديات الدول العربية

تمثل العائدات النفطية اهم الموارد المالية للدول العربية ، وللتوقف عند تاثير هذه العائدات على اقتصاديات هذه الدول لابد من دراسة تاثير العائدات النفطية على الناتج الاجمالي والميزانيات العامة والميزان التجاري لهذه الدول .

1-مساهمة العائدات النفطية في اجمالي الصادرات

لتوضيح نسبة مساهمة العائدات النفطية في اجمالي الصادرات للدول العربية نعرض الجدول التالي:

الجدول 2-3 : يمثل نسبة مساهمة لاجمالي الدول العربية المصدرة للنفط للفترة الممتدة من 2006-2016

الوحدة : النسبة المئوية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مساهمة العائدات النفطية في اجمالي الصادرات	61.34	53.92	58.42	53.92	54.34	69.5	76.5	73.7	64.6	62.2	58.7

المصدر : من اعداد الطابن بالاعتماد على : صندوق النقد العربي ، تقرير الاقتصادي الموحد ، اعداد مختلفة ،38-43 ،2010-2017 ، متاح على الموقع الالكتروني www.amf.org.ae تم الاطلاع عليه بتاريخ 23-03-2018 .

تمثل العائدات النفطية نسبة هامة من اجمالي الصادرات العربية خلال فترة الدراسة واختلفت نسبة مساهمة العائدات النفطية في اجمالي الصادرات من سنة الى اخرى ، وقد كان ذلك راجع لمجموعة من الظروف والعوامل تميزت بها كل سنة ، ففي سنة 2006 مثلت العائدات النفطية 61.34بالمائة من اجمالي الصادرات وهي اعلى نسبة مسجلة حتى سنة 2010 حيث عرفت باقي السنوات ارتفاع تارة وانخفاض تارة اخرى وقد سجلت اعلى نسبة سنة 2012 بنسبة 76.5بالمائة مقترنة بتحسن اسعار النفط بالاضافة الى تعافي اقتصاد العالمي من تداعيات الازمة المالية لسنة 2008 ، كما أن مسار تطور الحاصل في قيمة صادرات الدول العربية يتحرك تبعا لتطور الصادرات النفطية و هذا ما يعكس العلاقة القوية بينهما وقد تجسدت هذه العلاقة بعد انخفاض المفاجئ لأسعار النفط الذي صاحبه انخفاض العائدات النفطية من اجمالي الصادرات بعد ازمة 2014 سجلت نسبة مساهمة مقدرة 58.7

2-العائدات النفطية والناتج المحلي الاجمالي :

يوضح الشكل 2-3 والجدول 2-4 العلاقة بين العائدات النفطية و الناتج المحلي الاجمالي كمايلي :

الجدول 2-4 تطور العائدات النفطية والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2006-2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العائدات النفطية مليون دولار *10	42.88	43.54	62.39	38.95	49.15	55.03	61.73	57.44	49.29	26.95	24.20
الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار	1.32	1.53	1.93	1.69	2.85	2.45	2.69	2.45	2.74	2.43	2.34

المصدر : من اعداد الطابين بالاعتماد على : صندوق النقد العربي ، تقرير الاقتصادي الموحد ، اعداد مختلفة ،38-43 ،2010-2017 ، متاح على الموقع الالكتروني www.amf.org.ae تم الاطلاع عليه بتاريخ 23-03-2018 .

لقد حقق الناتج المحلي الاجمالي معدلات نمو سنوية متباينة ومتناسبة مع تباين اسعار النفط خلال الفترة 2006-2016 والتي مارست بدورها تاثيرا مباشرا على العائدات النفطية ، وقد سجلت اعلى نسبة لها على الاطلاق خلال فترة الدراسة سنة 2010 والتي تزامنت مع تحسن اسعار النفط التي اثرت بدورها على ارتفاع العائدات النفطية وهو ما يدل على العلاقة الطردية بين معدلات الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نمو العائدات النفطية.

الشكل 2-3 : العلاقة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي ونمو العائدات النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط خلال 2006-2016

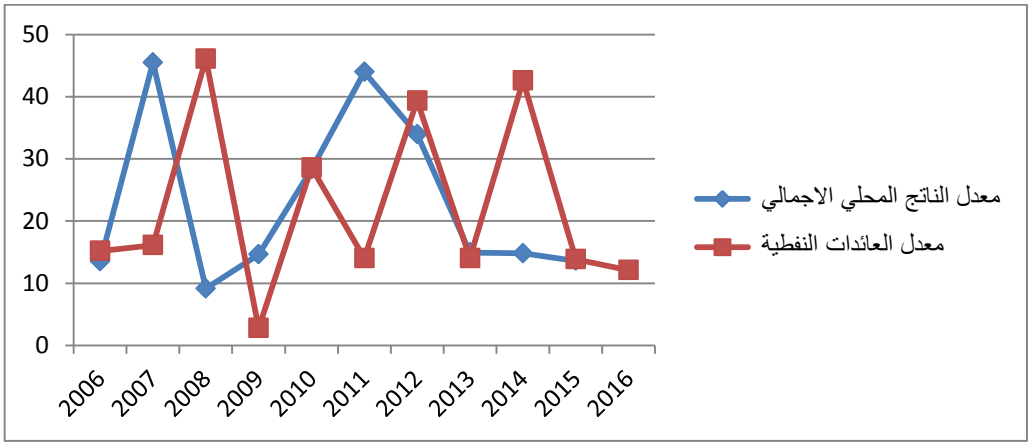

المصدر : من اعداد الطالبين ، بالاعتماد صندوق النقد العربي ، تقرير الاقتصادي الموحد ، اعداد مختلفة ،38-43 ،2010-2017 ، متاح ععلى الموقع الموقع .www.amf.org.ae

3-العائدات النفطية والميزان التجاري :

يؤدي النفط دورا اساسيا في التجارة الخارجية للدول العربية المصدرة للنفط ، اذ تحتل الصادرات النفطية مكانة بارزة في الموازين التجارية والجدول 2-5 يوضح ذلك .

الجدول 2-5 : رصيد ميزان التجاري للدول العربية المصدرة للنفط و العلاقة بين العائدات النفطية والميزان التجاري لها للفترة 2006-2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة العائدات النفطية	42.81	43.54	61.59	38.05	49.15	55.03	61.73	57.44	49.29	26.95	24.20
نمو العائدات النفطية%	-	15.39	47.59	9.16-	14.62	28.33	43.96	33.95	14.95	37.14-	43.56-
رصيد الميزان التجاري	32.10	31.58	44.10	18.50	29.42	32.28	60.77	54.34	41.06	9.32	7.11
نمو رصيد الميزان التجاري	-	1.59-	37.39	42.37-	8.34-	9.55	89.28	69.25	27.90	70.95-	77.83-

المصدر : من اعداد الطالبين ، بالاعتماد على صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد ، الملاحق الاحصائية ، اعداد مختلفة 2009-2017 www.amf.org.ae-.

من خلال الجدول اعلاه يتبين اهمية الايرادات النفطية في تحديد قيمة العجز او الفائض في الميزان التجاري من خلال العلاقة الطردية التي تلازم معدلات نمو العائدات النفطية ونمو الفائض التجاري ، سجل الميزان التجاري للدول العربية المصدرة للنفط فائضا في الفترة 2006-2010 غير أن هذا الفائض قد انخفض سنة 2009 بنسبة 43.36 بالمائة وسنة 2010 بنسبة 38.34 بالمائة مقارنة سنة 2006 نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية ، أما الفترة 2010-2014 فقد عرفت نمو رصيد الميزان التجاري بشكل تصاعدي نتيجة تحسن العائدات النفطية لكن هذا الفائض عرف تذبذبا تبعا لتغير هذه العائدات وفي سنة 2015-2016 عرف رصيد الميزان التجاري انخفاضا غير مسبوق هو الاكبر له خلال فترة الدراسة وهو ادنى مستوى مسجل منذ سنة 2003 بنسبة انخفاض 73 بالمئة لمتوسط سنتين وبقيمة فائض 83 مليون دولار لمتوسط السنتين كذلك وجاء هذا الانخفاض لتراجع الصادرات العربية الاجمالية بنسبة 30.8 بالمائة سنة 2016 مقارنة بسنة 2014 .

4- العائدات النفطية والموازنة العامة:

يتحدد مستوى الايرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط بمستوى مداخيل الصادرات النفطية التي ترتبط بدورها بمستويات الاسعار في السوق النفطية العالمية ، فالموازنة العامة للدول العربية تتأثر بشكل مباشر بتغيرات اسعار النفط . والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 2-6 : العلاقة بين العائدات النفطية والموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط للفترة 2006-2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد الموازنة العامة	15.67	14.41	28.66	2.68-	3.057	11.12	19.99	9.93	4.11	2.13-	2.34-
قيمة العائدات النفطية	42.88	43.54	61.54	38.45	44.15	55.03	61.73	57.44	49.29	26.40	02..24

المصدر:من اعداد الطالبين بالاعتماد على صندوق النقد العربي ، تقرير الاقتصادي الموحد ، الملاحق الاحصائية ،اعداد مختلفة ،38-43 ،2010-2017 ، متاح على الموقع الالكتروني www.amf.org.ae تم الاطلاع عليه بتاريخ 30-03-2018 .

من خلال الجدول اعلاه يتبين انه بعد الارتفاعات التي شهدتها اسعار النفط في الفترة 2006-2012 التي ترتب عنها زيادات في العائدات النفطية تحققت فوائض هامة للموازنة العامة في الدول العربية ما عدى سنتي 2010-2009 نتيجة الازمة العالمية وقد سجلت الموازنة العامة اعلى قيمة لها سنة 2008 بقيمة 286.68 مليار دولار متزامنة مع المستوى الكبير التي حققته العائدات خلال نفس السنة في حين أن انخفاض العائدات النفطية سنة 2014 صاحبه تحول الفائض الى عجز في الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط .

من خلال ما سبق تتبين الاهمية الكبيرة لقطاع النفط في تمويل الموازنة العامة ، كما تبرز العلاقة الطردية المباشرة التي تجمعها بالعائدات النفطية .

المبحث الثاني : انعكاسات تقلبات اسعار النفط على الايرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط

ان نمو الانفاق العام يولد الحاجة الى وجود ايرادات مالية تماثل حجم هذا الانفاق ، باعتبار الدول العربية ذات اقتصاد ريعي فهذه الايرادات تتمثل في الايرادات النفطية ، ولكن سعر هذا المورد يعتمد على مجموعة من الظروف والمحددات الخارجية مما يولد حالة من عدم اليقين حول قيمة ايراداته .

المطلب الاول : دور الايرادات العامة في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط :

للإيرادات العامة مكانة كبيرة في اقتصاديات الدول العربية في سبيل تحقيق هذه الاخيرة في عملية التنمية الاقتصادية ، فهي اداة لمواجهة احتياجات وتطبيق السياسات الاقتصادية داخل هذه الدول فهي من اهم الادوات التي تعتمد عليها الحكومات لتحقيق اهدافها المختلفة .

اولا : اهمية الايرادات العامة في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط :

لقياس الدور التي تقوم به الايرادات العامة في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط ، هو قياس نسبة الايرادات الناتج المحلي الاجمالي كما يبين ذلك الجدول التالي :

الجدول 2-7 : تطور نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006-2016(الوحدة :نسبة مئوية)

السنوات	2006	2008	2010	2012	2014	2016
السعودية	48.61	61.60	43.4	46.7	27.73	14.69
الامارات	37.99	29.8	25.3	22.9	13.2	19.90
الكويت	32.72	46	51.3	65.9	11.98	17.40
عمان	38.16	32.7	36.6	46.9	36.68	19.78
قطر	38.39	33.6	33.7	40.4	29.8	13.95
ليبيا	40.98	66	36.3	40.1	16.39	16.21
المتوسط	39.47	44.8	37.76	43.81	22.63	16.98

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على صندوق النقد العربي ، تقرير الاقتصاد العربي الموحد ، اعداد مختلفة 2006-2017.

لقد عرف نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي تغيرات مستمرة خلال فترة الدراسة ، وذلك وفقا للمراحل المختلفة التي شهدتها اسعار النفط ، فقد انتقلت من 39.47 سنة 2006 الى 44.8 سنة 2008 وهذا راجع الى الوتيرة التصاعدية التي شهدتها اسعار النفط التي اثرت بدورها على زيادة الايرادات العامة والتي تشكل فيها الايرادات النفطية اكثر من 80 بالمائة في بعض الدول العربية ، لقد شهدت سنوات 2014-2016 انخفاض نسبة مؤشر الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي وهذا راجع الى جهود مبذولة من طرف بعض الدول كالامارات والسعودية وقطر في تنمية صادراتها الغير نفطية وتنويع اقتصاداتها الوطنية ودعم القطاع الخاص حيث يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الايرادات العامة لهذه الدول في الناتج المحلي الاجمالي لها الى 13.2 و11.98 و 13.95 سنة 2014 في كل من الامارات والكويت وقطر .

اما انخفاض الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في باقي الدول فيفسر بتداعيات الازمة النفطية الاخيرة سنة 2014 والتي اثرت على حجم العائدات النفطية التي تمثل الجزء الاكبر للإيرادات العامة .

ثانيا :اهمية الايرادات النفطية ضمن مكونات هيكل الايرادات العامة :

الجدول 2-8 يوضح تطور حصة الايرادات النفطية والغير نفطية من الايرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط في الفترة 2006-2016 .

الجدول 2-8: تطور حصة الايرادات النفطية والغير نفطية من الايرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط في الفترة 2006-2016

الوحدة :نسبة مئوية

السنوات	2006	2008	2010	2012	2014	2016
الايرادات النفطية	83.25	84.93	81	85.09	86.19	76.30
الايرادات الغير نفطية	16.75	15.07	19	14.91	13.81	23.70

المصدر : من اعداد الطالبين ، بالاعتماد على : صندوق النقد العربي ، تقرير الصندوق العربي الموحد ، الملاحق الاحصائية ، اعداد مختلفة 2008-2017 .

لقد ادى ارتفاع اسعار النفط خلال الفترة 2006-2012 الى تعزيز مساهمة الايرادات النفطية في هيكل الايرادات العامة التي عرفت زيادة كبيرة وتسارعا في معدل نموها لتتراوح مساهمتها ما بين 81 و86 بالمائة من مجموع الايرادات العامة غير ان نسبة مساهمتها سجلت انخفاضا سنة 2009 متأثرة بانخفاض اسعار النفط حيث سجلت ما نسبته 75.45 بالمائة وبعد تعافي الاقتصاد وتحسن اسعار النفط ارتفعت مساهمة الايرادات النفطية سنة 2014 مسجلة 86.19 بالمائة وهي اعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة ، وفي نهاية السنة وبداية 2015 ونتيجة للازمة النفطية عادت مساهمة الايرادات النفطية الى انخفاض مسجلة ادنى نسب لها ب 76.30 بالمائة خلال الفترة الدراسة.

الجدول 2-9 : مساهمة الايرادات النفطية لإجمالي الايرادات العامة .

السنوات	2006	2008	2010	2012	2014	2016
السعودية	91.1	89.3	85.2	92.6	91.8	78.4
الامارات	93.2	80.9	58.3	61.4	82.4	44.4
الكويت	91.9	93.1	93.9	95.6	94.5	88.6
عمان	98.2	78.6	77.4	84.7	85.4	67.4
قطر	81.8	57.4	49	69.5	59.9	50
ليبيا	95.7	88.6	84.6	94.2	95.6	77.5

المصدر : من اعداد الطالبين ، بالاعتماد على : صندوق النقد العربي ، تقرير الصندوق العربي الموحد ، الملاحق الاحصائية ، اعداد مختلفة 2008-2017.

تعكس سيطرة الايرادات النفطية على هيكل الايرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط الاعتماد الكبير لهذه الدول عليها مقابل مصادر الايرادات الاخرى ، التي تعاني بدورها من مشكلة انخفاض قاعدتها ، ومن اهم هذه الايرادات نذكر الايرادات الضريبية التي تكون اساسا من ضرائب الدخل والرسوم والضرائب الجمركية ، لم تتعدى مساهمة هذه المصادر لاغلب الدول العربية نسبة 10 بالمائة ، وهذا ما يدل على السياسة المالية المسترخية في تبني سياسة الحد الادنى

من الضرائب ، سجلت دولة الكويت ادنى مستوى مساهمة للضرائب اذ تراوحت ما بين 1.1 و 3.6 بالمائة من 2006 الى 2016 كما يوضح ذلك الجدول التالي :

الجدول 2-10 : تطور حصة الايرادات الضريبية لاجمالي الايرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط

السنوات	2006	2008	2010	2012	2014	2016
السعودية	5.4	3.2	4.7	5.2	13.3	15.1
الامارات	4.2	3.7	4.5	4.1	10	11.2
الكويت	2.5	1.9	1.7	1.1	1.7	3.6
عمان	1.2	9.1	8.5	6.5	10.3	15.5
قطر	2.6	2.2	3.6	3.2	14.7	21.9
ليبيا	3.2	4.5	5.9	3.9	6	9.1

Source : international monetry found , IMF gouvernement finance statestique year book washigton , different edition,2010 -2017 .

من خلال الجدول اعلاه سجلت الايرادات الضريبية ارتفاعا ملحوظا في بعض الدول العربية في مقدمتها قطر والسعودية وقد كان ذلك نتيجة جهود الاصلاح الضريبي من خلال تحسين اجراءات التقييم ، التحصيل ، المحاسبة والمراجعة الضريبية بالاضافة الى ترشيد الاعفاءات وتوسيع العمل بالضريبة على القيمة المضافة ، لكن بمقارنتها بنسبة مساهمتها في الايرادات العامة تبقى ضئيلة مقارنة بالايرادات النفطية . تعتبر العائدات من الاستثمار من المصادر التي اصبحت تستخدم في تمويل جانب الايرادات والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول 2-11 تطور الدخل من الاستثمارات للدول العربية المصدرة للنفط للفترة 2006-2012

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة الدخل من الاستثمارات مليار دولار	12.2	16	30.1	35.2	32.8	33.4	36.4
نسبة الدخل من الاستثمارات من اجمالي الايرادات %	3.03	3.7	4.82	8.46	6.46	5.20	4.36

المصدر : من اعداد الطالبين ، بالاعتماد على : صندوق النقد العربي ، تقرير الصندوق العربي الموحد ، الملاحق الاحصائية ، اعداد مختلفة37 -40، 2008-2013.

ترتبط العائدات من الاستثمار بدرجة وثيقة بالنفط ، على الرغم من ان بعض الدول العربية لا تنشر اي معلومة تتعلق باستثماراتها والعائد منها الا ان ما يتوفر فيها يشير ان عائدات تلك الاستثمارات قد اسهمت في تمويل جانب

مهم من الايرادات الحكومية [1]، حيث شهدت هذه النسبة ارتفاع خلال فترة الدراسة الى اعلى مستوى لها سنة 2009 اين بلغت نسبة 8.46 بالمائة من اجمالي الايرادات .

من خلال ما سبق تجدر الاشارة ان نسبة المساهمة المرتفعة لايرادات النفط تعني تخلفا فضعف بمساهمة قطاع الصناعة والزراعة ، وضعف الجهاز المصرفي ، وأيضا ضعف مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تعتبر من اهم ادوات السياسة المالية في التاثير على النشاط الاقتصادي يجعل اقتصاديات الدول العربية مرتبطة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على اسعار النفط التي تؤثر بدورها على قيمة العائدات لهذه الدول .

المطلب الثاني : علاقة الايرادات العامة بالنفقات العامة للدول المصدرة للنفط :

تعتمد الدول العربية المصدرة للنفط على الايرادات النفطية في تغطية النفقات العامة ، حيث ان نمو النفقات العامة مرتبط بشكل اساسي بالايرادات النفطية والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول 2-12: تطور العلاقة بين الايرادات العامة والنفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط في الفترة 2006-2016

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الايرادات العامة	18.54	14.11	47.6	-38.54	22	13.26	25.31	37.4	35.1	28.5	24.30
نمو النفقات العامة	14.8	28.19	18.92	18.58	7.62	16.55	14.40	35.0	33.20	37.20	34.3

المصدر : من اعداد الطالبين ، بالاعتماد على : صندوق النقد العربي ، تقرير الصندوق العربي الموحد ، الملاحق الاحصائية ، اعداد مختلفة 2008-2017.

يوضح الجدول اعلاه ان هناك علاقة موجبة بين الايرادات العامة والنفقات العامة ، وتجدر الاشارة ان نمو الايرادات العامة والنفقات العامة لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية بل هو مرتبط اساسا باسعار النفط ، ومن العوامل المسؤولة عن ارتباط الوثيق والموجب هو ان مستويات الضرائب المفروضة على القطاع الغير النفطي شديد الانخفاض .

بعد تزايد الايرادات النفطية سنوات من 2006-2008 تراكمت اصول مالية كبيرة استعانت بها الدول العربية في الاستمرار في الزيادة في النفقات العامة بعد انخفاض الايرادات العامة نتيجة الازمة المالية سنة 2009 مسجلة انخفاض قيمته 38.54 بالمائة ، كما تعكس سياسة ادخار جزء من الايرادات العامة اثناء فترات ارتفاع اسعار النفط الجمود

[1] عبد الرزاق فارس الفارس ، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 363، بيروت، لبنان ، ماي 2009،ص94 .

النسبي في اتجاه النفقات العامة نحو الانخفاض و مع التراجع الكبير في اسعار النفط كالازمة النفطية وتداعياتها اواخر 2014 .

المطلب الثالث : تطورات اسعار النفط و الايرادات العامة

حدثت زيادات كبيرة في حجم الايرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط نتيجة لتحول السوق النفطية الى سوق بائعين بعد التصحيح السعري سنة 1973[1] خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي وبصفة عامة في مجمل الدول العربية النفطية .

أولا : انعكاسات تطورات اسعار النفط على الايرادات العامة خلال الفترة 2006– 2016

شهدت الدول العربية خلال فترة الدراسة نموا كبيرا لقيمة الايرادات الحكومية والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 2–13 تطور العلاقة بين اسعار النفط والايرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006–2016 ث

السنوات	الايرادات العامة مليون دولار	اسعار النفط دولار/برميل	العائدات النفطية مليون دولار	معدل نمو الايرادات العامة	معدل نمو اسعار النفط	معدل نمو العائدات النفطية
2006	401655	61	428.81	18.54	20.55	15.34
2008	676541	94.1	615.90	47.6	36.18	47.60
2010	507278	77.4	441.50	22	26.3	28.33
2012	835645	109.5	550.31	25.31	42.33	33.95
2014	693810	49.5	264.50	24.5	32.10-	37.14-
2016	569713	40.7	242.002	24.3	26.75-	43.56-

المصدر : من اعداد الطالبين ، بالاعتماد على : صندوق النقد العربي ، تقرير الصندوق العربي الموحد ، الملاحق الاحصائية ، اعداد مختلفة 2008–2017

تبرز العلاقة القوية بين اسعار النفط و العائدات النفطية ، وما بين العائدات النفطية والايرادات العامة وهذا من خلال تتبع معدلات نموها خلال الفترة 2006–2016 ، حيث سجلت اعلى قيمة في الايرادات العامة خلال سنة 2012 بقيمة 835645 مليون دولار التي تزامنت مع اعلى مستوى لاسعار النفط مسجلة 109.5 دولار /برميل والتي تزامنت مع تحقيق العائدات النفطية لقيمة 550.31 مليون دولار .

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ الوتيرة المنخفضة في نمو الايرادات العامة في الفترة 2014 -2016 والتي يعكسها الانخفاض المتواصل للعائدات النفطية نتيجة للانخفاض المتواصل لاسعار النفط ، حيث انتقلت من 835645 الى

[1] جميل الطاهر، عبد الفتاح دندي ، النفط والتنمية في دول المجلس التعاون الخليجي "الفرص والتحديات المستقبلية ،منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط"، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد 113، المجلد131، الكويت ، 2005، ص50.

569713 مليون دولار ما بين 2012-2016 اما االايرادات النفطية فقد سجلت اقل مستوى لها منذ سنة 2006 بمعدل انخفاض 43.56 بالمائة لانخفاض اسعار النفط كذلك بمعدل 26.75 بالمائة سنة 2016 .

ثانيا : انعاكاسات الازمة المالية سنة 2008 على الايرادات العامة

انعكست تداعيات الازمة المالية العالمية على كافة بنود الايرادات العامة في معظم الدول العربية المصدرة للنفط ، جاءت هذه التداعيات في فترة متقدمة او متاخرة طبقا لطبيعة هذه البنود ، وللظروف الاقتصادية المؤثرة فيها ، تأتي الايرادات النفطية في مقدمتها باعتبارها المورد الاساسي لميزانيات هذه الدول .والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 2-14: تطور الايرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006-2012

السنوات	الايرادات العامة مليار دولار	اسعار النفط دولار/برميل	الايرادات النفطية مليار دولار	الايرادات الغير نفطية مليار دولار	نسبة الايردات النفطية / الايردات العامة	نسبة الايردات الغير النفطية / الايردات العامة
2007	485350	69.1	374276	84104	81.65	18.35
2008	676541	94.4	574578	101963	84.93	15.07
2009	415804	61.0	317906	97898	76.45	23.55
2010	507878	77.4	410775	96503	81	19
2011	666848	107.5	550503	116377	82.51	17.45
2012	835645	109.5	711070	124575	85.09	14.91

المصدر : من اعداد الطالبين ، بالاعتماد على : صندوق النقد العربي ، تقرير الصندوق العربي الموحد ، الملاحق الاحصائية ، اعداد مختلفة 2008-2013.

من خلال الجدول اعلاه ادت تداعيات الازمة المالية الى انخفاض حاد في نسبة اجمالي الايرادات العامة فبعد ان سجلت نموا قياسيا سنة 2008 قدر ب 47.60 بالمائة وذلك بفعل الارتفاع القياسي في قيمة الايرادات النفطية بنسبة 53.53 بالمائة في اعقاب ارتفاع النفط بنسبة 36.6 بالمائة فانها تراجعت من نمو 676.54 مليار دولار سنة 2008 الى حوالي 415.80 مليار دولار سنة 2009 اي بنسبة انخفاض 38.54 بالمائة ، يعود هذا التراجع الكبير بشكل اساسي الى انخفاض الايرادات النفطية للدول العربية نتيجة الازمة المالية العالمية التي ادت انخفاض اسعار النفط من 94.4 دولار للبرميل الى 61 دولار للبرميل بنسبة 36.6 بالمائة ، بالاضافة الى تخفيض حصص انتاج النفط نتيجة لقرار منظمة الاوبيك والذي يهدف الى تحقيق استقرار لاسعار النفط.

وبعد تعافي الاقتصاد العالمي لتداعيات الازمة المالية عادت اسعار النفط للارتفاع مؤثرة بدورها على ارتفاع العائدات النفطية التي ساهمت في ارتفاع الايرادات العامة حيث وصلت الى 835.645 سنة 2012 مليار دولار بعد ان كانت 415.80 سنة 2009 اي ارتفاع مضاعف.

المبحث الثالث : انعكاس تطور اسعار النفط على الانفاق العام

تعتبر الايرادات النفطية الممول الرئيسي لحجم النفقات العامة ، لكن التطورات التي شهدتها اسعار النفط والتقلبات الحادة و المفاجئة التي عرفتها انعكست بشكل واضح على حجم الايرادات النفطية التي اثرت بشكل مباشر على حجم النفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006-2016 .

المطلب الاول : تطور الانفاق العام للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006-2016

شهد العقد الاول من العقد الحالي تغيرات كبيرة في السوق النفطية ، الامر الذي ترتب عنه زيادة كبيرة في العائدات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط أما العقد الثاني قد شهد تذبذبات في السوق النفطية ادت الى انخفاض كبير في قيمة العائدات النفطية ، اثرت الفترتين بشكل مباشر على حجم الانفاق و الجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول 2-15 :تطور الانفاق العام للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006-2016

السنوات	النفقات العامة مليار دولار	اسعار النفط دولار/برميل	العائدات النفطية مليار دولار	معدل نمو النفقات العامة	معدل نمو اسعار النفط%	معدل نمو العائدات النفطية%
2006	244891	61	335842	14.80	20.55	18.54
2007	313934	69.1	378589	28.19	13.27	6.39
2008	373331	94.1	459848	18.92	36.18	21.46
2009	442700	61	304104	18.68	35.17-	33.86-
2010	476706	77.4	391094	7.68	26.88	28.60
2011	555601	107.5	512354	16.55	38.89	31
2012	635649	109.5	610979	14.40	48.33	19.24
2013	897699	105.9	57441	20.31	12.10-	33.20
2014	910034	96.3	49295	24.60	18.35-	19.93
2015	907185	49.5	26930	23.5	32.10-	37.14-
2016	804185	40.7	242002	24.3	26.75-	43.56-

المصدر : من اعداد الطالبين ، بالاعتماد على : صندوق النقد العربي ، تقرير الصندوق العربي الموحد ، الملاحق الاحصائية ، اعداد مختلفة ،2008-2017.

وفقا للجدول اعلاه شهدت النفقات العامة للدول العربية المصدرة للنفط زيادات كبيرة ، بانتقالها من 244.898 مليار دولار سنة 2006 الى مستوى 804.185 مليار دولار سنة 2016 ، تجدر الاشارة ان تطور النفقات العامة خلال فترة الدراسة رغم زيادتها فقد قسمناه الى فترتين ، الفترة الاولى من 2006 الى 2013 حيث شهدت خلال هذه الفترة زيادات كبيرة تزامنت مع ارتفاع اسعار النفط وزيادة العائدات النفطية جراء ذلك بالاضافة الى التوجه نحو الاصلاح و تنامي الجهود وتطوير البنية التحتية وتوسيعها في قطاع النفط والغاز الطبيعي والقطاع العقاري والهياكل القاعدية ، وكذلك الخدمات الاجتماعية والعمل على تفعيل دور القطاع الخاص بهدف تنويع الاقتصاد و تعزيز

النمو. بالاضافة الى دفع الديون الداخلية والخارجية لها ، حيث بلغت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي العام مستوى 2.43 بالمائة سنة 2008 مقارنة مع نسبة 50.67 بالمائة سنة 2001 كما يعود ذلك الى سياسة ضبط النفقات العامة خاصة في الاجور و المرتبات كما حصل في كل من دولتي الكويت وقطر للفترة 2003-2007 [1]

الفترة الثانية من 2014 الى 2016 شهدت هذه الفترة انخفاض حاد في العائدات النفطية نتيجة تراجع اسعار النفط الى ادنى مستوى لها منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي وقد اثر هذا على معدلات نمو النفقات العامة حيث سجلت تراجعا نتيجة لتراجع العائدات النفطية ، لكن حجم النفقات العامة ظل اكبر من الفترة الاولى رغم انخفاض اسعار النفط و يفسر ذلك باستخدام حكومات الدول العربية سياسة الانفاق العام كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالاضافة الى استغلالها لمواردها المالية التي حققتها خلال فترة انتعاش اسعار النفط ، ومما يلاحظ خلال الفترة الاولى والثانية ان هناك نوع من التناسب الفردي بين معدلات نمو الايرادات العامة والنفقات العامة ومعدل نمو اسعار النفط ، باستثناء سنة 2009 التي عرفت نمو في النفقات العامة على الرغم من انخفاض العائدات النفطية نتيجة انخفاض اسعار النفط وذلك نتيجة لطبيعة السياسة المالية التي وازنتها الدول العربية لاعتبارات ارتبطت بالازمة المالية العالمية سنة 2008

المطلب الثاني : انعكاس التوسع في الانفاق العام على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006-2016

تعتبر سياسة الانفاق العام من العوامل الرئيسية التي تستعملها الدول العربية للتاثير على النشاط الاقتصادي ، الانفاق العام شهد تطورا في فترة 2006-2016 نتيجة ارتفاع النفط في فترات وانخفاضه وفترات اخرى مما خلف اثار اقتصادية هامة على هذه البلدان نبرزها في مايلي :

أولا : اثار التوسع في الانفاق العام على مستوى التضخم :

تعتمد النفقات العامة بشكل اساسي على الايرادات النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط العامل الاساسي المحدد للودائع والائتمان وعرض النفود ، حيث تقوم هذه الدول بتحويل ايراداتها النفطية عن طريق بنوكها المركزية ، في حين ان سياساتها النقدية تتصف بعدم فعالياتها عموما خاصة من حيث الوسائل الكمية ، تعتبر الوسيلة الأمثل في معالجة التضخم وحجم الطلب الكلي يكون من خلال التحكم في التدفقات العامة بالنسبة للبلدان العربية المصدرة للنفط ، والجدول التالي يبين تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2006-2016

[1] روبرت لوني ، اقتصاد الخليج الى اين ، فرص التكيف مع الطفرة النفطية ، المعهد العربي للتخطيط ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد 12 ، العدد 1، الكويت ، 2007، ص50.

الجدول 2-16: تطور معدلات التضخم في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006- 2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السعودية	1.8	4.1	9.9	5.1	5.3	5	2.9	3.5	2.7	2.2	4
الامارات	10	11.1	12.3	6.1	0.9	0.9	0.7	1.1	2.3	4.1	3.6
الكويت	3	5.5	10.6	4	4.0	4.7	3.2	2.7	2.9	3.2	3.4
عمان	3.4	24.8	4.6-	3.4	3.4	4	2.9	1.2	1.0	0.1	1.1
قطر	2.3	13.6	15.2	6.1-	3.4-	1	1.9	3.1	3.4	1.8	3.0
ليبيا	3.3	6.2	10.4	2.4	2.4	15.9	6	2.8	2.6	14.1	14.2

المصدر : من اعداد الطالبين ، بالاعتماد على :

-صندوق النقد العربي ، تقرير الصندوق العربي الموحد ، الملاحق الاحصائية ، اعداد مختلفة 2008- 2017.

-مؤشرات الاداء الاقتصاد العربي ، اعداد مختلفة 2016-2008

من خلال الجدول اعلاه ادى التوسع في الانفاق نتيجة زيادة عوائد النفطية الى ارتفاع مستوى التضخم بدرجات متفاوتة في كل دولة ويمكن حصر اسباب زيادة الضغوط التضخمية الى جانبين هما :[1]

1-الاستيراد من الخارج :

يعتبر جزء كبير من الضغوط التضخمية الراجع الى التضخم المستورد ، من خلال حركة واردات السلع الغذائية والصناعية من البلدان المتقدمة خاصة في الفترة 2006-2012 في ظل ارتفاع اسعار النفط والغذاء في الاسواق العالمية ،والتي كانت احد الاسباب الرئيسية في زيادة وتيرة التضخم في معظم الدول العربية ، حيث ارتبطت الزيادات في العائدات النفطية بالزيادات الكبيرة افي الاستيراد من الخارج وبالتالي قد ادى التوسع في الانفاق الحكومي خلال نفس الفترة الى نمو الواردات من خلال التوسع في حجم الانفاق على السلع الاستهلاكية ، وارتفاع معدلات الانفاق على الاستثمار في مجال البنية التحتية والاسكان حيث شهدت السلع الاولية ارتفاعا غير مسبوق ، من حيث الاتساع شمولها ومدة الاستمرار في ارتفاع اسعارها حيث تسارعت وتيرة التغير في مؤشر اسعار السلع الاستهلاكية خلال عامي 2006 -2007 عندما بلغ مؤشر الاسعار معدل 20.7 بالمائة سنة 2006 .

2-زيادة حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي:

يعتبر الانفاق العام المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ، حيث تقوم باستغلال العائدات في تمويل الاقتصاد على شكل انفاق جاري في شكل اجور ،مشتريات سلعية الامر الذي يزيد من السيولة لدى

[1] الطاهر زيتوني ، التطورات في اسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد132، المجلد 36 ، الكويت ، 2010 ، ص10.

الافراد مما يساهم في زيادة ميل الاستهلاك الذي يؤدي الى ارتفاع الانفاق الخاص والذي يساهم لزيادة التضخم .والجدول التالي يبين تطور معدلات نمو السيولة المحلية :

الجدول 2-17: تطور معدلات نمو السيولة المحلية في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006-2016

السنوات	السعودية	الامارات	الكويت	عمان	قطر	الجزائر	ليبيا	المتوسط
2006	19.31	23.21	11.66	24.86	37.45	18.67	9.48-	17.95
2007	19.55	41.68	19.09	27.88	37.18	21.50	40.11	29.57
2008	17.65	19.20	15.77	24.50	23.10	16.04	47.78	23.43
2009	10.74	9.83	13.42	30.10	4.73	3.20	21.14	26.61
2010	5	6.81	1.11	11.34	23.08	13.80	4.96	9.44
2011	13.25	5.01	10.22	12.18	17.04	21.64	25.01	14.90
2012	13.91	4.34	6.54	10.73	22.93	11.47	10.18	11.44
2013	10.86	23.33	9.97	8.89	19.59	8.41	8.28	12.76
2014	11.92	7.91	3.36	15.87	10.60	14.61	0.57	9.26
2015	2.59	5.48	10.02	10.02	3.44	0.13	13.57	6.46
2016	0.75	3.26	1.84	1.84	4.57-	1.76	21.54	3.78

المصدر : من اعداد الطالبين ، صندوق النقد العربي ، تقرير الاقتصادي العربي الموحد ، اعداد مختلفة 2009-2017

من الجدول اعلاه نلاحظ ارتفاع مستوى السيولة المحلية في الفترة 2006-2009 ، لاسيما في قطاع التشييد وخدمات المرافق العامة قد ادى الى ارتفاع مستويات الاجور والارباح الموزعة دون ان تقابلها زيادة محددة في التدفقات السلعية .والامر كذلك عندما تتجه الاستثمارات العامة بصورة مكثفة الى مشروعات الخدمات والمرافق حيث انها تعطي دفعة هائلة دون ان يقابلها زيادة في المعروض من السلع ، وبالتالي فان الاختلال يزداد بين المستوى الطلب الفعال وبين حجم المعروض من ما يساعد على ارتفاع حدة الضغوط التضخمية كما توضح نسب السيولة المرتفعة في الجدول .و يبرر انخفاض معدل السيولة سنة 2010 رغم المستوى المرتفع من النفقات الى تراجع اسعار السلع الاولية في الاسواق العالمية بنسبة تقدر ب31 بالمائة واسعار السلع الغذائية ب15 بالمائة ومنتجات الطاقة ب37 بالمائة .

أما الفترة 2014-2016 قد شهدت انخفاض السيولة المحلية نتيجة انخفاض اسعار النفط التي اثرت على حجم العائدات النفطية التي تعتبر الممول الرئيسي للنفقات العامة.

ثانيا : اثر التوسع في الانفاق على النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط

الشكل والجدول التاليين لتوضيح العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط كمايلي :

الجدول 2–18: العلاقة بين نمو النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية المنتجة للنفط

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار	1.321	1.534	1.930	1.699	2.085	2.45	2.69	2.45	2.74	2.43	2.34
النفقات العامة مليون دولار	244.8	313.9	373.3	442.7	476.7	555.6	635.6	897.6	910.1	907.1	804.1

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد: صندوق النقد العربي ، تقرير الاقتصادي العربي الموحد ، اعداد مختلفة 2009–2017.

الشكل 2–4 : تطور العلاقة بين نمو النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الاجمالي

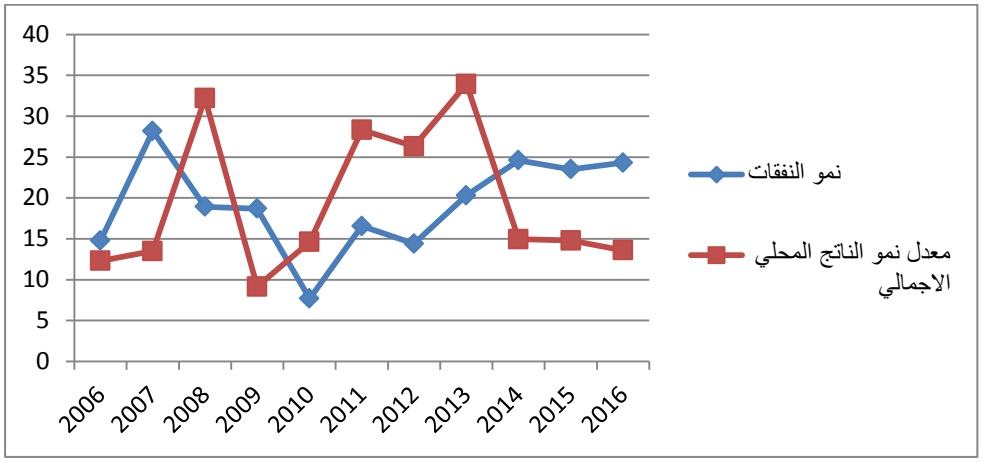

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد: صندوق النقد العربي ، تقرير الاقتصادي العربي الموحد ، اعداد مختلفة 2009–2017

يتطلب النمو الاقتصادي وجود انفاق سواء كان استثماريا او استهلاكيا ، تلازم العلاقة الموجبة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي اقتصاديات الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية ، الا ان ما يميز البلدان العربية المصدرة للنفط عن باقي الدول هي الايرادات النفطية التي جعلتها تمتلك خصوصية لتلك العلاقة ، فمنحنى النفقات يتميز بالتقلب نتيجة تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية ، وعند تتبع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي للدول العربية نلمس ذلك الاثر طوال فترة الدراسة وذلك من خلال الجدول والشكل السابقين.

المطلب الثالث : تطور اسعار النفط واثرها على الميزانية للدول العربية المصدرة للنفط :

شهدت تقلبات اسعار النفط واستمرار الصدمات السعرية في درجة عالية من عدم اليقين في ايرادات الدول العربية المنتجة للنفط والتي تعتمد بشكل اساسي على العائدات النفطية مما احدث تذبذبا في الارصدة المالية لهذه الدول خلال فترات عديدة .

أولا : تقلبات اسعار النفط في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على الموازنة العامة :

نتيجة الانخفاض الحاد الذي شهدته اسعار النفط بفعل تداعيات الازمة المالية العالمية فقد تراجعت الايرادات النفطية بشكل كبير بالنسبة للدول العربية المنتجة للنفط الامر الذي نتج عنه تناقص في التدفقات النفطية الواردة لهذه الاقتصاديات ، فقد تراجع الفائض الكلي بحدة بعد سنوات من النمو ليتحول الى عجز سنة 2009 قدره 26.89 مليار دولار وجاء الانخفاض في الفائض الكلي نتيجة تراجع اجمالي الايرادات العامة بنسبة 38.54 بالمائة في عام 2009 ونمو الانفاق الجاري بنسبة 13.5 بالمائة ، فقد وصلت نسبة العجز الى الناتج المحلي 12.55 بالمائة سنة 2009 بعد ان بلغت نسبة الفاض الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي 22.54 بالمائة سنة 2008 وبعد عودة التعافي للاقتصاد العالمي بعد التداعيات الازمة المالية وانتعاش اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط و ذلك بفعل ارتفاع ايراداتها النفطية الذي اسهم في ارتفاع الايرادات العامة بنسبة 22 بالمائة و31.45 بالمائة و 25.35 بالمائة خلال السنوات 2010-2012،[1]على التوالي فقد عاد الوضع الكلي للموازنة العامة للدول النفطية ليسجل فائضا وصل الى ما قيمته 199.99 مليار دولار والذي سجل نسبة 10.88 بالمائة للناتج المحلي الاجمالي .

ثانيا : انعكاسات تطور اسعار النفط على الموازنة العامة خلال الفترة 2006-2016 :

يوضح الجدول التالي انعكاس تطور النفط على الموازنة العامة :

الجدول 2-19 :انعكاس تطورات اسعار النفط على الموازن العامة خلال الفترة 2006-2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد الموازنة العامة مليار دولار	156.76	144.41	286.68	-26.8	30.57	111.39	199.99	94.3	41.1	-213.2	-234.5
اسعار النفط دولار/برميل	61	69.1	94.1	61	77.4	107.5	109.5	105.9	96.3	49.5	40.7

المصدر : من اعداد الطالبين ، صندوق النقد العربي ، تقرير الاقتصادي العربي الموحد ، اعداد مختلفة 2009-2017

ان انعكاس ارتفاع اسعار النفط عند زيادة الايرادات النفطية التي تم توجيهها الى الميزانية العامة للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006-2013 قد ادى الى تحقيق فوائض كبيرة في الميزانيات العامة لها بانتقالها من 156.764 مليار دولار سنة 2006 الى مستوى 199.996 مليار دولار سنة 2012 ما يمثل 10.88 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي ، باستثناء سنة 2009 التي سجلت عجز في رصيد الموازنة العامة نتيجة الازمة المالية العالمية ، بشكل عام سجلت الموازنة العامة من 2006 الى 2014 فائض وتزايدا مستمرا ومتناسبا مع المنحنى التصاعدي الذي عرفته وقد سجلت اعلى مستوى لها سنة 2008 بقيمة 286.683 مليار دولار ، أما سنوات 2014 ، 2015

[1] صندوق النقد العربي ، تقرير الاقتصادي العربي الموحد ،الملاحق الاحصائية،ص123

و2016 قد شهدت انخفاضا حادا ومتواصلا بشكل متزايد لتسجل الموازنة العامة لأدنى مستوى لها منذ العقد الاول من القرن الحالي سنة 2016 بقيمة 234.5 مليار دولار بنسبة انخفاض 55.39 بالمائة مقارنة بسنة 2006 حيث بلغت نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي 10 بالمائة عام 2016 مقابل نسبة عجز 8.8 بالمائة سنة2015.

خلاصة الفصل

تعتمد الدول العربية على الايرادات النفطية التي تعتبر اهم مصدر للايرادات العامة في ظل المساهمة الضئيلة لباقي مصادر الايرادات الاخرى كالايرادات الضريبية التي تعتبر مصدرا ثانويا ، حيث تعتمد حكومات الدول العربية في تمويل نفقاتها العامة بنسبة كبيرة على العائدات النفطية الامر الذي يجعل نمو النفقات العامة مرتبط بشكل اساسي بنمو الايرادات النفطية ، بالتالي فان نمو الايردات العامة و النفقات العامة لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية وانما يرتبط بتقلبات اسعار النفط في ظل انخفاض مستويات الضرائب المفروضة على القطاع الغير النفطي .

تعتمد الدول العربية المصدرة للنفط على الانفاق العام لتحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية ، وقد احتل الانفاق العام هذه المكانة نتيجة ضعف ومحدودية السياسة المالية للدول العربية النفطية في جانب الايرادات لتاثرها بمجموعة من العوامل الخارجية ، وعدم ارتباطها بالنشاط الاقتصادي المحلي ، حيث تسببت تقلبات اسعار النفط في درجة من عدم اليقين في ايرادات الدولة ، وذلك في الوقت الذي كانت تخضع فيه النفقات العامة لتعديل بمقدار اقل في الايرادات العامة مما احدث تذبذبا كبيرا في الارصدة المالية العامة لهذه الدول في هذه الفترة .

الفصل الثالث:أثر تقلبات أسعار النفط على أداء الاقتصاد الجزائري

تمهيـــد

تعتمد الجزائر بشكل اساسي على الايرادات المالية الناجمة عن تصدير النفط في التأثير على النشاط الاقتصادي ومختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ، حيث تستعمل سياسة الانفاق العام لتحقيق ذلك ،ونتيجة للتقلبات العديدة وعدم استقرار اسعار النفط في السوق النفطية نتيجة لعوامل مختلفة ،الامر الذي انعكس على عدم استقرار الايرادات العامة وعلى الاقتصاد ككل ، في ظل هذا يجب على الجزائر تكثيف مجهوداتها في سبيل تحقيق الاستقرار في موازنتها العامة وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط عن طريق استراتيجيات للتنويع الاقتصادي وهذا ما سيتم التطرق اليه من خلال هذا الفصل .

المبحث الأول : واقع و أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.

يعتبر القطاع النفطي العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ، حيث ساهمت عائدته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبرة خلال العقود الماضية ، اذ يستخدم النفط كمصدر للطاقة ومادة أولية في الاستهلاك المحلي بالاضافة الى تاثيره على متغيرات الاقتصاد الكلية ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي .

المطلب الاول : تطور القطاع النفطي في الجزائر

مر القطاع النفطي في تاريخ الجزائر المستقلة بعدة مراحل ، وكانت الانطلاقة بانشاء سونطراك سنة 1963 وابرام العديد من الاتفاقيات مع فرنسا سنة 1965 ، والذي انشا على اثرها الجمعية التعاونية AS.COOP [1] سنة 1971 ، لتصبح الجزائر متحكمة في ثورتها النفطية الامر الذي ساهم في تطور القطاع النفطي بالاستثمار في عمليات البحث والاستكشاف والتنقيب . وفي هذا المطلب سيتم التطرق الى الامكانيات النفطية للجزائر .

أولا : الاحتياطات النفطية في الجزائر

تحتل الجزائر مكانة هامة ضمن الدول النفطية الفاعلة في العالم نتيجة ما تمتلكه من امكانيات نفطية كبرى ، حسب بيانات منظمة الاوبيك تحتل الجزائر المرتبة 15 عالميا و7 عربيا[2] من حيث حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة التي تمتلكها لسنة 2017 حيث تساهم بما يقارب 1 بالمائة من اجمالي الاحتياطي العالمي للنفط

قد شهد الاحتياطي النفطي المؤكد في الجزائر تذبذبات كانت تسير مع الاوضاع العامة التي حكمت نشاط الاستكشاف والتي ارتبطت بتغيرات اسعار النفط .

والجدول الموالي يعرض تطور الاحتياطي النفطي المؤكد في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

الجدول 3-1: تطور الاحتياطي النفطي المؤكد في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

الوحدة مليون /برميل

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
احتياط النفط	12200	12200	12200	12200	12200	12200
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	-
احتياط النفط	12200	12200	12200	12200	12200	-

Source:**OPEC ANUAL STASTICAL BULLETINE 2008-2017**.

[1] العمري علي ، دراسة تأثير تطورات اسعار النفط على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2006 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصادي كمي ، جامعة الجزائر ، الجزائر ،2008 ، ص 88-91.

[2] منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، تقرير الامين العام السنوي ، 2012.

من خلال الجدول 3-1 يتبين ان حجم الاحتياطي من النفط في الجزائر قد عرف استقرار طيلة فترة الدراسة عند مستوى 12200 مليون برميل وهذا رغم الزيادات المستمرة في حجم الانتاج ويعود ذلك الى حجم الاكتشافات التي سجلت خلال نفس الفترة والتي بلغت 113 اكتشاف وهو اكبر عدد من الاكتشافات النفطية منذ العقد الماضي، وبغرض توضيح هذا يمثل الجدول التالي الاكتشافات النفطية في الجزائر 2006-2016

الجدول 3-2 :تطور الاكتشافات النفطية للجزائر خلال الفترة 2006-2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاكتشافات النفطية	12	5	2	4	14	10
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	-
الاكتشافات النفطية	8	12	18	10	17	-

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على : منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، تقرير الامين العام السنوي ، اعداد مختلفة 2006-2016 متاح على الموقع الالكتروني www.opec.com تم لاطلاع عليه 10-03-2018

Opec , annual statistical bulletin, 2006-2017.page

ثانيا : انتاج النفط :

حسب بيانات منظمة الاوبيك تحتل الجزائر المرتبة 16 عالميا و 5 عربيا من حيث انتاج النفط سنة 2016[1] ، حيث تساهم بنسبة 1.81 بالمائة من الانتاج العالمي للنفط ، وبنسبة 4.65 بالمائة من حجم الانتاج العربي كما يوضح ذلك الجدول التالي :

الجدول 3-3: تطور حجم انتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

الوحدة : 1000 برميل

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
انتاج النفط	1368.8	1371.6	1356	1216	1189.6	1161.6
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	-
انتاج النفط	1194.8	1203	1193	1157	1146	-

Source,OPEC , ANUAL STASTICAL BULLETINE, 2008-2017 .

شهد انتاج النفط في الجزائر ارتفاع بعد سنة 2005 وذلك بنموه بنسبة 26.93 بالمائة سنة 2007 ، وقد ساعد هذا التطور المنحنى التصاعدي المرفوقة بدورها لمستويات الطلبات العالمية المرتفعة على النفط ، وكذ ارتفاع حجم التخصيصات الاستثمارية في قطاع المحروقات من خلال عمليات الاستكشاف والانتاج النفطي من طرف الشركات

[1] Opec, annual statistical bulletin,2010,2016

العالمية الاجنبية الكبرى ، حيث بلغ مجموع الاستثمارات التي تم انتاجها في الجزائر 4.956 مليار دولار سنة 2006 لتبلغ ما يعادل 14.4 مليار دولار سنة 2010 حيث مثلت استثمارات المنبع 69 بالمائة منها ، وقد قامت سونطراك بحفر 61 بالمائة من الابار الاستكشافية عن طريق مجهوداتها الخاصة .[1]

وقد شهدت سنة 2009 انخفاضا بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية و قد استمر هذا الانخفاض الى غاية سنة 2011 ، ثم لترتفع مستويات الانتاج سنة 2013 بعد ذالك تعود للانخفاض تدريجيا متأثرة بالازمة النفطية نهاية سنة 2014 و بداية سنة 2015.

ثالثا : حجم الصادرات في الجزائر

يوضح الجدول التالي تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

الجدول 3-4 :تطور حجم الصادرات من النفط الخام والمشتقات النفطية في الجزائر 2006-2016

الوحدة : 1000 برميل

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حجم الصادرات النفطية	947.2	1253	841	747	709	698
المشتقات النفطية	435.1	451	457	232	314	492
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	–
حجم الصادرات النفطية	685.9	608.4	483.2	519.5	541.5	–
المشتقات النفطية	351	429.7	606.3	598.8	590.3	–

Source : **OPEC**, **ANNUAL STASTICAL BULLETINE** ,**2008-2017**.

عرفت صادرات النفط الخام عودة قوية حيث اصبحت تمثل النسبة الاكبر في هيكل الصادرات النفطية وذلك بعد المنحنى التصاعدي الذي شهدته والذي استمر من سنة 2001 اين بلغ 441.5 الف برميل ليصل سنة 2007 الى اعلى مستوى خلال فترة الدراسة ل 1253 الف برميل ، وبالتالي شكلت صادرات النفط الخام ما نسبته 73.53 بالمائة من اجمالي الصادرات النفطية لسنة 2007 ، في حين تراجعت نسبة المشتقات النفطية الى 32 بالمائة بعدما سجلت 451 الف برميل خلال سنة 2007 ، عرفت الصادرات من النفط الخام في الفترة 2008-2016 تقلبات كثيرة وذلك يعود الى التزام الدول بالحصص المحددة لها من طرف منظمة الاوبيك في اطار سعيها الى اعادة الاستقرار الى

[1] وزارة الطاقة الجزائرية ، سونطراك ، التقرير السنوي لسونطراك ،2010 ، 2007 .

السوق النفطية بعد الازمة المالية الاخيرة سنة 2008 والاضطرابات التي تعرضت لها اسعار النفط بفعل تداعيات الازمة النفطية نهاية سنة 2014 وبداية سنة 2015 .

المطلب الثاني : تطور العائدات النفطية في الاقتصاد الجزائري

يشكل القطاع النفطي دورا اساسيا في الاقتصاد الجزائري حيث تعتبر العائدات النفطية المحرك الاساسي للتنمية من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتشكيل الموارد الاساسية لموازنتها وتدعيم احتياطات بنوكها المركزية .

أولا : تطور العائدات النفطية في الجزائر

كان للتطورات التي شهدتها اسعار النفط في السوق العالمية النفطية وما نجم عنها من تداعيات على مستوى الانتاج وحجم الصادرات انعكاسات واضحة على قيمة العائدات النفطية للجزائر كغيرها من الدول النفطية الاخرى ، والجدول التالي يعطي صورة واضحة على العلاقة الطردية بين حركة اسعار النفط وقيمة العائدات النفطية خلال الفترة 2006-2016 .

الجدول 3-5: تطور العائدات النفطية الجزائرية نتيجة تطورات اسعار النفط خلال الفترة 2006-2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
اسعار النفط دولار/برميل	61	69.1	94.1	61	77.4	94
العائدات النفطية مليون دولار	38.342	44.181	53.706	30.584	38.209	51.405
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	-
اسعار النفط دولار /برميل	109.5	105.9	46.3	49.5	40.7	-
العائدات النفطية مليون دولار	48.271	76.637	70.989	56.794	46.062	-

Source,**Opec**, **annual statistical bulletin** ,**2006-2016** .

لقد عرفت العائدات النفطية في الجزائر خلال فترة الدراسة فترات ارتفاع وفترات انخفاض ، قد كان ذلك طرديا مع ارتفاع او انخفاض اسعار النفط في السوق النفطية .حيث ارتفعت العائدات النفطية من 38.342 مليون دولار سنة 2006 الى حدود 53.706 مليون دولار سنة 2008 مسجلة ارتفاع قيمته 40.07 بالمئة رافقه زيادة في اسعار النفط من مستوى 61 دولار للبرميل الى 94.1 دولار للبرميل خلال نفس الفترة ، سجلت العائدات النفطية اقل قيمة لها خلال فترة الدراسة بمستوى 30.584 مليون دولار سنة 2009 اين تراجعت بنسبة 20.23 بالمائة عن سنة

2006 نتيجة انعكاسات الازمة المالية على انخفاض اسعار النفط التي سجلت نسبة انخفاض 73.05 بالمائة مقارنة بسنة 2008 ، بعد ذلك اخذت العائدات النفطية مستوى تصاعدي طرديا مع ارتفاع اسعار النفط اين وصلت الى اعلى قيمة لها مسجلة 76.637 مليون دولار خلال الفترة 2006-2016 ، وفي نهاية سنة 2014 ونتيجة للازمة النفطية عادت اسعار النفط الى التراجع مسجلة انخفاض حاد بوصولها الى ادنى قيمة لها منذ سنة 2006 مسجلة انخفاض بقيمة 40.32 بالمائة عند مستوى 40.7دولار للبرميل سنة 2016 مقارنة بسنة 2014 .

ثانيا : علاقة العائدات النفطية بنمو المديونية الخارجية

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من ضعف القدرات والامكانات الانتاجية والادخارية ، الامر الذي يدفعها الى الاستدانة المالية التي كانت اغلبها بهدف استيراد التكنولوجيا والمساعدات التقنية الاجنبية ، مستندة في ذلك على امكاناتها النفطية ، وفي ظل عدم وجود استراتيجية واضحة في حالات الانخفاض المفاجئة للنفط تجد الجزائر نفسها مجبرة على اللجوء الى الاقتراض بهدف تمويل الاستهلاك والاستثمار وتجدر الاشارة الى ان اغلب القروض كانت قصيرة ومتوسطة الاجل وبشروط غير ملائمة .الشكل التالي يوضح تطور المديونية الخارجية .

الشكل 3-1 :تطور المديونية الخارجية للجزائر لسنة 2006-2016

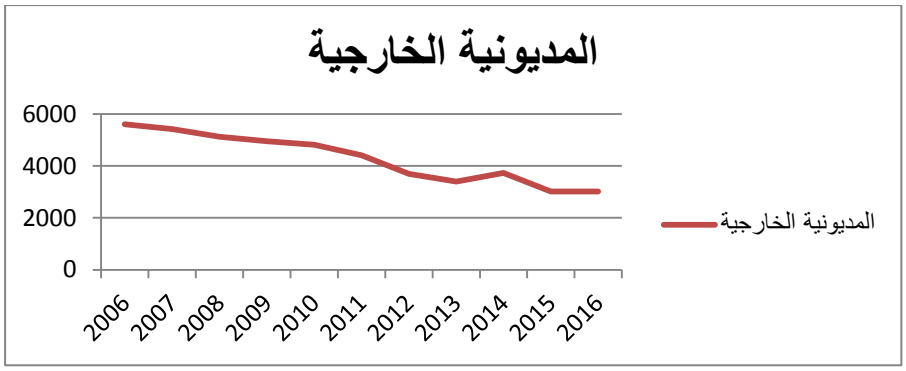

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصاء والتخطيط ons،متوفر على الموقع الالكتروني www.ons.dz.com تاريخ الاطلاع 20-3-2018.

كما يظهر في الشكل اعلاه ان مستوى الديون الخارجية قد استمر في الانخفاض تدريجيا من بداية سنة 2006 اين سجل 5.61 مليار دولار الى مستوى 3.020 مليار دولار سنة 2016 وهذا راجع الى عملية التسديد المسبق للديون التي قامت بها الجزائر مستغلة ارتفاع العائدات النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط رغم انخفاضها في باقي فترات الدراسة وخاصة بعد سنة 2013 الى ان ذلك لم يؤثر عن ارتفاع نسبة المديونية الخارجية للجزائر، على غرار سنوات 1995 حتى 1998 اين تجاوزت حاجز 30 مليار دولار وتجدر الاشارة ان الجزائر قامت بتسديد ما قيمته 135 مليار دولار منها 34 مليار دولار كفوائد للقروض سنة 2007 ،والعامل الرئيسي في التخلص من مشكلة المديونية في الجزائر يتمثل في تحسن اسعار النفط وما نتج عنه من ايرادات مالية ضخمة .

المطلب الثالث : انعكاس العائدات النفطية على الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري باعتماده الشبه المطلق على العائدات النفطية التي تمثل اكثر من 90 بالمائة من الايرادات العامة والتي توجه لتمويل الاستهلاك والاستثمار وتكوين الاحتياطات النقدية ، يمكن ابراز دور الايرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري من خلال النقاط التالية :

أولا : اهمية العائدات النفطية في نمو الناتج المحلي الاجمالي

حقق الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر معدلات نمو متباينة ومتناسبة مع تباين اسعار النفط التي اثرت تاثيرا مباشرا على قيمة هذه العائدات ، هذا ما نتج عنه علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو العائدات النفطة ، وهو ما يبينه الجدول التالي :

الجدول 3-6 نمو العائدات النفطية وعلاقتها بنمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نمو الناتج المحلي الاجمالي	13.3	15.9	26.1	-19.2	17.2	21.9
نمو العائدات النفطية	-	15.22	40.07	-20.23	0.34.	34.06
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	-
نمو الناتج المحلي الاجمالي	9.1	21.7	11.1	2.7	-3.8	-
نمو العائدات النفطية	25.89	99.87	85.14	48.12	20.13	-

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على : الديوان الوطني للاحصاء والتخطيط ONS .

Source,**Opec**, **annual statistical bulletin** ,**2006-2016** .

سجلت الفترة 2006-2008 معدلات نمو ايجابية للناتج المحلي الاجمالي ، كان ذلك نتيجة ارتفاع اسعار النفط والتي انعكست على حجم وقيمة العائدات النفطية ، حيث قدر متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة ب.10.54 بالمائة في حين كان متوسط النمو السنوي للعائدات النفطية خلال نفس الفترة 31.69 بالمائة ، وقد صاحب انخفاض قيمة العائدات النفطية بنسبة 20.23 بالمائة سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 نتيجة تداعيات الازمة المالية انخفاض الناتج المحلي للجزائر بنسبة 19.2 بالمائة مقارنة بسنة 2008 ، وبعد استرجاع الاقتصاد عافيته خلال الفترة 2010-2013 عادت العائدات النفطية للارتفاع نتيجة ارتفاع اسعار النفط قد صاحبه ذلك ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي مسجلا معدلات نمو ايجابية ، وفي نهاية سنة 2014 ونتيجة للازمة النفطية التي ادت الى

انخفاض اسعار النفط ومنه انخفاض العائدات النفطية بقيمة 20.13 بالمائة سنة 2016 مقارنة بسنة 2013 لينخفض بدوره الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 3.8 بالمائة خلال نفس الفترة .

ثانيا: أهمية الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات

يتسم الاقتصاد الجزائري شأنه في ذلك شأن الدول العربية ان هيكله الانتاجي يعتمد بصورة كبيرة على انتاج وتصدير النفط ، اذ شكلت الصادرات النفطية النسبة الاعلى من اجمالي الصادرات الجزائرية سنة 2006-2016 ما تجدر الاشارة اليه الى ان هذه النسبة ترتفع مع ارتفاع قيمة العائدات النفطية اثناء تحسن اسعار النفط وتنخفض بانخفاضها .

الشكل 3-2: تطور نسبة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات للجزائر خلال الفترة 2006-2016

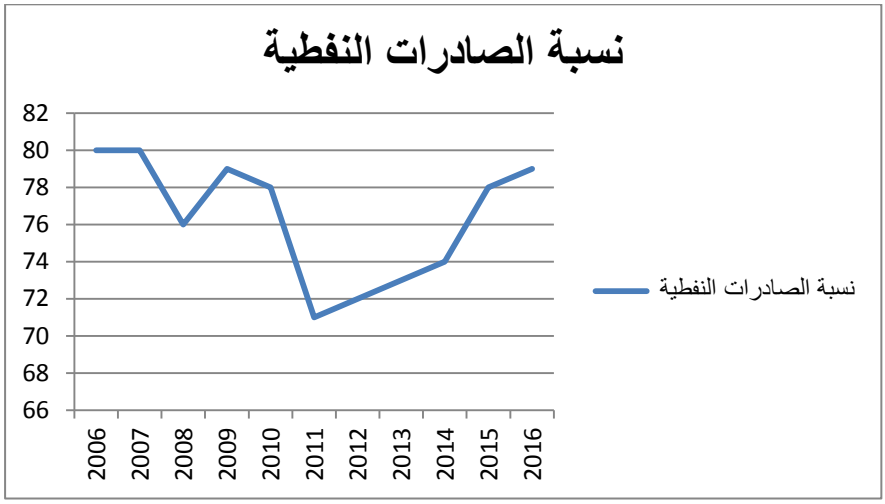

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على :صندوق النقد العربي –الملاحق الاقتصادية –اعداد مختلفة 2006-2016

***OPEC, ANUALL STATISTICAL BULLETEN, 2007-2016,page**

المبحث الثاني : اثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري :

تعتمد الجزائر على الايرادات النفطية في تمويل اقتصادها في ظل ضعف مصادر الايرادات العادية في تغطية النفقات العامة لها ، لكن الاعتماد المفرط على الايرادات النفطية المالية جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية ، مما انعكس على متغيرات الاقتصادية الرئيسية المتمثلة في النمو، البطالة، التضخم .

المطلب الاول : تطور الإيرادات العامة و الجباية النفطية للفترة 2006-2016

تعتبر الايرادات النفطية من اهم مكونات الايرادات العامة في الجزائر حيث تساهم بنسب تتراوح من 70 الى 80 بالمئة فيها ،وتتكون الايرادات النفطية أساسا من الجباية النفطية ، وفي هذا المطلب ستتم دراسة العلاقة بين الايرادات العامة والجباية النفطية في الجزائر.

أولا :تطور الإيرادات العامة للفترة 2006-2016

إن المتتبع لأوضاع الاقتصاد الجزائري يجد أن السير الحسن واستقرار العجز الموازني كان دائما مرتبطاً بالإيراداتً التي تعتبر الوجه الأخر للنفقات العامة ، وباعتبار أن الإيرادات العامة جزء كبير منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية النفطية في الجزائر مرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط .

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا منها يتأتى عن طريق الجباية النفطية، وهذا ما يجعل تطور الايرادت العامة مرتبط بشكل رئيسي بأسعار النفط . والجدول التالي يوضح ذالك :

الجدول3-7 :تطور الإيرادات العامة للجزائر للفترة 2006-2016

السنوات	اسعار النفط دولار/برميل	الايرادات العامة مليار دينار
2006	61	3639.6
2007	69.1	3687.8
2008	94.1	5190.6
2009	61	3676.06
2010	77.4	4393.3
2011	94	5790.1
2012	109.5	6339.3
2013	105.9	5957.5
2014	46.3	5738.06
2015	49.5	5032.3
2016	40.7	4966.3

Source : élaboré selon les informations : 1- Central Bank Latest actual data : 2015 Fiscal assumptions : Projections for 2013 ?18 are based on IMF staff calculations Start/end months of reporting year : January/December GFS Manual used : Government Finance Statistics Manual (GFSM) 1986. 2- www.Opec.Org.Annuel Statistice Bultein 2016

حققت الموازنة العامة فائضا سنة 2006 قدره 1185.3 مليار دينار وهذ راجع إلى إرتفاع أسعار النفط ، وبذلك قد حققت الجزائر عوائد نفطية آنذاك ، وعرفت الإيرادات العامة زيادات مستمرة في الفترة 2006-2012 حيث حققت ما مقداره 6339.3 مليار دينار في قيمتها، حيث ان رصيد الموازنة قد حقق فائضا مقداره 573.60 مليار دج وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في أسعار النفط التي بلغت 109.5 . وعلى إثر ذلك شهدت عودة رصيد الموازنة إلى حالة عجز سنة 2009، وذلك بسبب الصدمة الكبيرة الحادة لسعر النفط، إضافة إلى ذلك فإن الزيادات في النفقات الجارية للموازنة (الأجور والتحويلات)في سنتي 2011 و 2012 بالرغم من الزيادة الكبيرة للاسعار النفط ، إستمر

العجز الموازني ليبلغ 718.8- مليار دينار وفي سنة 2013 شهدت انخفاض معتبر للنفقات العامة ، أدى إلى تقليص في عجز الموازنة وذلك رغم الأثر السلبي للإتجاه التنازلي منذ سنة 2006 لصادرات المحروقات ، اما في عام 2015 بدأت الإيرادات بالانخفاض حيث بلغت 5032.39 مليار دج ثم إنخفضت أيضا الى 4966.31 سنة 2016 ويرجع السبب في ذلك إلى إنخفاض أسعار النفط إلى مستوى متدني يبلغ حوالي 40.7 دولار للبرميل ، وهذا ما أدى حاجة الجزائر الى ترشيد الانفاق و تنويع اقتصادها المعتمد على النفط بعدما بلغ رصيد الموازنة 2031.01- مليار دينار .

ثانيا : تطور أسعار النفط والجباية النفطية للفترة 2006-2016

إن النشاطات الصناعية في مجال المحروقات متعددة ومختلفة ، وهذا ما يجعلها متميزة عن بقية النشاطات الأخرى ،حيث أن لها أهمية كبيرة من طرف الدولة وهذا ما يستوجب عليها وضع سياسة نفطية متينة تتكيف مع التغيرات الحاصلة في السوق، ومن بين أهم عنصر لهذه السياسة الجباية النفطية . والجدول التالي يبين تطور الجباية النفطية في الجزائر للفترة 2006-2016.

جدول 3-8 : تطور أسعار النفط والجباية النفطية للفترة 2006-2016

السنوات	اسعار النفط دولار /برميل	ايرادت الجباية النفطية مليار دينار	الايرادات الكلية مليار دينار	نسبة الجباية النفطية من الإيرادات الكلية %
2006	61	2799	3936.6	76.90
2007	69.1	2796.8	3687.8	75.84
2008	94.1	4088.6	5190.6	78.77
2009	61	2412.7	3676.06	65.69
2010	77.4	2905	4393.3	66.13
2011	94	3977.7	5790.1	69.78
2012	109.5	4192	6339.3	66.01
2013	105.9	4399	5957.5	61.91
2014	46.3	1577.7	5738.06	27.49
2015	49.5	1722.9	5032.3	34.23
2016	40.7	1682.5	4966.3	33.87

Source: 1- INF Country Repport N° 13,47. 2- www.ons.dz

3- the Bank of algeria Rapport, 2003,2007 ,2012.

4- www.Opec.Org.Annuel Statistice Bultein 2016

عرفت نسبة الجباية النفطية للإيرادات الكلية إرتفاعا مستمرا حيث بلغ 2799 مليار دينار سنة 2006 ، ليصل الى 408.6 مليار دينار سنة 2008 ما نسبة 78.77بالمئة، وهذا راجع إلى إنتعاش السوق النفطية والتطور الحاصل

في قطاع المحروقات، أما سنة 2009 عرفت نسبة الجباية النفطية انخفاضا كبير قدر ب1675 مليار دينار مقارنة بسنة 2008 التي سجلت فيها مقدار 4088.6 مليار دينار ، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى إنخفاض أسعار النفط، لكن الأسعار عاودت الإرتفاع بعد ذلك سنة 2010 ليستمر في الإرتفاع إلى غاية 2014 التي شهدت صدمة عنيفة في الأسعار لتتحسن قليلا سنة 2015 وتعاود الإنخفاض سنة 2016.

المطلب الثاني : تطور النفقات العامة في الفترة 2006-2016

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره، فمع تطور الدولة من حارسة إلى متدخلة إلى منتجة، تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبح أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسة الإقتصادية من خلال هذا المطلب سوف يتم تحليل تطور أسعار النفط والنفقات العامة للجزائر، حيث كان لأسعار النفط دورا هاما في تطور النفقات العامة .والجدول التالي يوضح ذالك.

جدول3-9 : يوضح تطور النفقات العامة للجزائر للفترة

السنوات	اسعار النفط دولار /برميل	النفقات العامة مليار دينار
2006	61	2454.3.
2007	69.1	3114.2
2008	94.1	4190.6
2009	61	4220.6
2010	77.4	4439.8
2011	94	5853.4
2012	109.5	7058.1
2013	105.9	6024.1
2014	46.3	6995.7
2015	49.5	7746.2
2016	40.7	7267.3

Source : – Central Bank Latest actual data : 2015 Fiscal assumptions : Projections for 2013 ?18 are based on IMF staff calculations Start/end months of reporting year : January/December GFS Manual used : Government Finance Statistics Manual (GFSM).

.2– www.Opec.Org.Annuel Statistice Bultein 2016

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان حجم النفقات العامة خلال الفترة 2006-2016 عرفت نوع من التذبذب و عدم الاستقرار وذلك نتيجة لتغيرات اسعار النفط وعدم استقرارها ، حيث شهدت سنوات 2006-2012 زيادات كبيرة للنفقات العامة حيث بلغت اعلى نسبة لها خلال هذه الفترة سنة 2012 اين بلغت 7058.1 مليار دينار

جزائري وقد كان ذلك طرديا مع انتعاش اسعار النفط بالاضافة الى زيادة اجور موظفي القطاع القانوني مع الاهتمام بالجانب التربوي ، بالاضافة الى الاهتمام بالتكوين المهني والموارد البشرية ، لتنخفض بعد ذلك سنة 2013،2014 ثم ترتفع بعد ذلك في 2015،2016 ارتفاعا محسوسا قدر ب 7746.2و 7267.3 مليار دينار جزائري على التوالي .

من خلال ما سبق يتبين لنا ان سياسة الانفاق في الجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بالوضعية المالية التي تمر بها والتي تحددها مستويات اسعار النفط في السوق النفطية ، وهو ما يشبهه الكاتبان بيكوك و وايز مان وفقا لفرضية الاثر الازاحي أي أن الانفاق خلال الزمن يشبه في تطوره الهضبة التي تتبناها الارتفاعات ، وان هذه الارتفاعات متزامنة مع فترات الحروب أو الاعداد لها [1] ، ويجب التنويه في الاخير ان تكرار الجزائر لنفس السياسة التوسعية المعتمدة اثناء فترة السبعينيات وبداية الثمانيات وارتباطها الشديد بالإيرادات النفطية في ظل الاعتقاد ان ازمة انحصار الموارد لن تتكرر نتيجة استمرار المستويات المرتفعة لأسعار النفط ، هذا ما ستنجر عنه انعكاسات وخيمة على الاقتصاد الجزائري مستقبلا .

المطلب الثالث : انعكاس النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر

تتميز النفقات العامة بالتبعية الشديدة لأسعار النفط ، وباعتبار أن الجزائر تعتمد على سياسة الانفاق العام كاداة للتاثير في الاقتصاد ومن خلال متابعة تطور النفقات العامة في الجزائر في المطلب الثاني سيتم تخصيص هذا المطلب لتقييم مدى تحقيق النفقات العامة لأهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية

أولا : تحليل العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي

تلازم العلاقة الموجبة للنفقات العامة والنمو الاقتصادي اقتصاديات مختلف الدول ، لكن ما يميز الجزائر كغيرها من الدول النفطية هو وجود النفط الذي يجعل لهذه العلاقة خصوصية والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول 3-10 يوضح تطور العلاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

السنوات	معدل النمو %	النفقات العامة مليار دينار	الانفاق العام الى PIB %
2006	2	2454.3.	28.8
2007	3	3114.2	33.4
2008	2.4	4190.6	37.8
2009	2.4	4220.6	42.3
2010	5.2	4439.8	37.4
2011	3.3	5853.4	46.4

[1] Ramachandra naidu chereddi, controle and management of gouvernement exponditure , faculte of commerce and management of stadies , andhra university ,vishkhapatmam,india,chapitre1,1993,page 10 .

2012	3.1	7058.1	45.1
2013	2.5	6024.1	43.49
2014	3.7	6995.7	36.65
2015	3.8	7746.2	46.25
2016	3.8	6995.7	42.68

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للتخطيط والاحصاء ، تقرير الجزائر بالأرقام ، 2013

بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2016 ، من الملاحق الاحصائية .

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان النفقات العامة لم يكن لها الدور الفعال في التاثير في معدلات النمو الحقيقية رغم السياسة الانفاقية التوسعية التي اتخذتها الجزائر للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال الاهمية التي اكتسبتها كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي كما يبين الجدول خاصة خلال الفترة2007-2012 حيث تراوحت ما بين 33.4 و45.1 الا أن معدلات النمو الحقيقية تراوحت ما بين 2.4 و3.1 بالمائة فقط ، وبالتالي العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي ليست علاقة قوية حيث لم يكن لها دور حقيقي في احداث دور هيكلي في الاقتصاد عن طريق تحقيق معدلات نمو مستقرة و دائمة .

ثانيا: العلاقة بين النفقات العامة والتضخم:

تؤدي النفقات العامة دورا مهما في التحكم في معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار لتاثيرها المباشر على العرض النقدي و الذي يعتبر من المحددات الأساسية للمستوى العام للأسعار والجدول التالي يوضح تطور معدلات نمو النفقات العامة والكتلة النقدية ومعدلات التضخم خلال الفترة 2006-2016 .

الجدول3-11: تطور العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

السنوات	معدل نمو الكتلة النقدية %	معدل التضخم %	نمو النفقات %
2006	19	2.5	20.7
2007	21.5	3.5	32
2008	16	4.86	45.5
2009	3.1	5.74	-9.9
2010	15.4	3.91	2.7
2011	19.9	4.52	33.6
2012	10.9	8.89	15.2
2013	10.7	3.3	-14.59
2014	10.6	2.9	16.12

2015	8.8	4.8	10.72
2016	0.8	5.9	9.68

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على :

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مؤشرات اداء الاقتصاد العربي ، 2018 ،ص8.

التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الملاحق الاحصائية ، 2016 .

الديوان الوطني للاحصاء والتخطيط ، تقرير المؤشرات الاقتصادية ، 2013–2015 .

لقد أدى التوسع في الانفاق العام والذي ترتب عنه ضخ المزيد من النقود في لاقتصاد نتيجة تبني برنامج دعم الانعاش الاقتصادي بالاضافة الى ارتفاع اسعار المنتجات ذات الصلة بالواردات والتي كانت عرضة للصدمة القوية في الاسعار العالمية نتيجة ارتفاع اسعار النفط، وقد ادت هذه العوامل الى ارتفاع معدلات التضخم بتسجيله لمعدل قدره 8.89 سنة 2012 و هي اعلى نسبة له خلال فترة الدراسة ، باستثناء ذلك فان معدلات التضخم بقيت في حدود مقبولة طيلة فترة الدراسة حيث تراوحت ما بين 2.5 و 5.9 بالمائة .

ثالثا : العلاقة بين النفقات العامة والبطالة

تهدف الجزائر من خلال سياسة الانفاق العام الى تخفيض معدلات البطالة عن طريق التوسع في الانفاق ، والجدول التالي يوضح العلاقة العكسية بين معدل نمو النفقات ومعدل نمو البطالة .

الجدول 3–12: تطور العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2006–2016

السنوات	معدل البطالة %	نمو النفقات %	النفقات العامة مليار دينار	الانفاق العام الى PIB%
2006	15.3	20.7	2454.3.	28.8
2007	12.3	32	3114.2	33.4
2008	13.8	45.5	4190.6	37.8
2009	11.3	–9.9	4220.6	42.3
2010	10.2	2.7	4439.8	37.4
2011	10	33.6	5853.4	46.4
2012	10	15.2	7058.1	45.1
2013	9.8	–14.59	6024.1	43.49
2014	9.8	16.12	6995.7	36.65
2015	10.6	10.72	7746.2	46.25
2016	11.2	9.68	6995.7	42.68

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، مؤشرات اداء الاقتصاد العربي ، 2018 .

التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الملاحق الاحصائية ، 2016

نتيجة الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته الجزائر بداية العقد الأول من العقد الحالي والمرتبط اساسا بارتفاع اسعار تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية عكستها معدلات نمو كبيرة لحجم النفقات العامة وارتفاع نسبتها ضمن اجمال الناتج المحلي الاجمالي والتي بلغت اعلى مستوياتها خلال الفترة 2006-2014 حيث تراوحت ما بين 28.8 و46.25 بالمائة ، الامر الذي أدى بمعدلات البطالة الى تسجيلها لانخفاض شبه مستمر حيث انتقلت من 15.3 بالمائة سنة 2006 الى 9.8 بالمائة سنة 2014 ، من خلال ما سبق يتبين التاثير الكبير لسياسة الانفاق العام على مستوى التشغيل ومعدلات البطالة ، وهذا ما يؤكده عودة معدلات البطالة الارتفاع في الفترة 2015-2016 نتيجة تقلص حجم النفقات العامة المتأثرة بانخفاض حجم الايرادات العامة نتيجة انخفاض العائدات النفطية المرتبطة بدورها بانخفاض اسعار النفط نتيجة الازمة النفطية .

المبحث الثالث : الاستراتيجية المقترحة لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر.

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة لدوره الرئيسي في تعزيز النمو الاقتصادي ومساهمته في زيادة إنتاجية العوامل وتنويع الايرادات وخلق القيمة المضافة. اذ يعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بشكل كبير في تشكيل الناتج المحلي، و عليه تسعى الجزائر الى تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وانجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات و المشاريع الاقتصادية .

المطلب الأول : الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط

يساعد التنويع الاقتصادي في رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما في الدولة النفطية التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط .

أولا : مفهوم التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها ، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل ، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية ، فحسب الاقتصادي[1] Jean Claude Berthéleny نقول عن اقتصاد ما أنه متنوع إذا كان الهيكل الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية مختلفة عن بعضها البعض وذلك من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة.

و يعرف كالتالي :

- ✓ يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر ا لاقتصادية؛ رفع القيمة المضافة؛ تحسين مستوى الدخل؛ توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد وعادة ما يكون لجهود التنويع

[1] - Jean Claude Berthéleny , « Economie internationale et diversification économique », Revue d'économie politique , 2005/5 vol : 115 , page : 599.

الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة، تثبيت النمو الاقتصادي؛ توسيع قاعدة الإيرادات؛ رفع القيمة المضافة القطاعية .[1]

- ✓ كما يلخص المعهد العربي للتخطيط التنويع الاقتصادي بالرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة.
- ✓ أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو" تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى ، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص [2].

وكخلاصة لمختلف التعاريف نقول أن التنويع الاقتصادي يشمل كل السياسات التي تهدف إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع التي تخضع أسعارها لتقلبات السوق، وذلك بهدف التقليل من المخاطر الاقتصادية والتحلي بالقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية .

ثانيا : مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يعتبر مؤشر هرفندل–هيرشمان HIRSHMAN -HERFINDAL من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد ، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركز الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية [3]:

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum_{j=1}^{n} \left(\frac{X_{ij}}{X_i}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث:

Xi : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i

X : الناتج المحلي الإجمالي PIB

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)

[1] ناجي التوني، مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، بيروت- لبنان، ، العدد 02 ،2002،ص8

[2] محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي- تجارب دولية وعربية ،التدريب الذاتي عبر الانترنت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2014 ،ص26.

[3] سي محمد كمال، التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة- الجزائر،2016،ص10

بالإضافة إلى هذا المؤشر هناك مؤشارت أخرى تعتبر كأدلة على مستوى التنويع وهي تتعلق أساسا بأداء الاقتصاد الكلي و هي[1] :

- ✓ درجة التغير الهيكلي
- ✓ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط؛
- ✓ تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة
- ✓ تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها
- ✓ التوزيع القطاعي للقوى العاملة .

المطلب الثاني : تقييم التوجه نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر

اولا : القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر.

منذ بداية منتصف سنة 2014 حتى الان تراجعت أسعار النفط العالمية بشكل حاد بأكثر من % 50 من قيمتها ، تعتبر الجزائر من بين الأكثر الدول تضررا من انخفاض اسعار النفط ، نظرا لان القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل والذي يسيطر على نحو % 95 من إجمالي الإيرادات الحكومية ، و الجدول التالي يبين ذالك :

الجدول 3-13 : القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر

السنوات	البناء و الاشغال العمومية	التجارة و الخدمات	المحروقات	الفلاحة
2006	8,56	18,23	44,56	7,29
2007	8,99	19,65	46,12	2,5
2008	9,59	21,2	48,14	7,29
2009	12,47	26,75	35,44	10,61
2010	12,05	21,56	40,17	9,75
2011	10,91	24,02	42,3	9,68
2012	10,99	24,37	40,82	10,49
2013	11,54	23,12	35,23	11,63
2014	12,37	28,93	32,12	12,21
2015	13,89	27,42	22,81	15,58
2016	-	-	-	-

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ،متاح على الموقع الالكتروني:

.http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html

يبين الشكل أعلاه ارتفاع الإسهام المباشر لقطاع المحروقات في الإنتاج المحلي الإجمالي، حيث تمثل أعلى نسبة مساهمة خلال الفترة 2006-2016 اذ بلغت 48.14 %سنة 2008 ، إلا أن هذه النسبة انخفضت سنة 2009 نتيجة

[1] نوري محمد عبيد كصب الجبوري ، تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، المكتب الجامعي ،الاسكندرية مصر،2010 ،ص33-34

تراجع أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية إلى 39.58% ، ومع عودة التحسن أسعار النفط في سوق النفط عادت النسبة للارتفاع خلال الفترة 2010-2012، لتعاود الانخفاض خلال الفترة 2013- 2015 نسبة 25.55 بالمئة تزامننا مع انخفاض أسعار النفط .

أما بالنسبة لإسهام القطاعات الأخرى في الإنتاج المحلي الإجمالي فقد عرفت تذبذب طفيف خلال فترة الدارسة ، إلا أنه كان هناك تزايدا مستمرا في نسب المساهمة خلال الفترة 2011-2016، فقد انتقلت نسبة مساهمة الفلاحة من 10.49 بالمئة الى 15.58% سنة 2015 ، ولعل ذلك مرده للجهود الرامية إلى تنمية القطاعات خارج المحروقات لاسيما منها الفلاحة.

كما يمكن مقارنة معدلات نمو الإنتاج المحلي الإجمالي بمعدلات النمو للقطاعات الاقتصادية لمعرفة أي القطاعات تعتبر محركة للنمو و الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل 3-3 : معدلات نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2006-2016

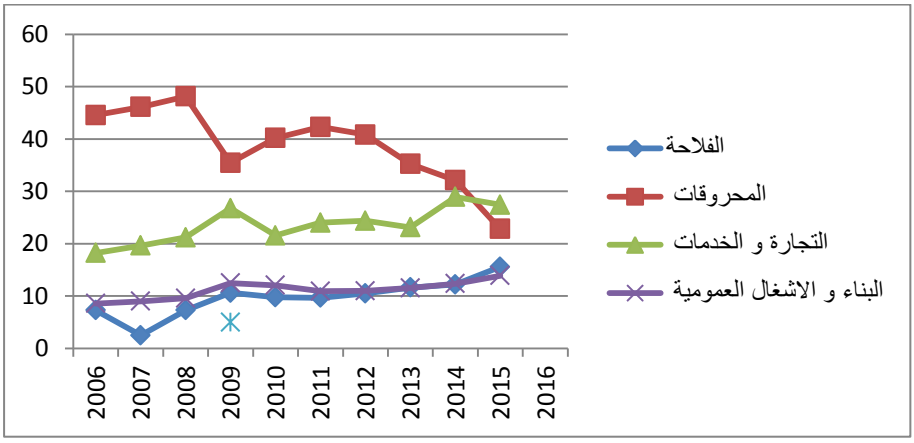

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ،متاح على الموقع الالكتروني:

http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html.

من خلال الشكل يتبين أن قطاع المحروقات يمثل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيث نلاحظ أن تغيرات معدل هذا القطاع تبقى أكبر من تغيرات معدلات بقية القطاعات ، مما يدل على اعتماد هذا الأخير على قطاع وحيد هو النفط .و في ما يلي يتم التركيز على بعض المؤشرات التي توفرت لدينا حولها البيانات، وهي: مؤشر تركز وتنوع الصادرات؛ مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي؛ نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات ، لتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر.

ثانيا : تركز وتنوع الصادرات في الجزائر:

يعد كل من مؤشري التنوع والتركز من بين الأدلة التي تكشف عن مستوى التنويع الاقتصادي في أي بلد .

1- مؤشر التنوع Index Diversification:

يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادارت السلع الرئيسة لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك الدولة في الصادرات العالمية، ويتراوح بين 1 و 0 بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى هذا المؤشر بين ، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب وفق التالي[1] :

$$SJ = \sum t = 1(Hij - Hj) \div 2$$

بحيث:

Hij تمثل حصة صادارت السلعة i من إجمالي صادارت الدولة j .

j تمثل حصة صادارت السلعة i من إجمالي صادارت العالم .

2- مؤشر التركيز Concentration Index

يقيس درجة تركز صادارت السلع الرئيسة في إجمالي الصادرات الوطنية، وتتراوح قيمته بين 0 و 1 حيث ترمز قيمة 1إلى تركز تام للصادرات الوطنية، ويحسب هذا المؤشر وفق الآتي[2] :

$$sj = \sqrt{1} \sum_{j}^{n} (x1 - x2) - \sqrt{\frac{1}{n}} \div 1 -$$

بحيث:

X1 صادارت السلعة i

x إجمالي صادارت السلع للدولة j

و الشكل التالي يوضح مؤشر التركز و التنوع في الجزائر.

[1] صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،ابوظبي ،2009،ص145-146.

[2] Anar Ahmadov, Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich Developing Countries, 4 May 2012, p 09.

الشكل 3-4 : مؤشر التمركز ومؤشر التنوع لمساهمة الصادرات النفطية لاجمالي الصادرات في الجزائر

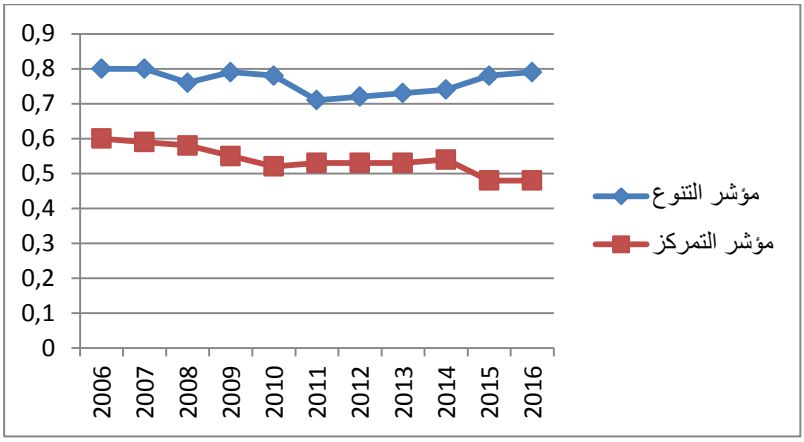

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ،متاح على الموقع الالكتروني:

.http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html

http://unctadstat.unctad.org/FR

تطور مؤشر التنوع خلال الفترة 2006-2016 ، يبين أن صادرات الجزائر لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة، حيث أن قيمة هذا المؤشر تراوحت بين 0.7 و 0.8 ، أما فيما يخص مؤشر التركز، فقد تراوحت قيمه خلال هاته الفترة بين 0.5 و 0.6 وهي قيمة تدل على تركز صادرات الجزائر ، ويدل على ذلك مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات بنسبة 97.54 بالمئة مقارنة مع 95.56 بالمئة سنة 2015 وبالتالي نقول أن الاقتصاد الجزائري يعد من الاقتصادات الأكثر تركزا والأقل تنوعا .

3- نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي:

إن دارسة مدى مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي وتغيره عبر الزمن، تمكن من معرفة مدى التنويع الاقتصادي، فإذا كان هذا القطاع في نمو مستمر يعني ذلك أن هناك تنويع اقتصادي والعكس.

و الشكل التالي يبين ذالك:

الشكل 3-5 : نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي

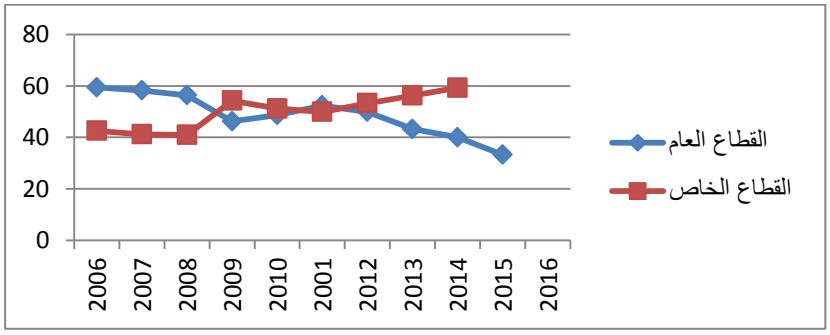

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ،متاح على الموقع الالكتروني: http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html

يبين الشكل تطور نسبة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص حيث نلاحظ الإنتاج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 2006-2016 حيث نلاحظ تفوق القطاع العام على القطاع الخاص في المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي ولو أنه بفارق طفيف حيث تعدت نسبة مساهمة القطاع الخاص 55 بالمئة في الفترة 2008-2010، ،إلا أن هذا التغير كان نتيجة لانخفاض إنتاج قطاع المحروقات الذي يمثل القطاع العام ، وبالتالي نستنتج أن الفترة 2006-2012 تميزت بعدم وجود تنويع اقتصادي، أما الفترة 2013-2015 فتدل على التوجه نحو تنويع الاقتصاد.

4-نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات :

الشكل 3-6 : تطور نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية من إجمالي الإيرادات

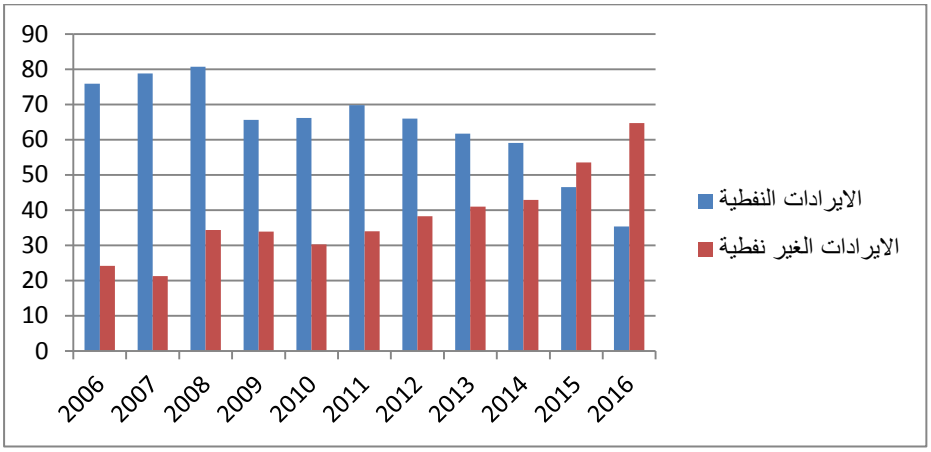

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،الجداول الإحصائية، ص 152.

يتضح من الشكل أن الإيرادات غير النفطية أسهمت بنسب متواضعة في تشكيل الإيرادات العامة خلال فترة الدارسة، مقارنة بالإيرادات النفطية حيث تراوحت من 20 و 40 بالمئة ، مقارنة بالإيرادات النفطية التي أسهمت بنسب مرتفعة في إجمالي الإيرادات، حيث تراوحت من 60% الى 80 % خلال نفس الفترة، لتسيطر على هيكل الإيرادات العامة، ومما لاشك فيه أن التوجه نحو الاعتماد على الإيرادات النفطية يأتي انعكاسا لارتفاع أسعار النفط وما يمكن استنتاجه أنه رغم الجهود المبذولة للتنويع الاقتصاد الجزائري ، إلا أن النفط يبقى المسيطر الأساس على إيرادات الاقتصاد الجزائري .

المطلب الثالث : اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل تجارب دولية في مجال التنويع الاقتصادي .

أولا :تجارب دولية في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي

نستعرض فيما يلي أهم التجارب الدولية، القارية والعربية التي يشهد لها بالنجاح في مجال التنويع الاقتصادي.

1- تجربة السعودية:

تعتبر سنة 2016 مهمة في تاريخ السعودية انطلاقا من الخطة التي تهدف إلى التحول الوطني الشامل على مستوى المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص السعودي. ويعتبر التحول الوطني هدفاً إستراتيجياً للسعودية ، تنتقل من خلاله البلاد تدريجيا من الاعتماد على البترول في اجمالي الدخل الوطني وتوفير الوظائف والمورد المالي لميزانية الدولة، وذلك لخفضه بتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال القطاع الخاص وبمساهمة الدولة في ذلك استعداداً لمرحلة ما بعد نضوب البترول.

اعتمد برنامج التحوّل الوطني الأهداف الإستراتيجية الداعمة لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

فيما يلي سيتم عرض الاستراتيجيات المرتبطة بالتنويع الاقتصادي التي وردت ضمن برنامج التحول الوطني 2020 كالتالي:[1]

ا-استراتيجية التنويع الناتج المحلي:

تستهدف استراتيجية التنويع الناتج المحلي إلى تحسين نسبة قيمة الناتج المحلي غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي إلى نسبة متقاربة إلى المعيار الاقليمي و العالمي، وذالك كمايلي[2] :

- ✓ انشاء منصة لوجيستية بين القارات الثلاث.
- ✓ تأسيس مناطق خاصة حسب المزايا التنافسية لتعزيز الاستثمارات النوعية.
- ✓ تطوير قطاع السياحة و الترفيه.
- ✓ توطين قطاعات الطاقة المتجددة.
- ✓ توطين قطاعات المعدات الصناعية.
- ✓ تطوير قطاع تقنية المعلومات .
- ✓ تطوير قطاع التعدين ، النفط و الغاز.

ب- استراتيجية زيادة صادرات السلع غير النفطية.

تستهدف استراتيجية زيادة صادرات السلع غير النفطية الى زيادة قيمة الصادرات من السلع غير النفطية إلى ما قيمته 330 مليار ريال سعودي ، والوزارة المسؤولية في تنفيذ هذا الهدف وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية وذالك كمايلي :

- ✓ ايجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين و الدوليين على حد سواء وتعزيز ثقتهم بالاقتصاد السعودي.
- ✓ تأسيس مناطق خاصة حسب المزايا التنافسية لتعزيز الاستثمارات النوعية.

[1] برنامج التحول الوطني 2020 ، أحد برامج رؤية 2030 ، السعودية ، sa.gov.vision2030://http

[2] sa.gov.vision2030://http

- ✓ انشاء منصة لوجيستية بين القارات الثلاث.

ج- استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

تستهدف استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي الى الوصول إلى الهدف المنشود خلال 2020 وهو تحقيق 35 بالمئة كنسبة مساهمة المنشآت الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وذالك كمايلي[1] :

- ✓ دعم المنشأت الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ دعم الاسر المنتجة .
- ✓ دعم ريادة الاعمال.

2- تجربة الإمارات العربية المتحدة:

اعتمدت دولة الإمارات على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جدا)، وقد أسهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90 بالمئة في الناتج المحلي الاجمالي سنة 1971 إلى حوالي 30 بالمئة سنة 2015، ومساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة 70 % في المداخيل الحكومية لنفس السنة، كما ركزت هذه الدولة على ثلاثة قطاعات أساسية تمثلت في الصناعة، السياحة والتجارة ؛ بالإضافة إلى ذلك قامت الإمارات بـ :

- ✓ الاستثمار في إطار تنويع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية؛
- ✓ إنشاء منطقة تجارية حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي)؛
- ✓ إدراج عدة استراتيجيات: رؤية أبوظبي 2030 رؤية الإمارات 2012 وخطة دبي2015 [2].

ثانيا : اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري .

من خلال التجارب التي تم عرضها يتضح ان كل من السعودية والامارات العربية المتحدة نجحو في فك الارتباط المفرط مع النفط وتوجهوا نحو تنويع الاقتصاد، اذ يمكن الاستفادة منهم والتركيز على عوامل نجاحهم لصياغة استراتيجية تمكن من تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر و هي كالتالي :

[1] sa.gov.vision2030://http.

[2] شارد غزلان، حابي أمينة هناء، سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي "تجربة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة"، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار النفط ، جامعة البويرة ، الجزائر، سنة 2016.

1- **تغيير نموذج النمو**: حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو المعتمد على الهيدروكربونات الذي تقوده الدولة إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص.

2- **إجراء الضبط المالي**: من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية، لا سيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الإنفاق الجاري والحد من الاستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته ؛ وتقوية إطار الميزانية .

3- **التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني**: بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات ، كما يمكن أيضا تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزارعة الغذائية، الهندسة والدارسات، تكنولوجيات الإعلام والاتصال والسياحة .

4- **تحسين بيئة الأعمال**: حسب إحصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016 ، بعدما احتلت المرتبة 161 سنة 2015 ، فيما يخص يخص بيئة ممارسة الأعمال على المستوى الدولي من أصل 189دولة ، و استمرت في التحسن سنة 2017 لترتقي الى المرتبة 156 [1]، ولكن يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية و ازالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة ؛ وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية المواتية ، وأخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد .وبناًء على ما تقدم نخلص إلى اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري وفق الآتي :

الجدول 3-14 مقترحات لاستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر

محاور الاستراتيجية	آليات تنفيذ الاستراتيجية
وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي	**التخفيض من التمويل الريعي تدريجيا ، وذلك من خلال الخوض في إصلاح جبائي يسمح بالتوجه نحو جدول طبيعي للتمويل الريعي.**
تغيير بشكل أساسي إطار الحوكمة الاقتصادية	**القضاء على الرشوة والفساد الإداري، تحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان، فيما يتعلق بالرقابة على المال العام**
استثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات	**إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق؛ الاستثمار ضمن مجموعة من الخيارات؛ كالاستثمار وفق الصيغ الاستثمارية الإسلامية**

[1] حسب احصائيات اطلس العالم ، متوفر على الموقع http://ar.knoema.com/atlas تاريخ الاطلاع 2018/05/1.

تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية	**تبسيط الهياكل الضريبية؛ إعادة النظر في قاعدة 49/51؛ خلق وسطاء ترويج الاستثمار؛ إصلاح القطاع المصرفي والمالي.**
ترشيد الإنفاق العام	**الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات؛ إحداث توازن بين الاستثمار في رأرس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة المضافة للاقتصاد.**
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	**–إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة؛ تقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص.** **–الرقابة المستمرة على أداء المؤسسات وتوجيهها إلى القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد.**
الاهتمام بالموارد البشرية	**تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع، فقد حققت الجزائر تقدما في ما يعرف بدليل التنمية حيث سجلت سنة 2014 فيما يخص الموارد البشرية تقدما برصيد 0.736 لتحتل المرتبة 83 بعدما احتلت سنة 2012 المرتبة 93 عالميا [1]، حسب تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية UNDP .**
النهوض و تنمية قطاع السياحة	**–تفعيل دور القطاع الخاص عن طريق زيادة الاستثمارات في الهياكل القاعدية حيث ان اعتماد الجزائر على القطاع العام في الهياكل السياحية ذات تكاليف باهظة والإدارة البيروقراطية.** **–تحديد خريطة دقيقة لمناطق التوسع السياحي للمناطق ذات الأولوية في الاستثمار السياحي.** **– تأطير الكوادر في المجال السياحي في المعاهد المتخصصة والجامعات.** **–لا بد أن تعمل الدولة على نشر ثقافة الوعي السياحي وثقافة التعامل مع الغير لمواطنيها وتحسيسهم بأهمية القطاع السياحي في تطوير البلد وهذا من خلال المجلات والكتيبات والحصص الاذاعية والتلفازية ،فالمحيط الاجتماعي والثقافي الجزائري لا يتقبل فكرة خدمة الغير.** **–التنسيق بين الأطراف المعنية بترقية السياحة كالديوان الوطني للسياحة، الخطوط الجوية الجزائرية، أصحاب الفنادق وغيرها.** **– تسهيل و تبسيط الإجراءات المرافقة لطلبات المستثمر السياحي مما يؤدي إلى تعطل وا عاقة الاستثمار السياحي في العديد من المناطق**

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2013،2014 .

	السياحية. –التحسين الدائم لصورة الجزائر عن طريق تثمين التراث التاريخي والشعائري ،الثقافي والتوفيق بين ترقية السياحة والبيئة.
الاهتمام وتفعيل دور قطاع الزراعة	–تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزارعي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا المجال. ––ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لان هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية. –ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونية القرض. –ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل . و الانتاج. –العمل على تحفيز الادخار من اجل خلق التراكم الراسمالي إلى جانب أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأرضي المسقية منها وذلك من خلال السدود، والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزارعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزارعة. –تكييف أنظمة الإنتاج من خلال دعم خاص وملائم لمشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز حيث تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان.

المصدر : من اعداد الطالبين.

خلاصة الفصل

تعتمد الجزائر بشكل اساسي على القطاع النفطي جعل اقتصادها مرتبط ارتباطا شديدا بتقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية . بسبب ان الايرادات العامة في الجزائر تتميز بهيمنة الايرادات الجباية النفطية عليها والتي ترتبط بدورها بتقلبات اسعار النفط ومن جهة اخرى ترتبط النفقات العامة بشكل اساسي بإيرادات الجباية النفطية وهذا ما جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات اسعار النفط .

وبالتالي يجب على الجزائر تنويع مصادر الايرادات عن طريق تبني استراتيجية للتنويع الاقتصادي ، كالنموذج السعودي والاماراتي لكن يحتاج التنويع الاقتصادي إلى جملة من السياسات المتناسقة والمرتبطة فيما بينها لتحقيق الأهداف المرجوة، وبالنسبة للجزائر هناك الكثير مما يلزم القيام به لتحقيق التنويع الاقتصادي، وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط.

الخاتمة

لقد شهدت أسعار النفط خلال الفترة 2006-2016 عدة تطورات وتغيرات أثرت على كافة دول العالم، خاصة بعد الصدمات الت شهدها هذا القطاع والتي كان من أبرزها صدمة 2008 و 2014 ، والت كان لها اثر واضح على معظم المتغيرات الإقتصادية .

لقد أكّدت هذه الأزمات ضعف الاقتصاديات العربية بوجه عام وقابليتها الكبيرة للتأثر بالصدمات الخارجية ويعزى هذا الأمر كله بصورة رئيسية إلى ضيق القاعدة الإنتاجية التي أدت إلى تمركز هيكل الصادرات حول عدد محدود من السلع الأولية والمواد الخام إذ شكل البترول معظم الحجم التجاري للصادرات العربية بنسبة 70 %وهذا المؤشر يعتبر من أخطر المؤشرات الاقتصادية في العالم فهذه السلعة وكما رأينا أصبحت تتحدد أسعارها في السوق العالمية وهي تتعرض لعدة عوامل معظمها في سلة الدول الصناعية.

وبالتالي رغم الأهمية التي يحظى بها النفط إلا أنه يشكل خطرا على الإقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط و التي تعتمد على قطاع النفط كمورد وحيد، حيث يؤدي تذبذب أسعاره إلى تذبذب في نموها الإقتصادي والتأثير على حجم العائدات النفطية وبالتالي الإيرادات المالية للموازنة العامة، حيث أن هذه الأخيرة تمثل أداة مهمة من أدوات السياسة الإقتصادية، والتي تمثل وثيقة الصلة بالإقتصاد ووسيلة من وسائل الدولة في تحقيق أهدافها .

و الجزائر من بين هذه الدول, و بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية و الضريبية التي عرفتها منذ الاستقلال إلا أن اقتصادها لم يتحرر من النفط, حيث مازال هذا قطاع يمثل المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات الأخرى، و ما زالت الجباية البترولية تأخذ حصة الأسد من إجمالي الإيرادات مقارنة بالجباية العادية .

أولا:نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات

من خلال التطرق إلى تفاصيل الدراسة سيتم إختبار الفرضيات وإستنتاج جملة من النتائج سيتم ذكرها فيما يلي :

1-إختبار الفرضيات

لقد تم وضع مجموعة من الفرضيات التي سبق ذكرها في المقدمة العامة، وبعد اختبارها تم التوصل إلى مايلي:

-بالنسبة للفرضية الأولى تؤثر تقلبات اسعار النفط على الاداء الاقتصادي للدول المصدرة للنفط :

من خلال الدراسة يتضح تأثير تقلبات أسعار النفط على إقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط ، بحيث إذا إرتفعت الأسعار شكل ذلك أمرا إيجابيا على إقتصادياتها وعلى كل المؤشرات الإقتصادية فيها حيث ترتفع الايرادات

العامة لها نتيجة ارتفاع عائداتها النفطية فتتوسع هذه الدول في الانفاق الذي يكون أهم ادوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول العربية في التأثير على اقتصاداتها .

أما إذا كان إنخفاض كبير في أسعار النفط والتي تعرف بالصدمة النفطية فإن ذلك سيعود بالسلب على إقتصادياتها وسيعرقل عملية التنمية الإقتصادية فيها وهو ما لمسناه بعد سنة 2008 بعد الازمة المالية العالمية و سنة 2014 نتيجة الإنهيار التام للأسعار وما نتج عنه من آثار على إقتصاديات دول العربية وعلى رأسها الجزائر التي أصاب إقتصادها بعد ذلك إختلالات هيكلية خطيرة. وبالتالي هذه الفرضية محققة.

-بالنسبة للفرضية الثانية يوجد اختلاف في تأثير تقلبات اسعار النفط فيما بين الدول العربية المصدرة للنفط:

من خلال الدراسة يتضح تأثير تقلبات أسعار النفط على إقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط لكن هذا التأثير يكون متفاوت من دول الى أخرى خاصة بعد الازمة المالية العالمية ، ففي الفترة 2006-2010 كان لتقلبات اسعار النفط تأثير متقارب تقريبا سواء نتيجة ارتفاع أسعار النفط او انخفاضها ، و في الفترة الثانية من 2011-2016 و التي تميزت بانخفاض حاد للاسعار النفط لكن تاثير هذا الانخفاض كان مختلف من دولة لاخرى ، و يرجع ذالك لتبني بعض الدول لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي قصد فك ارتباطها القوي مع قطاع المحروقات على غرار الامارات و السعودية و بالتالي الفرضية محققة.

-بالنسبة للفرضية الثالثة هناك تأثير قوي لتقلبات اسعار النفط على الاداء الاقتصادي الجزائري :

من خلال الدراسة يتضح ان التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري اختلالا أو توازناً، وهو ما أكدته الأزمات النفطية التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز، كما أسهمت في ارتفاع المديونية ومعدل التضخم ومعدلات البطالة، وفي تدهور حصيلة الصادرات وتبين أنه يوجد اعتماد مفرط على النفط وبالتالي تأثير قوي جدا على الاقتصاد الجزائري ومنه الفرضية الثالثة محققة.

-بالنسبة للفرضية الرابعة يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب بعض الدول المصدرة للنفط لتنويع اقتصادها:

التنويع الاقتصادي يحتاج إلى جملة من السياسات المتناسقة والمرتبطة فيما بينها لتحقيق الأهداف المرجوة، وبالنسبة للجزائر هناك الكثير مما يلزم القيام به لتحقيق التنويع الاقتصادي، وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط. و من أجل ذالك يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب الدول العربية كالإمارات و السعودية اللتان نجاحتا في التقليص من التبعية لقطاع النفط الامر الذي ساهم في تقليل أثر الازمة النفطية الاخيرة ، بالتالي الفرضية الرابعة محققة.

2- نتائج الدراسة

تم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى جملة من النتائج والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ✓ يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي جعلته يحتل مكانة هامة على الصعيد الاقتصادي، السياسي والمالي.
- ✓ تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل التي تجعل منها عرضة الى تقلبات حادة تمس إقتصاديات دول العالم ككل.
- ✓ إن تسعير النفط يعتبر من أكثر المواضيع إحاطة بالغموض ، الأمر الذي يصعب من عملية التنبؤ بأسعار النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه، واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية.
- ✓ تتكون السوق العالمية للنفط من ثلاثة أطراف رئيسية تتمثل في الشركات النفطية، والدول المصدرة للبترول، والدول المستوردة له، ونتيجة للتغيرات المتلاحقة وتشابك العوامل مؤثرة عليها وتضارب المصالح ، الأمر الذي أضفى على السوق النفطية ميزة عدم الاستقرار.
- ✓ تحتل الدول العربية مكانة مرموقة على خارطة سوق النفط العالمية، وما يعزز هذه المكانة استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، وما تقوم بإنتاجه وتصديره إلى الأسواق العالمية، كما تبرز أهمية النفط العربي عالميا باعتباره مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة في الآفاق المستقبلية.
- ✓ تعتبر الإيرادات النفطية هي المكون الأساسي لإيرادات الخزينة العامة للدول العربية المصدرة للنفط، حيث تعكس سيطرة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة ضآلة مساهمة المصادر الأخرى للإيرادات والتي تعاني من مشكلة انخفاض قاعدتها، ومن أهم هذه المصادر الإيرادات الضريبية التي تعتبر مصدرا ثانويا للموارد الحكومية في البلدان العربية النفطية والتي تتكون أساسا من الضرائب الجمركية وضرائب الدخل المحدودة والرسوم الأخرى.
- ✓ إن التغيرات في أرصدة المالية العامة الكلية بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط كانت أقل من التغيرات في الإيرادات العامة، مما يوضح أن سياسة المالية العامة عملت على ادخار جزء من الإيرادات النفطية غير المتوقعة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط وذلك تفاديا لتقلب النفقات العامة عند تراجع الإيرادات أثناء انخفاض أسعار النفط أو الاحتفاظ بها للأجيال القادمة.
- ✓ رغم الاعتماد الكبير على النفط من طرف الدول العربية المصدرة له ككل لكن التأثير يبقى متباين و مختلف من دول الى أخرى ، الامر الذي يعكس توجه هذه الاخيرة الى تنويع المصادر ايراداتها بتبني مجموعة من استراجبات التنويع الاقتصادي.
- ✓ يعتبر القطاع النفطي العمود الفقري لاقتصاد الجزائري شأنه في ذلك شأن الدول العربية النفطية، حيث ساهمت عائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة، إذ يستخدم النفط كمصدر للطاقة ومادة أولية في

الاستهلاك المحلي، وكذا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة وتوفير النقد الأجنبي، وما يتبع ذلك من إنفاق الدخل المتولد عنه على سلسلة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

✓ على الرغم من المجهودات التي بذلتها الجزائر في سبيل تحقيق الاستقرار في موازنتها العامة وفك ارتباطها المفرط بقطاع المحروقات، من خلال تبني العديد من التدابير والإجراءات، ومنها .محاولة تنويع اقتصادها من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الغير النفطية التي تعتبر المصدر الأساسي لتطوير إيرادات الجباية العادية، إلا أن القدرة على صياغة السياسة المالية وتحمل العجز الموازني ما زالت مرهونة بتقلبات أسعار النفط.

إن إعتماد الجزائر على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات بين مدى هشاشة بنيتها الاقتصادية.

ثانيا :الاقتراحات

بناءا على النتائج الدراسة التي تم التوصل اليها يمكن تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

✓ العمل على رفع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات، وتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري.

✓ الاستغلال العقلاني لموارد الجباية البترولية والتوزيع العادل لها.

✓ تطوير مصادر الطاقة البديلة في الجزائر كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية، وترفيه القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة.

✓ تقليل من إنتاج هذه المادة بالنسبة للدول المنتجة للحد من زيادة العرض في السوق النفطية العالمية

✓ وضع استراتيجية إنتاج هذه المادة وبيعها في الأسواق العالمية بسعر مرتفع .

✓ يمكن القول أن الزيادة في الأسعار بالنسبة للجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير ولكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد وللتخلص منها يجب وضع وصنع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي والعائدات النفطية.

✓ تطوير البحث والابتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية وخاصة أن الصحراء الجزائرية، تعتبر من أكثر المناطق في العالم عرضة لأشعة الشمس.

✓ تنظيم إطار قانوني يشجع ويحفز على الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة .

✓ الرقابة الصارمة للإيرادات النفطية والحد من الاختلاسات وذلك بمعاقبة كل المتورطين

✓ الاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع استراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع

✓ إعطاء عناية خاصة للزراعة في المناطق الصحراوي.

- ✓ تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي .وهذا لا يتحقق الا بوجود إرادة سياسية واضحة لتبني سياسة التنويع الاقتصادي .
- ✓ ورغم كل الجهود المبذولة كان من المنطقي على الجزائر أن تفكر في البحث عن البدائل في فترة الرخاء الاقتصادي وليس وفقا للضغوطات التي تمليها الأزمة النفطية اليوم.

ثالثا :آفاق الدراسة

هذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، وفي ختام هذه الدراسة يفتح هذا الموضوع مجال أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها :

- ✓ تقلبات أسعار النفط وآثارها على الميزانية العامة للدولة.
- ✓ تطوير مصادر الطاقة في الجزائر خارج قطاع المحروقات.
- ✓ محددات أسعار النفط في السوق النفطية العالمية والحد من تقلباتها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

– أولا: الكتب.

1– باللغة العربية.

– براهيم طه ،عبد الوهاب، محاسبة البترول ،المكتبة العصرية ،مصر ،2005.

– بيرار خرسي ، البترول أهميته مخاطره و تحدياته، الطبعة الأولى، أربيل، العراق، 2006 .

– حسبن عبد الله ، مستقبل النفط العربي ،الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006.

– حسين سيد ابو العينين ، الموارد الاقتصادية ، دار الثقافة الجامعة للنشر والطبع والتوزيع ، بيروت ، لبنان ،1979.

– رمضان أحمد مقلد ، حمد رمضان نعمة الله ، اقتصاديات الموارد و البيئة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،مصر.

– سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط ، الطبعة الخامسة ، جدة ، 1997.

– فاتح بيرول ، الافاق المستقبلية للطاقة العالمية : انعاكاسات على النمو وفرص الاستثمار في الشرق الاوسط ، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج ، الامكانيات والقيود، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، الامارات العربية المتحدة ، 2007.

– محمد ازهر السماك ، اقتصاديات النفط ، الطبعة الاولى ، دار الكتب للطباعة والنشر1981.

– نواف الرومي ، منظمة الاوبك و اسعار النفط الخام العربي ،الطبعة الاولى ،الدار الجماهيرية للنشر و الاعلان و التوزيع ،2000.

– نوري محمد عبيد كصب الجبوري ، تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، المكتب الجامعي ،الاسكندرية مصر،2010.

2– باللغات الأجنبية.

- Anar Ahmadov, Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich Developing Countries, 4 May 2012.

- Jean Claude Berthéleny , « Economie internationale et diversification économique », Revue d’économie
politique , 2005/5 vol : 115 .

– ثانيا: المجلات و الدوريات العلمية.

1– باللغة العربية.

– احمد شاكر العسكري ،سعد خضر عباس ،القوة التنافسية للنفط مع مصادر الطاقة البديلة و افاقها المستقبلية ،المجلة العلمية لكلية التجارة ،العدد34،جامعة اسيوط،مصر،2003.

– التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الملاحق الاحصائية ، 2016.

– الديوان الوطني للاحصاء والتخطيط ، تقرير المؤشرات الاقتصادية ، 2013-2015.

– الديوان الوطني للتخطيط والاحصاء ، تقرير الجزائر بالأرقام ، 2013.

– الطاهر زيتوني ، التطورات في اسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد132، المجلد 36 ، الكويت ، 2010

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مؤشرات اداء الاقتصاد العربي ، 2018.

– أمينة مخلفي، مدخل إلى الاقتصاد البترولي، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة .

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2013،2014 .

– بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2016.

– جميل الطاهر، عبد الفتاح دندي ، النفط والتنمية في دول المجلس التعاون الخليجي "الفرص والتحديات المستقبلية ،منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط"، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد 113، المجلد131، الكويت ، 2005.

– سعد الله داوود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط واثرها على استقرار الاسعار من2008-2010 ، مجلة الباحث،عدد2010،09.

– صندوق النقد العربي ، تقرير الاقتصاد العربي الموحد ، اعداد مختلفة 2010-2017.

– صندوق النقد العربي –الملاحق الاقتصادية –اعداد مختلفة 2006-2016.

– عبد الرزاق فارس الفارس ، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 363، بيروت، لبنان ، ماي 2009.

– عماد الدين محمد ،العوامل لمؤثرة على أسعار النفط ،مجلة جامعة الأزهر ، غزة ، العدد1 ،2010.

– فروحات حدة، الطاقات المتجددة كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث ،جامعة ورقلة ،2013.

– محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي- تجارب دولية وعربية ،التدريب الذاتي عبر الانترنت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2014 .

– منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، تقرير الامين العام السنوي ،أعداد مختلفة، 2009-2017.

– ناجي التوني، مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، بيروت- لبنان، ، العدد 02 ،2002،ص 8 .

- يوسف خليفة يوسف ، هل القطاع النفطي محرك للتنمية المعوق لها ، تجربة دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد32 ، العدد01 ، جامعة الكويت ، الكويت ،2004.

-روبرت لوني ، اقتصاد الخليج الى اين ، فرص التكيف مع الطفرة النفطية ، المعهد العربي للتخطيط ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد 12 ، العدد 1، الكويت ، 2007.

-محمود عبد الفوضيل ، السلوك والاداء الاقتصادي للدولة النفطية الريعية في المنطقة العربية ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة العاشرة، العدد 103 ، بيروت ، لبنان ، 1987.

– ثالثا: الأطروحات و المذكرات الأكاديمية.

1– باللغة العربية.

- العمري علي ، دراسة تأثير تطورات اسعار النفط على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2006 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصادي كمي ، جامعة الجزائر ، الجزائر ،2008.

- امينة مخلفي ، اثر تطور منظمة استغلال النفط على الصادرات " دراسة حالة الجزائر " ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص دراسات اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ،2012.

- حامد عباس محمود المرزوك، اتجاهات الانفاق العام في الدول العربية الريعية، "المملكة العربية السعودية نموذج "، اطروحة الدكتورة في العلوم الاقتصادية كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة ، العراق ،2008 .

- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية ، مذكرة ماجيستر، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة بن بوعلي، الشلف، 2009/2008.

- قروفة وليد ، الشركات النفطية العالمية و أثرها على السوق البترولية ، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2011/2010.

- قويدري قوشيح بوجمعة ، انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجيستير ، غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص نقود ومالية،2009.

- مجلد ميلود ، الجباية البترولية لعقول البحث والانتاج نحو ملائمة اكثر مع السوق ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، الجزائر ،2002.

2– باللغات الأجنبية.

- Ramachandra naidu chereddi, controle and management of gouvernement exponditure , faculte of commerce and management of stadies , andhra university ,vishkhapatmam,india,chapitre1,1993.

رابعا: المؤتمرات و الملتقيات العلمية.

1- باللغة العربية.

- شارد غزلان، حابي أمينة هناء، سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي "تجربة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة"، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار النفط ، جامعة البويرة ، الجزائر، سنة 2016.

- عبد المالك مزهودة ، مداخلة بعنوان الأداء بين الكفاءة والفعالية ، ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ،2012.

-سي محمد كمال، التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة- الجزائر.

2- باللغات الأجنبية.

- Association européan des énergies marines EU-OEA.
- conseil européan de lenergie geothermique EGEC.
- Ghazi m.haider, economics of oilfilds devlopment ventures in iraq, in middle east economic survey *MEES* , FEBRUARY 23,2004, DI .

-Commission européan _MANAgENERGY_des ressources sur lenergie renouvlables

- خامسا: مواقع الإنترنت الرسمية.

-http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html

- Central Bank Latest actual data : 2015 Fiscal assumptions : Projections for 2013 ?18 are based on IMF staff calculations Start/end months of reporting year : January/December GFS Manual used : Government Finance Statistics Manual (GFSM) 1986
- Central Bank Latest actual data : 2015 Fiscal assumptions : Projections for 2013 ?18 are based on IMF staff calculations Start/end months of reporting year : January/December GFS Manual used : Government Finance Statistics Manual (GFSM) 1986.
- http// egec.info/publication.com.
- http// learn-energy.net/education .
- http// www.eu.oea.com/technologie-2..
-http://ar.knoema.com/atlas.
- INF Country Repport N° 13,47.
- international monetry found , IMF gouvernement finance statestique year book washigton , different edition,2010 -2017 .
- Le Rapport De La Banque D'Algérie, Année 2003,2007 ,2012.
- sa.gov.vision2030://http.

-http://unctadstat.unctad.org/FR

-www.amf.org.ae.

-www.ons.dz.com
-www.Opec.Org.Annuel Statistice Bultein 2009-2017

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	الطلب العالمي على النفط الإجمالي والتغير السنوي 2012-2016	16
2-1	الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية 2012-2016	17
1-2	تطور صادرات العربية للنفط الخام خلال الفترة 2006-2016	43
2-2	تطور العائدات النفطية للدول العربية المنتجة للنفط تبعا لتتطور اسعار خامات سلة الاوبيك خلال الفترة 2006-2016	45
3-2	نسبة مساهمة لاجمالي الدول العربية المصدرة للنفط للفترة الممتدة من 2006-2016	46
4-2	تطور العائدات النفطية والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2006-2016	47
5-2	رصيد الميزان التجاري للدول العربية المصدرة للنفط و العلاقة بين العائدات النفطية والميزان التجاري لها للفترة 2006-2016	48
6-2	العلاقة بين العائدات النفطية والموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط للفترة	49
7-2	تطور نسبة الايرادات العامة الة الناتج المحلي الاجمالي للدول العلربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006-2016	50
8-2	تطور حصة الايرادات النفطية والغير نفطية من الايرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط في الفترة 2006-2016	51
9-2	مساهمة الايرادات النفطية لإجمالي الايرادات العامة .	51
10-2	تطور حصة الايرادات الضريبية لاجمالي الايرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط	52
11-2	تطور الدخل من الاستثمارات للدول العربية المصدرة للنفط للفترة 2006-2012	52
12-2	تطور العلاقة بين الايرادات العامة والنفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط في الفترة 2006-2016	53
13-2	تطور العلاقة بين اسعار النفط والايرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006-2016	54
14-2	تطور الايرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006-2012	55
15-2	تطور الانفاق العام للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006-2016	56
16-2	تطور معدلات التضخم في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006- 2016	58

17–2	تطور معدلات نمو السيولة المحلية في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006–2016	59
18–2	العلاقة بين نمو العلاقات العامة ومعدل النمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006–2016	60
19–2	انعكاس تطورات اسعار النفط على الموازن العامة خلال الفترة 2006–2016	61
1–3	تطور الاحتياطي النفطي المؤكد في الجزائر خلال الفترة 2006–2016	66
2–3	تطور الاكتشافات النفطية للجزائر خلال الفترة 2006–2016	67
3–3	تطور حجم انتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 2006–2016	67
4–3	تطور حجم الصادرات من النفط الخام والمشتقات النفطية في الجزائر 2006–2016	68
5–3	تطور العائدات النفطية الجزائرية نتيجة تطورات اسعار النفط خلال الفترة 2006–2016	69
6–3	نمو العائدات النفطية وعلاقتها بنمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة	71
7–3	تطور الإيرادات العامة للجزائر للفترة 2006–2016	73
8–3	تطور أسعار النفط والجباية النفطية للفترة 2006–2016	74
9–3	تطور النفقات العامة للجزائر للفترة 2006–2016	75
10–3	تطور العلاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006–2016	76
11–3	تطور العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2006–2016	77
12–3	تطور العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2006–2016	78
13–3	القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر	81
14–3	مقترحات لاستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر	88

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1–1	إجمالي الطلب العالمي على النفط من 2012–2016	15
2–1	توزع الطلب العالمي للنفط وفق المجموعات الدولية 2012–2016	16
3–1	القيمة الاسمية والحقيقية لصادرات النفط الخام للدول الأعضاء منظمة الأوبك من 2000–2016	17
4–1	المعدل الاسبوعي لأسعار سلة الاوبيك لسنة 2010	22
5–1	المعدل الاسبوعي لاسعار سلة الاوبك لسنة 2011	23
6–1	النمو الاقتصادي العالمي ونمو الطلب على النفط 2012–2016	35
7–1	النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2015–2016	36
1–2	تطور الاحتياطات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط 2006–2016	42
2–2	تطور انتاج النفط الخام في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006–2016	44
3–2	العلاقة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي ونمو العائدات النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط خلال 2006–2016	47
4–2	تطور العلاقة بين نمو النفقات العامة ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	60
1–3	تطور المديونية الخارجية للجزائر لسنة 2006–2016	70
2–3	تطور نسبة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات للجزائر خلال الفترة 2006–2016	72
3–3	معدلات نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2006–2016	82
4–3	مؤشر التمركز ومؤشر التنوع لمساهمة الصادرات النفطية لاجمالي الصادرات في الجزائر	84
5–3	نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي	84
6–3	تطور نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية من إجمالي الإيرادات	85

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
– ملخص.....	I
– abstract.....	Ii
– اهداء.....	Iii
– شكر و عرفان.....	V
– قائمة الاشكال.....	Vi
– قائمة الجداول.....	Vii
– فهرس المحتويات.....	Viii
– المقدمة	02
– الفصل الاول :نظرة عامة حول النفط و الاداء الاقتصادي.....	11
–تمهيد.....	11
– المبحث الاول : أساسيات حول النفط.....	12
–المطلب الاول: ماهية النفط.....	12
–اولا: نشاة النفط.....	12
–ثانيا: تعريف النفط.....	12
–ثالثا: أنواع النفط.....	13
–المطلب الثاني: اهمية النفط.....	14
–أولا: الطلب العالمي على النفط.....	14
–ثانيا: قيمة صادرات النفط لاعضاء الاوبك.....	16
–المطلب الثالث: ماهية أسعار النفط.....	17
–أولا: تعريف سعر النفط.....	17
–ثانيا: أنواع أسعار النفط.....	17
–ثالثا: محددات أسعار النفط.....	18
–رابعا: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010–2016.....	20

– المبحث الثاني : ماهية اسواق النفط العالمية.....	24
–المطلب الاول: التطور التاريخي لأسواق النفط العالمية.....	24
– المطلب الثاني: تعريف الأسواق النفطية وأهم المتعاملين فيها.....	26
–أولا: تعريف السوق النفطية.....	26
–ثانيا: الفاعلون في السوق النفطية.....	27
– المطلب الثالث: أنواع الأسواق النفطية العالمية	28
– أولا: أسواق الفورية للنفط الخام	28
– ثانيا : الأسواق الآجلة	28
– المبحث الثالث : بدائل النفط والاداء الاقتصادي.....	28
– المطلب الاول: بدائل النفط.....	29
– أولا: مفهوم الطاقات المتجددة.....	29
– ثانيا: مصادر الطاقات المتجددة.....	30
– المطلب الثاني: الأداء الاقتصادي	32
– أولا: مفهوم الأداء الاقتصادي.....	32
– ثانيا: مؤشرات الأداء الاقتصادي.....	32
– المطلب الثالث : نظرة حول أداء الاقتصاد العالمي	34
–خلاصة الفصل الاول.....	36
– الفصل الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط.....	37
–تمهيد.....	38
– المبحث الأول : مكانة النفط واهميته في اقتصاديات الدول العربية.....	40
– المطلب الأول : الطبيعة الريعية لاقتصاديات الدول العربية	40
– المطلب الثاني : اهمية النفط العربي في السوق النفطية العالمية	41
– أولا : خصائص النفط العربي.....	41
– ثانيا : تطور الاحتياطات النفطية العربية	41
– ثالثا: الصادرات العربية من النفط.....	42
– رابعا : تطور انتاج النفط في الدول العربية المصدرة للنفط.....	43
– المطلب الثالث : دور العائدات النفطية في اقتصاديات الدول العربية المنتجة للنفط.....	44
– أولا : تطور حجم العائدات النفطية	44

– ثانيا : أثر العائدات النفطية على اقتصاديات الدول العربية	45
– المبحث الثاني : انعكاسات تقلبات اسعار النفط على الايرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط	48
– المطلب الاول : دور الايرادات العامة في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط	48
– اولا : اهمية الايرادات العامة في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط.....	49
– ثانيا :اهمية الايرادات النفطية ضمن مكونات هيكل الايرادات العامة.....	50
– المطلب الثاني : علاقة الايرادات العامة بالنفقات العامة للدول المصدرة للنفط.....	52
– المطلب الثالث : تطورات اسعار النفط و الايرادات العامة.....	53
– أولا : انعكاسات تطورات اسعار النفط على الايرادات العامة خلال الفترة 2006– 2016	54
– ثانيا : انعاكاسات الازمة المالية سنة 2008 على الايرادات العامة.....	55
– المبحث الثالث : انعكاس تطور اسعار النفط على الانفاق العام	56
– المطلب الاول:تطور الانفاق العام للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006–2016	56
– المطلب الثاني : انعكاس التوسع في الانفاق العام على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2006–2016.....	57
– أولا : اثار التوسع في الانفاق العام على مستوى التضخم.....	57
– ثانيا : اثر التوسع في الانفاق على النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط.....	59
– المطلب الثالث : تطور اسعار النفط واثرها على الميزانية للدول العربية المصدرة للنفط.....	60
– أولا: تقلبات اسعار النفط في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على الموازنة العامة.....	61
–خلاصة الفصل الثاني.....	63
– الفصل الثالث : أثر تقلبات النفط على الاقتصاد الجزائري.....	64
–تمهيد.....	65
– المبحث الأول : واقع و أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.....	66
– المطلب الاول : تطور القطاع النفطي في الجزائر	66
– أولا : الاحتياطات النفطية في الجزائر	66
– ثانيا : انتاج النفط	67
– ثالثا : حجم الصادرات في الجزائر	68
– المطلب الثاني : تطور العائدات النفطية في الاقتصاد الجزائري	69
– أولا : تطور العائدات النفطية في الجزائر.....	69
– ثانيا : علاقة العائدات النفطية بنمو المديونية الخارجية	70

– المطلب الثالث : انعكاس العائدات النفطية على الاقتصاد الجزائري.....	71
– أولا : اهمية العائدات النفطية في نمو الناتج المحلي الاجمالي	71
ثانيا: أهمية الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات	72
– المبحث الثاني : اثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.....	72
– المطلب الاول : تطور الإيرادات العامة و الجباية النفطية للفترة 2006–2016	72
– أولا :تطور الإيرادات العامة للفترة 2006–2016	73
– ثانيا : تطور أسعار النفط والجباية النفطية للفترة 2006–2016	74
– المطلب الثاني : تطور النفقات العامة في الفترة 2006–2016.....	75
– المطلب الثالث : انعكاس النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر	76
– أولا : تحليل العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي	76
– ثانيا: العلاقة بين النفقات العامة والتضخم.....	77
– ثالثا : العلاقة بين النفقات العامة والبطالة	78
– المبحث الثالث: الاستراتيجية المقترحة لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر.....	79
– المطلب الأول : الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط	79
– أولا : مفهوم التنويع الاقتصادي.....	79
– ثانيا : مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	80
– المطلب الثاني : تقييم التوجه نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر.....	81
– اولا : القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر.....	81
– ثانيا : تركز وتنوع الصادرات في الجزائر.....	82
– المطلب الثالث : اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل تجارب دولية في مجال التنويع الاقتصادي	85
– أولا :تجارب دولية في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي.....	85
– ثانيا : اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري	87
–خلاصة الفصل الثالث.....	91
– الخاتمة.....	93
– قائمة المراجع.....	99